سياسات صندوق النقد الدولي
وأثرها على الدول النامية

تأليف
الدكتور محمد عبد الله شاهين محمد



سياسات صندوق النقد الدولي
و أثرها على الدول النامية

الطبعـة الأولـى

1437هـ - 2017م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2016/10/4886

رقم التصنيف:332.152

المؤلف ومن في حكمه:

محمد عبدالله شاهين محمد

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية

الواصفات:

/ الاقتصاد/ / التمويل الدولي/ / الدول النامية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عـن محتوى مصنفه ولا يعبر هـذا المصـنف عـن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونيـة عـن محتوى مصنفه ولا يعبر هـذا المصـنف عـن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9957-637-13-2

سياسات صندوق النقد الدولي

و أثرها على الدول النامية

تأليــف

الدكتور محمد عبد اللـه شاهين محمد



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا) **طه: 114**

صدق الـلـه العظيم

إهـداء

إلى رسولنا الكريم العظيم خاتم المرسلين

سيدنا محمد صلى الـلـه عليه و على آله وصحبه وسلم

الـلـهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق

و الخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق

و الهادي إلى صراطك المستقيم

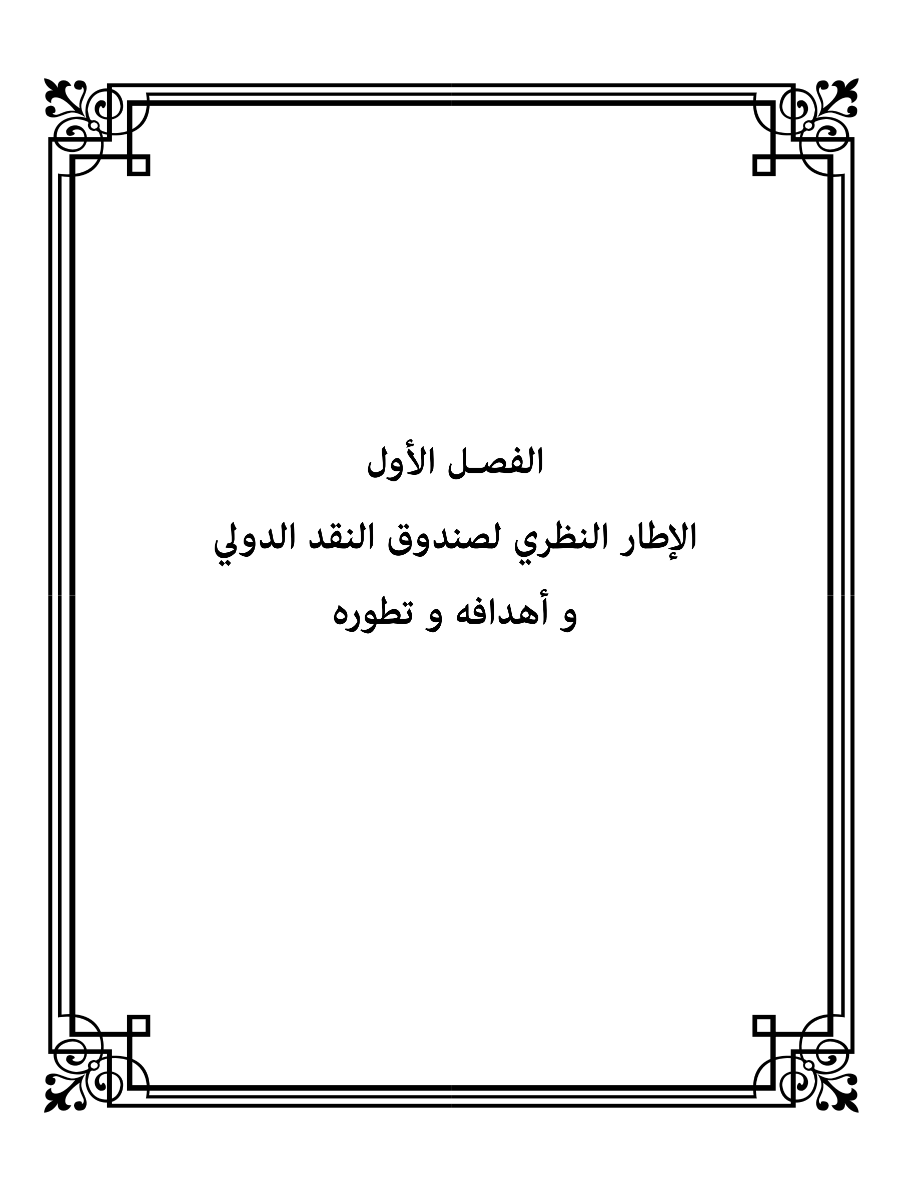
و على آله حق قدره و مقداره

العظيم

المقدمة

أصبحت مؤسسات التمويل الدولي الكبرى، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي مثاراً للجدل فيما يتعلق بأهدافها، ودورها في الدول النامية عموماً، وفي دول جنوب الصحراء على وجه الخصوص. فعلى الرغم من السياسات المعلنة للصندوق التي تستهدف مكافحة الفقر، ومساعدة الناس في الحفاظ على بيئتهم من خلال تقديم الموارد، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وتكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص في الدول النامية إلا أن البعض يرى أن صندوق النقد الدولي ما هي إلا أدوات جديدة لفرض النفوذ الرأسمالي للدول الصناعية على دول كانت إلى وقت قريب مستعمرات تابعة لها.

ويستهدف هذا الكتاب إلقاء الضوء على صندوق النقد الدولي كمؤسسة رئيسة للتمويل الدولي، والتعرض لنشأته، والتطور في أهدافه ووظائفه، وتكوينه المؤسسي والتنظيمي، وأخيراً بحث اثر سياسات صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول النامية و في تفاقم و تزايد مشكلة المديونية لدى هذه الدول من المسلم به أن أحد دوافع الإنسان والمجتمعات البشرية هو الطموح والرغبة في اللحاق بمن سبقوهم في سلم التقدم الاقتصادي والعلمي، ومن هنا نجد أنه عندما دخلت الدول النامية ميدان التنمية الاقتصادية والتخطيط من أجلها، وضعت مستويات المعيشة الغربية كهدف تصبو إلى تحقيقه، وأرادت أن تحقق ذلك بأقصى سرعة ممكنة، ولا غبار على هذا الاتجاه من حيث المبدأ، إلا أن هذا الطموح قد تسبب، خلال حالات كثيرة في سوء تخصيص الموارد المتاحة لتلك الدول، ومن ثم زيادة مديونيتها ولجوئها إلى المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي الذي بدورة تسبب في تزايد المديونية لدى هذه الدول و تدهور اقتصادياتها من خلال برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي.



الفصـل الأول

الإطار النظري لصندوق النقد الدولي

و أهدافه و تطوره

تمهيد

في عـام 1944، تـم إنشـاء صـندوق النقـد الـدولي، بموجـب اتفاقيـة بـروتن وودز Bretton Woods كرد فعل للفوضى التي عمت النظام النقدي الـدولي بعـد تطبيـق كـل من قاعدة الذهب و الصرف بالذهب وبمقتضى هذه الاتفاقية تم تحديد القواعد التي يتم على أساسها تحديد أسعار صرف عمـلات الـدول المختلفـة متمثلـة في أسـعار صرف ثابتـة. حيث تم تثبيـت سـعر الصرف للـدولار عنـد سـعر (35) دولار أمـريكي لأوقيـة الـذهب، وتقوم كل دولة بتسوية معاملاتها بالدولارات وهذه الأخيرة يمكن تحويلها إلى ذهب. و تم تعديل بنود اتفاقية بروتون وودز في عـام (1969). وكـان الهـدف مـن هـذا التعـديل هـو إنشاء حقوق السـحب الخاصـة وأصـبح هـذا التعـديل سـارياً في (28 يوليـه سـنة 1969). وتعرف حقوق السحب الخاصة بأنها عبارة عن وحدات نقدية حسـابية، تعطـي صـاحبها الحق في الحصول عـلى تسـهيل ائـتماني بعمـلات قابلـه للتحويـل مـن الـدول الأعضـاء في الصندوق .وكانت وحدة حقوق السحب الخاصـة سـنة (1969) تعـادل الـدولار، غـير أنهـا انفصلت عنه بعد تخصيص سعر صرفه وكانت أيضـا تعـرف بالـذهب(35) وحـدة سـحب خاص للأوقية.

بموجـب تعـديل اتفاقيـة بـروتن وودز في عـام (1974)، أصـبحت حقـوق السـحب الخاصة هي الاحتياطي الأساسي في النظام النقدي الدولي .فبعـد قـرار نيكسـون الشـهير في ديسمبر عام (1971)، وما تلاه من انخفاض شديد في قيمة الدولار، تم تعديل الأساس الذي يجب على أساسه احتساب قيمة حقوق السحب الخاصة.

فبعد أن كانت وحدة السحب الخاصة تعادل (1.20635 دولار) في فبراير سنة (1974)، أصبحت قيمة وحدة السحب الخاصة، بعد تعديل الاتفاقيـة، في

(يونيه سنة 1974)، تحدد على أساس المتوسط المرجح لقيم عملات الست عشرة دولة الأعضاء في صندوق النقد الدولي. واستحدث صندوق النقد الدولي قواعد جديدة في عام (1974)، بموجبها أصبح للدول الأعضاء الحق في الاستفادة من التسهيلات الجديدة التي يقدمها الصندوق. وتمثل هذه التسهيلات، تسهيلات متوسطة الأجل ترتبط بحصة العضو لدى الصندوق ولا تخضع للشروط السابقة الخاصة بمفهوم الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، وكان من أهداف الصندوق، قبل تعديل بنوده، القيام بعملية تمويل تعويضي لسد احتياجات الدولة (Compensatory Financing) في حالة التدهور في الصادرات، نتيجة ظروف طارئة، لتفادي مشاكل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات. أما المفهوم الجديد لقواعد التسهيلات الائتمانية للصندوق، بعد تعديل بنوده، فيهدف إلى علاج العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء التي قد يحتاج علاجها فترة طويلة. وفقاً لهذا التعديل، يكون من حق الدول الأعضاء الحصول على قرض من الصندوق، في شكل دفعات سنوية لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، على أن موافقة الصندوق على هذا النوع من الاقتراض المتوسط الأجل، إنما يخضع لشرط جوهري، ألاّ وهو إذعان الدولة العضو لنظام التسهيلات الموسعة، والتي بمقتضاه يحق للصندوق أن يطلب من الدولة العضو، البيانات والمعلومات التي يراها كافية، عن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها لإصلاح مسارها الاقتصادي. ويقوم الصندوق، بعد ذلك، بدراسة جدوى هذه السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة لإصلاح مسارها الاقتصادي. وتتعهد بتنفيذ هذه السياسة بغية إصلاح العجز في ميزان المدفوعات . وبعد ذلك، يدخل الصندوق مع الدولة العضو في اتفاق، تمنح الدولة العضو بمقتضاه التسهيلات الائتمانية الموسعة. ولقد احتوت تعديلات اتفاقية بروتن وودز (عام (1974)

العديد من النقاط المهمة. فكان أهم ما احتوته هذه التعديلات، هو إنهاء الدور الذي كان يقوم به الذهب في تحديد أسعار الصرف. وبالتالي، الغي السعر الرسمي للذهب، والغي الالتزام بتصفية المدفوعات الدولية بين أعضاء الصندوق بالذهب. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التعديل لم يقف معارضاً لقوى العرض والطلب كمحدد لأسعار الصرف وقبِل مبدأ تدخل السلطات النقدية في هذه القوي، في حالة وجود تقلبات عشوائية في أسعار الصرف من شأنها أن تضر بالاقتصاد القومي.

والآن، وبعد مرور حوالي ربع قرن على تعديل اتفاقية بروتن وودز، أصبحت هناك العديد من العوامل المؤثرة على طلب النقد وعرضه وسعر صرفه.

كان ذلك ملخصا حول النظام النقدي الدولي ارتأينا التمهيد به قبل الشروع في موضوع بحثنا ألا وهو صندوق النقد الدولي: المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي.

و سنحاول في هذا البحث المتواضع التطرق إلى ماهية هذا الصندوق، مبررات وجوده، هيكله، أهدافه، دوره، تأثير على اقتصاديات البلدان النامية الذي هو سلبي بنظر البعض و هام للبعض الآخر....

المبحث الأول

ماهية صندوق النقد الدولي من منظور الصندوق نفسه

أولاً لمحة عن صندوق النقد الدولي

1- نشأة صندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين .

فخلال هذا العقد، ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يؤد إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة. ومن أجل المحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية. على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة. وقد أدت سياسات "إفقار الجار" هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق أو اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف.

وفي ديسمبر 1945، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على اتفاقية تأسيسه.

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944. ومنذ ذلك الحين، شهد العالم نمواً في الدخول الحقيقية لم يسبق له مثيل. ومع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة – سواء داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم – فإن معظم البلدان شهد تحسناً في الأحوال السائدة يتناقض تناقضاً صارخاً مع عموم الأحوال في فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص. ومن أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تسيير السياسة الاقتصادية، بما فيها السياسات التي استحثت نمو التجارة الدولية وساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش وكساد. وإنه لمن دواعي فخر صندوق النقد الدولي أنه أسهم في إحداث هذه التطورات.

وفي العقود التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفضلاً عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة، مر الاقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة، وهي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي وأثبتت ضرورتها، وإن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضاً أن يتكيف

مع المستجدات ويشرع في جهود الإصلاح. كذلك فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والاتصالات قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الدولي بين الأسواق وتوثيق الروابط بين الإقتصادات الوطنية. ومن ثم فإن الأزمات المالية التي تنفجر في عالم اليوم غالباً ما تنتشر بين البلدان بسرعة أكبر من ذي قبل .

وفي عالم اليوم الذي يزداد تكاملاً وتكافلاً يوماً بعد يوم، يعتمد تحسن الأحوال في أي بلد أكثر من أي وقت مضى على الأداء الاقتصادي في البلدان الأخرى ووجود بيئة اقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة. وبالمثل فإن السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها فرادى البلدان تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظام المدفوعات العالميين.ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون، بما فيها صندوق النقد الدولي.

وقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب بسيط آخر، ألا وهو اتساع نطاق عضويته. ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد البلدان التي شاركت في إنشائه، وعددها 45 بلداً، مما يرجع بشكل خاص إلى حصول كثير من البلدان النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفييتية مؤخراً.

والحق أن اتساع عضوية صندوق النقد الدولي، إلى جانب التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، قد تطلبت من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه على نحو فعال.

وكانت البلدان التي انضمت إلى الصندوق فيما بين عامي 1945 و 1971، قد اتفقت على إبقاء أسعار صرفها (أي قيمة عملاتها بالدولار الأمريكي، وفي حالة الولايات المتحدة قيمة الدولار الأمريكي بالذهب) مربوطة بأسعار قابلة

للتعديل في حالة واحدة هي تصحيح "اختلال جذري" في ميزان المدفوعات وبموافقة صندوق النقد الدولي. ويطلق على هذا النظام اسم نظام بريتون وودز لأسعار الصرف، وقد ظل سائداً حتى عام 1971 عندما أوقفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية تحويل الدولار (واحتياطيات الحكومات الأخرى بالدولار) إلى ذهب. ومنذ ذلك الحين أصبح أعضاء الصندوق أحراراً في اختيار أي شكل يفضلونه من أشكال ترتيبات الصرف المختلفة (فيما عدا ربط عملاتهم بالذهب). فهناك بلدان تسمح الآن بالتعويم الحر لعملتها، وبلدان أخرى تربط عملتها بعملة دولة أخرى أو بمجموعة عملات، بينما اعتمد بعض البلدان عملات بلدان أخرى لاستخدامها محلياً، واشترك البعض الآخر في تكتلات نقدية.

وفي نفس الوقت الذي أنشئ فيه صندوق النقد الدولي، أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير المعروف باسم البنك الدولي بغية تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال سبل شتى تتضمن تمويل مشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطرق وتحسين إمدادات المياه.

صندوق النقد الدولي: هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 185 بلدا. وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي- أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما

يتضح من اسمه- صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات .

2- أهداف صندوق النقد الدولي: تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.

5- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

6- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

ويسترشد الصندوق، في تصميم سياساته واتخاذ قراراته، بالأهداف المرسومة من المادة الأولى في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

3- مجال اختصاص صندوق النقد الدولي: سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي:

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل - وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان - أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف - وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها. وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي- بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور. ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

4- هيكل صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته. ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس

تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 185 بلداً، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام – علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتأتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية العليا.

1- مجلس المحافظين: يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنوياً خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ – عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد – ومحافظ مناوب. ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية) وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999 .(أما لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهي تقدم المشورة إلى المحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية.

2- المجلس التنفيذي: ويتألف من عدة مدراء، ويرأسه المدير العام للصندوق؛ ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوماً كاملاً، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة. وتخصص مقاعد مستقلة في

المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى – وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين . ويضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام، الذي يتولى رئاسة المجلس.

3- المدير العام: يتولى المديرون التنفيذيون انتخاب المدير الإداري العام للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويتولى المدير رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين، إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي. ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخران.كما انه يرأس جميع العاملين في الصندوق بمعاونة عدد من المحاسبين والقانونيين والإداريين.

ويقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي، وتقدم الوثائق إلى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، وإن كان هناك بعض الوثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم. وفي السنوات الأخيرة، بدأت إتاحة نسبة متزايدة من وثائق المجلس التنفيذي للاطلاع العام من خلال النشر في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد، (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة)، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاماً للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق – والحصة تحدد عموماً على أساس حجمه الاقتصادي – كان عدد أصواته أكبر .غير أن المجلس التنفيذي نادراً ما يتخذ القرارات بالتصويت

الرسمي، وإنما يتخذ معظم قراراته استناداً إلى توافق الآراء بين أعضائه، ويجري تأييد هـذه القرارات بالإجماع.

والعـاملون في صـندوق النقـد الـدولي موظفـون مـدنيون دوليـون مسـئولون أمـام الصندوق، وليس أمام سلطاتهم الوطنية. ويشكل الاقتصـاديون ثلثـي المـوظفين الفنيـين في الصندوق تقريباً. ويضم الصندوق إدارات ومكاتب يرأسها مديرون مسـئولون أمـام المـدير العام. ومعظم موظفي الصندوق يعملـون في واشـنطن العاصـمة، وإن كـان هنـاك حـوالي ثمـانين ممـثلاً مقـيماً للصـندوق في البلـدان الأعضـاء للمسـاعدة في تقـديم المشـورة بشـأن السياسة الاقتصادية. وللصندوق مكاتب في باريس وطوكيـو للاتصـال بالمؤسسـات الدوليـة والإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، كما أن له مكاتب في نيويورك وجنيف هدفها الأساسي الاتصال بالهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

5- مصادر تمويل صندوق النقد الدولي:

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصـص (أو رأس المـال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدوريـة التي تزاد فيها الحصـص. وتـدفع البلـدان 25% مـن اشـتراكات حصصـها بحقـوق السـحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الـين اليابـاني. ويمكـن للصندوق أن يطلب إتاحـة المبلـغ المتبقـي، الـذي يدفعـه البلـد العضـو بعملتـه الوطنيـة، لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشـتراك المطلوبـة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح لـه مـن الصـندوق ونصـيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي؛ فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص. أما سيشيل، أصغر اقتصاد في العالم، فتسهم بحصة مقدارها 0.004%. وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي (لأول مرة منذ عام 1990) بمقدار 45% تقريباً لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي).

ويجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه. ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي :

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلداً ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

*وحدة حقوق السحب الخاصة: (*)

وحدة حقوق السحب الخاصة(SDR) ، هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة. كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة.

وحقوق السحب الخاصة – التي تعرف أحياناً باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها من الوجود المادي– يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها. وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 29 بليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد 141 بلداً كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين. ومنذ عام 1981، لم ير الأعضاء حاجة لإجراء تخصيص عام آخر لحقوق السحب الخاصة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى نمو أسواق رأس المال الدولية .ولكن في سبتمبر 1997، مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق – التي تضمنت بلداناً لم تكن قد تلقت أي تخصيص بعد – اقترح مجلس المحافظين

إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس الصندوق. وعند الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة من أصوات الحكومات الأعضاء، فسوف يصرح الصندوق بإجراء تخصيص خاص لمرة واحدة "لتحقيق المساواة" بمقدار 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة مخصصات كل الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معياري مشترك.

ويجوز للبلدان الأعضاء في الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات مع بعضها البعض، ومع 16 حائزاً "مؤسسياً" لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق. كذلك فإن وحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق. وتستخدم حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. وفي أول أغسطس 2001، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي. وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

ثانياً : خدمات صندوق النقد الدولي

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق ما يلي :

- استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية.

- إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.
- تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

1- تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي:

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة – أي الإشراف – على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء. وطبقاً للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف .

وعلى نحو أكثر تحديداً، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة وإستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني.

ومن شأن المتابعة المنتظمة للإقتصادات حسبما تقتضي رقابة الصندوق، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى

الأخطار قبل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.

ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث:

1- الرقابة القطرية: وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة (تعقد على أساس مستوى في العادة) مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. (كما تسمى أيضاً مشاورات "ثنائية")، ولكن هذه التسمية تسمية خاطئة إذا ما توخينا الدقة التامة، ذلك أن الصندوق يعتبر ممثلاً لجميع البلدان الأعضاء فيما يعقد من مشاورات مع أي بلد منفرد، ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف.

ولكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟ أولاً، يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف)، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي. ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة، ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس. وبهذه الطريقة

تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربـة الدوليـة وزنـاً مـؤثراً عـلى سياسات البلد المعني.

ومع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيـذي لعـدد كبـير مـن مشـاورات المـادة الرابعة، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطـار نشرات معلومـات معممـة والواقع أنه يتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدها خبراء الصندوق عن هذه المشاورات، وهي تقارير يمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، شـأنها شأن نشرات المعلومات المعممة.

ويكمل الصندوق مشاوراته المعتادة سنوياً مـع البلـدان الأعضـاء بزيـارات إضـافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما دعت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيـذي العديـد من الاجتماعات غير الرسـمية لاسـتعراض التطـورات الماليـة والاقتصـادية في بلـدان أعضـاء ومناطق مختارة.

2-الرقابة العالمية : وهـي تسـتتبع قيـام المجلـس التنفيـذي للصـندوق باسـتعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هـذا النـوع إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهـي تـتم في العـادة مـرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنـة الدوليـة للشـؤون النقديـة والماليـة. وتـنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس. ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصـندوق المناقشات السنوية المعتادة التـي يعقـدها المجلـس حـول التطـورات والآفـاق المسـتقبلية وقضايا السياسات في أسـواق رأس المـال الدوليـة، وهـي موضـوعات يـتم نشر

تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسـمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

3- الرقابة الإقليمية : وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطـورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغـرب إفريقيـا والجماعـة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشـات الرقابـة المتعلقـة بمجموعـات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلـس التعـاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ.(APEC)

2- الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشـكلات في ميزان المدفوعات. ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التـي يواجههـا على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسـات، بمـا في ذلـك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أسـاس دائم.

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صـندوق النقـد الـدولي للحصـول عـلى التمويـل الـلازم لأغـراض ميـزان المـدفوعات، أي إذا احتـاج إلى قـرض رسـمي ليتمكن من سداد مدفوعاتـه الخارجيـة والحفـاظ عـلى مسـتوى مناسـب مـن الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن

هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً. وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي. ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقه.

1-البرامج المدعمة بموارد صندوق النقد الدولي :

عندما يتوجه أحد البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها؛ فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الاقتصادي راكداً أو آخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة .ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي و/أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية. ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في "خطاب نوايا "توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق.

وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وحتى يتسنى للحكومة اكتساب التأييد الوطني له. ومثل هذا التأييد – أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الشعور بالملكية المحلية" للبرنامج هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه.

ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف. والواقع أن كثيراً من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ.

2- أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي وتطورها:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو "التسهيلات" التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني

تسهيلات إقراض مختارة لدى صندوق النقد الدولي:

-اتفاقات الاستعداد الائتمان : وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق. ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

-تسهيل الصندوق الممدد : يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

-تسهيل النمو والحد من الفقر : الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر (1999). هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

-تسهيل الاحتياطي التكميلي : هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

-خطوط الائتمان الطارئ : هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

-مساعدات الطوارئ: استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما بلدان النامية، أو بلدان تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظم قائمة على اقتصاد السوق، أو من بلدان الأسواق الصاعدة التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية. وكثير من هذه البلدان لا يملك إلا إمكانية محدودة للنفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يرجع في جانب منه إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها. ومنذ أواخر السبعينات، أصبح بمقدور جميع البلدان الصناعية تلبية احتياجاتها المالية من أسواق رأس المال، ولكنها كانت تستأثر بأكثر من نصف التمويل الذي يقدمه الصندوق خلال العقدين الأولين من إنشائه.

3- أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق:

- صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكاً للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم، الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات. وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها.

-قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لابد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات. وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض. ولابد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة. كذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات. وخلال الفترة2001-2000 ، عمل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية - بجعلها أكثر تركيزاً على سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلاً فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يزيد من شعور البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها.

-قروض الصندوق مؤقتة؛ فحسب تسهيل الإقراض المستخدم، يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات. وتتراوح فترة السداد بين 3.25 إلى 5 سنوات للقروض قصيرة الأجل (بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني) أو 4.5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسط الأجل (بموجب الاتفاقات الممددة) . ولكن المجلس التنفيذي وافق في نوفمبر 2000 على استحداث آلية توقع السداد المبكر – (Early Repayment Expectation) أي في فترة تتراوح بين 2.25 إلى 4 سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتماني و 4.5 إلى 7 سنوات للاتفاقات الممددة. أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض

الميسر المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) فهي 10 سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض .

-يتوقع الصندوق من المقترضين إعطاء أولوية لسداد قروضه. فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد، حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات. ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة. ولكن الأهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز؛ فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم، رغم أنه في العادة هو آخر مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح .

-جدير بالذكر أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق – فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل – تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق،بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده. ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض مستوى حدي معين لإثناء البلدان الأعضاء عن الاستخدام المفرط لأموال الصندوق. وتنطبق الرسوم الإضافية أيضاً على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي .أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو 0.5% سنوياً.

-تعزيزاً للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتباراً من مارس 2000 إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات المستصوبة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة

الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق. وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية.

-عندما يقرض الصندوق، فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني. ولكن لأن موافقة الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح، فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر. وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزاً مهماً لاجتذاب مزيد من التمويل. وتستند قدرة الصندوق على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته، وخاصة في مصداقية شرطية السياسات المرتبطة بالإقراض.

4- معالم بارزة في تطور عمليات الإقراض بصندوق النقد الدولي:

1952تم استحداث اتفاقات الاستعداد الائتماني في عام 1952، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت 50 مليون دولار أمريكي من الصندوق لتعزيز احتياطياتها الدولية. وتعني كلمة "استعداد" أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة – وفقاً لقواعد الشرطية. وفي معظم الحالات، يقوم العضو بسحب هذه المبالغ بالفعل.

1963أنشأ الصندوق في عام 1963 تسهيل التمويل التعويضي لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعاً أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيلة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار. وفي عام 1981، أضيف

عنصر إضافي لمساعدة البلدان على مواجهة الارتفاعات المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب.

السبعينات إبان أزمة الطاقة في السبعينات حين ارتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف، ساعد الصندوق في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لـدى البلـدان المصـدرة للنفط عن طريق تسهيل النفط المؤقت الذي استمر من 1974 إلى 1976، فكان الصـندوق يقترض من البلدان المصـدرة للـنفط وغيرهـا مـن البلـدان ذات المراكـز الخارجيـة القويـة، ويقدم القروض إلى مستوردي النفط لمساعدتهم في تمويل العجز المرتبط باستيراده.

1974أنشـئ تسـهيل الصـندوق الممـدد في عـام 1974 بهـدف تقـديم مسـاعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهـون مشـكلات في ميـزان المـدفوعات تـرتبط بجوانـب ضعف هيكلي في اقتصاداتهم، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة. وعادة ما تكون فترة الاتفاق الممدد ثلاث سنوات، مع إمكانية مدها لسنة رابعة. وكان الاتفاق الـذي أبرم مع كينيا في عام 1975 هو أول اتفاق يعقد بموجب هذا التسهيل.

الثمانينات قام صندوق النقد الدولي في الثمانينات بدور محوري في المسـاعدة عـلى حل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مـع الحكومـات الوطنيـة، والمجتمـع المصرفي الدولي. وقد ساعد الصندوق البلدان المدينـة عـلى وضـع بـرامج متوسـطة الأجـل لتحقيـق الاستقرار، وقدم مقداراً هائلاً من التمويل من موارده الخاصة، ورتب بـرامج للتمويـل مـن الحكومات الدائنة والبنوك التجارية والمنظمات الدولية.

1989يقوم الصندوق منـذ عـام 1989 بتقـديم مسـاعدة فعالـة لبلـدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان البلطيق وروسيا وغيرهـا مـن بلـدان الاتحـاد

السوفييتي السابق لتحويل اقتصاداتها من نظام التخطيط المركزي إلى النظام القائم على السوق .وقد تعاون الصندوق مع تلك البلدان لمساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصادتها – بما في ذلك، على سبيل المثال، مساعدتها في بناء الإطار المؤسسي والقانوني لنظام السوق. ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول، أنشأ الصندوق في عام 1993 التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية الذي انتهى العمل به في عام 1995.

1994-1995 واجهت المكسيك في الفترة 1994-1995 أزمة حادة عندما أدى حدوث تحويل في الشعور السائد بالأسواق إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعتماد برنامج قوي للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه في نهاية المطاف. ودعماً لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض في تاريخه حتى الآن بما يعادل 17.8 بليون دولار أمريكي. وحداً ذلك بالصندوق إلى إنشاء الاتفاقات الجديدة للإقراض (NAB) لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى في المستقبل.

1996اشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 في إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة باسم مبادرة "هيبيك"، بهدف تخفيض الدين الخارجي لأفقر بلدان العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. وتم تعزيز هذه المبادرة في عام 1999 لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون. وفي نفس الوقت، بدل الصندوق تسهيله الميسر الذي كان يطلق عليه اسم التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي بتسهيل أشمل هو تسهيل النمو والحد من الفقر، الذي يولي اهتماماً أوضح إلى جهود الحد من الفقر.

1997-1998 خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998، قدم الصندوق قروضاً ضخمة بدرجة استثنائية-وصل مجموعها إلى 36 بليون دولار أمريكي- إلى إندونيسيا وكوريا وتايلند لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها. وأنشأ الصندوق تسهيل الاحتياطي التكميلي في عام 1997 خصيصاً لمساعدة البلدان في مواجهة احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناجمة عن فقدان ثقة السوق على نحو مفاجئ كما يتضح من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

1999 أنشأ صندوق النقد الدولي أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات هي، خطوط الائتمان الطارئ وهي تمثل خط دفاع ضد عدوى الأزمات المالية وتتاح للبلدان التي تطبق سياسات اقتصادية قوية.

2000 اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر 2000 مراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق المالية من أجل تقييم ما إذا كانت أساليب تقديم المساعدة المالية إلى البلدان الأعضاء بحاجة إلى تعديل .وأسفر هذا الجهد عن ترشيد ملموس للأساليب المتبعة عن طريق إلغاء أربعة تسهيلات. وتم تنفيذ عدد من التغييرات المهمة الأخرى التي من شأنها إتاحة دور أكثر فاعلية لتسهيلات الصندوق في دعم جهود الأعضاء الرامية إلى منع وقوع الأزمات وحلها وللمساعدة في ضمان استخدام موارد الصندوق على نحو أكثر كفاءة.

3- المساعدة الفنية والتدريب:

لعل ما اشتهر به صندوق النقد الدولي هو تقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء ومنحها قروضاً مربوطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية. على أن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة

كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية. والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية. وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكملاً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات، وهي تمثل حوالي 20% من التكاليف الإدارية للصندوق.

قد بدأ الصندوق في تقديم المساعدة الفنية في منتصف الستينات عندما لجأ كثير من البلدان حديثة الاستقلال إلى الصندوق طلباً للمساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي السابق التحول من نظم التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وفي الآونة الأخيرة عزز الصندوق أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز بنيان النظام المالي الدولي. وعلى وجه التحديد، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جمع البيانات المالية والاقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية، والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية. كذلك يقوم الصندوق بنشاط مكثف لتقديم المشورة في المجالات التشغيلية إلى البلدان التي اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية في أعقاب الحروب أو الاضطرابات المدنية الحادة.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

1. دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها؛
2. مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي؛
3. إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها؛
4. صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها .

وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء، وذلك في مقره بواشنطن العاصمة وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفيينا. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانياً أيضاً من خلال زيارات خبرائه إلى البلدان الأعضاء التي تكملها زيارات الاستشاريين والخبراء المكلفين من خارج الصندوق. وتتلقى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلا تكميليا من بلدان مثل اليابان وسويسرا، وهيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

ثالثاً: دور صندوق النقد الدولي في تقوية النظام المالي والنقدي الدولي

أدت العولمة إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولي. ولعل أهم التحديات وأكثرها صعوبة هما كيفية تقوية النظام المالي العالمي – بحيث

يصبح أقل عرضة للأزمات المالية وأكثر قدرة على التصدي لها إذا وقعت – وكيفية دعم جهود مكافحة الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

ولقد حققت العولمة فوائد كبرى لبلدان كثيرة وأناس كثيرين في جميع أنحاء العالم، والحق أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يمثل عنصراً جوهرياً في أية إستراتيجية لتمكين البلدان المختلفة من التوصل إلى مستويات معيشية أعلى، ولكن العولمة، من خلال ما تحققه من زيادة في حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية وسرعة حركتها، قد أدت أيضاً إلى زيادة مخاطر الأزمات المالية. وفي الوقت ذاته، نشأت مخاطرة أخرى، وهي أن البلدان منخفضة الدخل، التي لم تستفد استفادة كبيرة بعد من العولمة، ستزداد تخلفاً عن الركب في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات المعيشة في البلدان الأخرى.

و يعمل صندوق النقد الدولي على بناء نظام مالي عالمي أقوى فكانت الأزمات المالية في الأسواق الصاعدة في منتصف وأواخر التسعينات تذكرة بالمخاطر المرتبطة بالعولمة – حتى بالنسبة للاقتصادات التي حققت استفادة هائلة من ورائها والتي تدار إدارة جيدة من جوانب متعددة. فالاقتصادات التي تضررت من الأزمة الآسيوية في الفترة 1997-1998 على وجه الخصوص كانت قد حققت طوال عدة عقود مكاسب ضخمة من التجارة الدولية التي تزداد تكاملا يوما بعد يوم. ولقد كشفت الأزمات عن وجود جوانب ضعف في سياسات البلدان التي أصابتها الأزمة، بل وعن ثغرات في النظام المالي الدولي نفسه، مما أبرز الحقيقتين التاليتين:

-إن المستثمرين قد يتراجعون على نحو سريع وجماعي إذا ما لمسوا وجود نقائص في السياسات الاقتصادية المحلية. ومتى فقد المستثمرون – المحليون أو الأجانب –

ثقتهم في الاقتصاد، يمكن أن تنضب تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وأن يؤدي خروج تدفقات صافية كبيرة على التعجيل بوقوع أزمة مالية.

-إن الأزمة المالية التي تقع في بلد أو منطقة ما يمكن أن تمتد بسرعة لتنتشر في اقتصادات أخرى.

ومن أجل الحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية في المستقبل ودعم إمكانية الحل السريع لما يقع منها، يعمل صندوق النقد الدولي على تقوية النظام النقدي المالي الدولي بالتعاون مع حكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص.

وتشمل الإصلاحات الجارية المجالات الآتية:

1- تقوية القطاعات المالية:

من الأسباب الرئيسية وراء حساسية البلدان للأزمات الاقتصادية وجود ضعف في نظمها المالية تتجسد مظاهره في إعسار مؤسساتها أو افتقارها إلى السيولة، أو كونها عرضة للإعسار أو نقص السيولة نتيجة في حال حدوث تطورات مناوئة. ولتقوية النظام المالي، قد تحتاج البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى تحسين ضوابطها الداخلية، بما في ذلك تقييم المخاطر وإدارتها. كذلك قد تحتاج السلطات إلى رفع كفاءة رقابتها للقطاع المالي و تنظيمها له بحيث تقترب من مستوى المعايير الدولية.

في عام 1999 بدأ الصندوق والبنك الدولي عمليات تقييم مشتركة للقطاعات المالية في البلدان الأعضاء، للمساعدة في تحديد جوانب الضعف الفعلية والمحتملة. ومنذ ذلك الحين، قامت فرق من الصندوق والبنك الدولي، بمساعدة خبراء من البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية في عموم الحالات،

بتقييم قوة النظم المالية في عدد من البلدان الأعضاء. ويجري تقديم هذه التقييمات إلى البلدان المعنية لتكون مرشداً لها فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات.

ويعمل خبراء الصندوق أيضاً من الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق ما يلي:

- تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك.
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- وضع مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية الدولية.
- الانتهاء من وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لحسن التنظيم والإدارة في قطاع الشركات.
- تجنب نظم أسعار الصرف الحساسة لأي هجوم.
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.

وبالمثل، يتعاون صندوق النقد الدولي مع لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحسين المعايير التنظيمية.

2- معايير ومواثيق الممارسات السلمية المقبولة دولياً:

تستطيع البلدان طمأنة المجتمع الدولي لسلامة سياستها وممارستها بإتباع معايير ومواثيق الممارسات السلمية المقبولة دولياً. أما البلدان التي لا تتبع هذه المعايير والمواثيق الدولية، فيمكنها الاسترشاد بها في تقوية نظمها المعتمدة. وقد عمل صندوق النقد الدولي على وضع وتنقيح المعايير الطوعية في مجالات تخصصه، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في بعض الحالات، مثل بنك التسويات الدولية والبنك الدولي. ومن بين هذه المعايير ما يتصل بالممارسات الإحصائية في البلدان الأعضاء، ومواثيق الممارسات السلمية في مجال سياسات

المالية العامة والسياسات النقدية والمالية، والمبادئ التوجيهية التي تستهدف تقوية القطاع المالي – مثل معايير الرقابة والتنظيم في الجهاز المصرفي.

وتكمل عمل الصندوق في هذا الميدان جهود بنك التسويات الدولية والبنك الدولي وغيرها من الهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية في مجالات مثل المحاسبة ومراجعة الحسابات، والإفلاس، والتنظيم والإدارة في قطاع الشركات، وتنظيم أسواق الأوراق المالية، ونظم الدفع والتسوية.

ولمساعدة البلدان في تقدير مدى امتثالها لهذه المعايير، بدأ خبراء الصندوق في عام 1999، بالتعاون مع حكومات البلدان المعنية، في إعداد تقارير قطرية تجريبية حول موضوع مراعاة البلدان للمعايير والمواثيق، مع التركيز أساساً على المجالات التشغيلية التي تهم الصندوق بشكل مباشر. وقد قامت بلدان عديدة بنشر هذه التقارير على أساس طوعي .

3- تشجيع الانفتاح ونشر البيانات:

يعتبر نشر معلومات حديثة يعتد بها – وكذلك معلومات عن السياسات الاقتصادية والمالية والممارسات المتبعة وكيفية صنع القرار في مختلف البلدان – مطلباً لازماً لمساعدة المستثمرين في إصدار أحكام صحيحة، ولتمكين الأسواق من العمل بكفاءة ويسر. وفي أعقاب الأزمة المكسيكية في الفترة 1994-1995، استحدث صندوق النقد الدولي في عام 1996 معياراً خاصاً لنشر البيانات (SDDS) لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية والأخرى التي قد تسعى لدخولها في نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور. وتوافق البلدان المشتركة في هذا النظام على نشر بيانات مالية واقتصادية وطنية مفصلة، بما في ذلك بيانات الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي، حسب جدول زمني معلن. وقد أنشئ أيضاً في عام 1997 نظام لنشر البيانات (GDDS)

لإرشاد البلدان التي لم تسمح ظروفها بعد بالاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والتـي تحتاج إلى تحسين نظمها الإحصائية.

4- الشفافية والمساءلة في صندوق النقد الدولي:

يعتبر تحسين المعلومات التي تقدم إلى الأسـواق والجمهـور العـريض بمثابـة عـنصر أساسي من عناصر إصلاح النظام المالي الدولي، كما أنه يمثل حجر الزاوية في عملية الإصـلاح التي بدأت مؤخراً ولا تزال مستمرة في الصندوق ذاته.

أما الشفافية، سواء من جانب البلـدان الأعضـاء في الصـندوق أو الصـندوق نفسـه، فهي تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بطرق متعددة .فزيادة انفتـاح البلـدان الأعضـاء تشجع الجمهور على تحليل سياسات هذه البلدان نطـاق أوسـع وبالاسـتناد إلى معلومـات أدق، وتزيد من مساءلة صانعي السياسات ومن مصداقية السياسات المنتهجـة، كـما تـوفر للأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بنظام وكفاءة. أما زيادة الانفتاح والوضوح من جانب الصندوق فيما يتعلق بسياساته والمشورة التي يقدمها لأعضائه، فمن شأنها الإسـهام في عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات، وتحقيق فهم أفضل لدور الصندوق وعملياته. ومن خلال إتاحة الفرصة للجمهور العريض كي يتناول تفاصيل المشورة بـالفحص والنقـاش، يمكن أن يعمل الصندوق أيضاً على الارتقاء بمستوى التحليل لديه.

ومنذ منتصف التسعينات، حدثت زيادة هائلة في حجم المعلومات التي ينشرها الصندوق – عن أنشطته وسياساته وأنشطة وسياسات البلدان الأعضاء – لا سيما في موقعه على شبكة الإنترنـت. فـنشرات المعلومـات المعممـة، عـلى سبيل المثال، التي تم نشرها في ختام مشاورات المادة الرابعة مـن حـوالي 80% من البلدان الأعضاء في 1999-2000 تلخص مناقشات المجلس التنفيذي وتقدم

الخلفية التي تستند إليها المشاورات. كذلك تقوم الحكومات المعنية بإصدار خطابات نوايا في حوالي 80% من البرنامج. وفي أبريل 1999، بدأ المجلس التنفيذي مشروعاً تجريبياً للنشر الطوعي لتقارير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة، ووافق حوالي ستون بلداً على هذا النشر على مدى الثماني عشر شهراً التالية. وفي نوفمبر 2000 حل محل هذا المشروع التجريبي سياسة للنشر تنص على النشر الطوعي (أي رهناً بموافقة البلد المعني) لكل من تقارير مشاورات المادة الرابعة والتقارير الخاصة باستخدام البلدان الأعضاء لموارد الصندوق.

ولقد تعززت في السنوات الأخيرة قواعد مساءلة صندوق النقد الدولي أمام حكوماته الأعضاء والجمهور العريض عن طريق التقييمات الخارجية التي يقوم بها خبراء من خارج الصندوق لسياساته وأنشطته. وتضم التقييمات الخارجية المنشورة تقييمات التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (الذي حل محله في عام 1999 تسهيل النمو والحد من الفقر) ورقابة الصندوق لاقتصادات البلدان الأعضاء وأنشطة الصندوق في مجال البحوث الاقتصادية. وقد تم في عام 2001 إنشاء مكتب التقييم المستقل.

وإذ يزيد المجلس التنفيذي من شفافية الصندوق، فهو يعي تماماً ضرورة الحفاظ على دور الصندوق كمستشار مؤتمن لبلدانه الأعضاء، وهو دور سيظل على الدوام جزءاً أساسياً من مهمة الصندوق.

5- إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها:

يسهم القطاع الخاص بالنصيب الأكبر في التدفقات المالية الدولية. وهنا تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في المساعدة على منع وقوع الأزمات المالية وحلها إذا وقعت. ويمكن منع حدوث الأزمات والحد من

مدى تقلب التدفقات الخاصة عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر والدخول في حوار أعمق وأكثر تواتراً بين البلدان والمستثمرين من القطاع الخاص. فمثل هذا الحوار يمكـن أن يزيد من مشاركة القطاع الخاص في حل الأزمات عنـد حـدوثها، وذلـك بأسـاليب تتضـمن إعادة هيكلة الدين الخاص.

ويمكن لكل من الدائنين والمدينين الاستفادة من مثل هذا الحوار. كذلك فـإن إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها من شأنه أن يساعد أيضاً في الحد من "الخطـر الأخلاقـي – (moral hazard) "أي إمكانيـة أن ينجـذب القطـاع الخـاص إلى الـدخول في عمليات إقراض غير مضمونة من منطلق الثقة في أن الخسائر المحتملـة سـتكون محـدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية، بما في ذلك الإنقاذ من جانب صندوق النقد الدولي.

ويعمل صندوق النقد الـدولي ذاتـه عـلى تعزيـز حـواره مـع الأطـراف المشـاركة في السوق، من خلال تشكيل المجموعة الاستشارية المعنيـة بأسـواق رأس المـال، مـثلاً، والتـي اجتمعت للمرة الأولى في سبتمبر 2000. وتمثل هذه المجموعة محفلا للاتصال المنـتظم بـين المشاركين في أسواق رأس المال الدولية وإدارة الصندوق وكبار موظفيه حـول القضـايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات السوق وتدابير تقوية النظام المالي العالمي. غير أن المجموعة لا تناقش المسائل السرية المتعلقة ببلدان بعينها.

وعند وقوع الأزمات، ينتظـر مـن الـبرامج المدعمـة بمـوارد الصـندوق أن تكون قادرة على استعادة الاستقرار، في معظم الحالات، اسـتناداً إلى مـا تـوفره من تمويل رسمي وتعديل في السياسات، وما يرتبط بـذلك مـن زيـادة في ثقـة المستثمرين من القطاع الخاص. ومع ذلك، فقد يتطلب الأمـر اتخـاذ إجـراءات أخرى في حالات معينة، مثل إعادة الهيكلة المنسقة للديون من جانب الدائنين

التابعين للقطاع الخاص .وقد اتفق أعضاء صندوق النقد الدولي على بعض المبادئ للاسترشاد بها في عملية إشراك القطاع الخاص في حل الأزمات. غير أن هذه المبادئ تتطلب مزيداً من التطوير وينبغي توخي المرونة عند تطبيقها على الحالات المختلفة لفرادى البلدان .

6- التعاون مع المؤسسات الأخرى:

يتعاون صندوق النقد الدولي تعاوناً نشطاً مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وهي مؤسسات لكل منها مجال تخصص معين ومساهمة خاصة في الاقتصاد العالمي، ويتسم تعاون الصندوق مع البنك الدولي في مجال الحد من الفقر بطابع وثيق خاص، لأن البنك، وليس الصندوق، هو صاحب الخبرة في مجال مساعدة البلدان على تحسين سياساتها الاجتماعية.

ومن المجالات الأخرى التي يتعاون فيها الصندوق والبنك الدولي تعاوناً وثيقاً عمليات تقييم القطاعات المالية في البلدان الأعضاء بهدف الكشف عن جوانب الضعف في نظمها، ووضع المعايير والمواثيق، وتحسين نوعية بيانات الدين الخارجي ومدى توفرها ونطاق شمولها.

كذلك فإن صندوق النقد الدولي عضو في منتدى الاستقرار المالي الذي يضم السلطات الوطنية المسؤولة عن الاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية المهمة، وهيئات التنظيم والرقابة الدولية، ولجان خبراء البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية.

رابعاً :منهج صندوق النقد الدولي الجديد للحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية، وليس مؤسسة إنمائية، ولكنه يسهم بدور مهم في الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء. فالنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، وهو عنصر أساسي في جهود الحد من الفقر، يتطلب سياسات اقتصادية كلية سليمة، وهي السياسات التي تمثل جوهر التفويض المنوط بصندوق النقد الدولي.

وقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة، وذلك بتقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي. وفيما بين عامي 1986 و1999، حصل 56 بلداً يبلغ مجموع سكانها 3.2 بليون نسمة على قروض بأسعار فائدة منخفضة طبقاً لتسهيل التصحيح الهيكلي (SAF) وخليفته التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي اللذين أنشئا لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أقوى وتتحسن مستمر في أوضاع ميزان المدفوعات.

وقد أسهمت هذه التسهيلات إسهاماً ملموساً في جهود التنمية في البلدان منخفضة الدخل، ولكن كثيراً من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم في حدة الفقر بالرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من صندوق النقد الدولي ومجتمع المانحين الأوسع.

وقد أدى ذلك إلى مبادرة الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها بإجراء عملية إعادة بحث مكثفة لاستراتيجيات التنمية والديون في السنوات الأخيرة، وتم بعدها الاتفاق على ضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان.

وفي الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1999، اعتمد وزراء البلدان الأعضاء منهجاً جديداً ينص على جعل استراتيجيات الحد من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها هي الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق والبنك للبلدان الأعضاء .ويجسد هذا الاتجاه منهجاً أكثر اعتماداً من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رسم البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق.

1- منهج الجديد: والتركيز على خدمة الفقراء:

من شأن استراتيجيات الحد من الفقر ذات الأهداف المركزة أن تضمن إعطاء أولوية قصوى لاحتياجات الفقراء في إطار المناقشات المعنية بالسياسة العامة، خاصة في حالة اتساع قاعدة المشاركة في صياغة الإستراتيجية – بما في ذلك مشاركة عناصر من المجتمع المدني. وفضلاً عن ذلك، يمكن لاستراتيجيات الحد من الفقر أن تضع البلدان "في موقع القيادة" لتسيير عملية التنمية فيها على أساس رؤية واضحة المعالم لمستقبلها وخطة منظمة لتحقĺŠق أهدافها. ويستند هذا المنهج الجديد إلى عدد من المبادئ التي تسترشد بها عملية وضع استراتيجيات الحد من الفقر.

وتتضمن هذه المبادئ ما يلي:

- من الضروري وجود منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر.
- تحقيق النمو الاقتصادي بمعدل أسرع هو عنصر حاسم من عناصر التخفيض المستمر لحدة الفقر، وزيادة المشاركة من جانب الطبقات الفقيرة من شأنها زيادة إمكانات النمو في البلدان المعنية.
- من الاعتبارات الحيوية شعور البلدان "بملكية" أهداف التنمية والحد من الفقر، والإستراتيجية المتبعة لتحقيقها، والتوجه المعتمد في تطبيقها.

- يجب أن تتعاون الدوائر الإنمائية تعاوناً وثيقاً في هذا الميدان.
- ينبغي التركيز بشكل واضح على النتائج.

وطبيعي أن نتائج المنهج الجديد لن تتحقق بين عشية وضحاها، ذلك أن تحولاً بالحجم المطلوب يستتبع إحداث تغييرات في المؤسسات حتى تصبح في موضع المساءلة أمام الجميع، بما في ذلك الفقراء، وبناء قدرة كل بلد على الاستجابة لاحتياجات جميع المواطنين. ولن تتحقق النتائج ما لم يكن هناك التزام طويل الأجل من جانب الحكومات وشركائها. وللمساعدة في تحقيق ذلك، تقوم البلدان المشاركة بإعداد خطة شاملة ضمن تقرير إستراتيجية الحد من الفقر (PRSP) .وتيسر هذه الخطة الكلية على المجتمع الدولي - بما في ذلك صندوق النقد الدولي - تقديم الدعم بأكبر درجة ممكنة من الفعالية .

2- دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

يوفر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدعم للحكومات في وضع استراتيجياتها، ولكن دون التدخل في تحديد النتائج. ذلك أن إدارة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تدرك ما يتطلبه ذلك من تحول في الثقافات والتوجهات التنظيمية في المنظمات والمؤسسات الشريكة. وقد بدأ هذا التحول يحدث بالفعل. فمن خلال التنسيق في وقت مبكر والإبقاء على خطوط اتصال مفتوحة مع سلطات البلد المعني - خاصة من خلال تقديم المعلومات التشخيصية المتوفرة - يمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يضمنا مساعدة البلدان في الوقت المناسب وبصورة شاملة.

وينبغي لكل مؤسسة أن تركز على مجالات تخصصها. وهكذا فإن خبراء البنك الدولي يضطلعون بالدور القيادي في تقديم المشورة بشأن السياسات الاجتماعية التي تسهم في الحد من الفقر، بما في ذلك العمل التشخيصي اللازم في

هذا الخصوص، بينما يقدم صندوق النقد الدولي المشورة للحكومات في مجال ولايته التقليدية، بما في ذلك تشجيع السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة. أما في المجالات التي يتمتع فيها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالخبرة اللازمة – كإدارة المالية العامة، وتنفيذ الميزانية، وشفافية الميزانية، وإدارة الضرائب والجمارك – فيتم التنسيق التام بين المؤسستين بدقة تامة.

ولأن تقرير إستراتيجية الحد من الفقر يوفر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إطاراً للإقراض الميسر وتخفيف أعباء الديون، فأن هذه الاستراتيجيات تعد بالغة الأهمية لعمل المؤسستين. وتقوم البلدان المشاركة بإرسال الإستراتيجية النهائية إلى المجلسين التنفيذيين للصندوق والبنك الدولي لإقرارها، كما يتلقى المجلسان التنفيذيان تقييماً مشتركاً يعده خبراء المؤسستين، مع تحليل للإستراتيجية وتوصية بشأن إقرارها. وجدير بالذكر أنه لا يشترط لإقرار الاستراتيجيات المقدمة أن تتطابق تطابقاً تاماً مع توصيات الخبراء، و لكن هذه العملية تضمن للمجلسين التنفيذيين - و المجتمع الدولي - أن هذه الاستراتيجيات من شأنها معالجة القضايا الصعبة أو الخلافية على نحو فعال و لا تقف عند حدود اجتداب التأييد المحلي الذي ربما تتمتع به على نطاق واسع.

3- خفض أعباء الديون:

في عام 1996، أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادرة "هيبيك HIPC) " (Initiativeلخفض أعباء الديون على أفقر بلدان العالم. واعتبرت هذه المبادرة وسيلة لمساعدة البلدان المعنية على تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر .

ورغم تأهل عدة بلدان للاستفادة من هذه المبادرة – والالتزام مع حلول سبتمبر 1999 بتخفيف أعباء ديون سبعة بلدان بقيمة إسمية كلية تبلغ أكثر من

6 بليون دولار أمريكي – فقد تزايد القلق من أن المبادرة لم تقطع شوطاً طويلاً بالقدر الكافي أو بالسرعة الكافية .

وبالتالي، فعند اعتماد المنهج الجديد للحد من الفقر في عام 1999، تم تعزيز المبادرة لكي توفر ما يلي:

-تخفيف أعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون، عن طريق خفض الأهداف الموضوعة لها. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد البلدان المؤهلة للاستفادة من تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة "هيبيك" المعززة حوالي 36 بلداً بالمقارنة بالعدد السابق وهو 29.

-تخفيف أسرع لأعباء الديون، عن طريق توفير التمويل في مرحلة مبكرة من البرنامج المعني بالسياسات، وذلك لإطلاق الموارد اللازمة للإنفاق على عمليات الحد من الفقر، مثل الإنفاق على الصحة والتعليم.

وبفضل تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة "هيبيك" وما عداها، من المتوقع أن تنخفض أرصدة ديون البلدان المعنية بمعدل متوسط يصل إلى الثلثين تقريباً، مما يؤدي إلى توفير أموال للإنفاق على البرامج الاجتماعية.

واعتباراً من 27 أبريل 2002، كانت 27 بلداً من البلدان منخفضة الدخل – 23 منها في إفريقيا جنوب الصحراء – قد بدأ يتلقى مساعدات تخفيف أعباء الديون المقررة في إطار مبادرة "هيبيك."

أما البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة فهي البلدان منخفضة الدخل التي تتحمل أعباء ديون غير قابلة للاستمرار، ومعظمها يقع في إفريقيا. وبالنسبة لهذه البلدان، لا تكفي حتى الاستفادة الكاملة من الآليات التقليدية المتمثلة في إعادة جدولة الديون وتخفيض الديون - إلى جانب المعونات والقروض الميسرة، وانتهاج سياسات سليمة - لكي تصل هذه البلدان إلى مستوى الدين الخارجي

"القابل للاستمرار"، أي – مستوى من الدين يمكن خدمته بشكل مريح عن طريق حصيلة الصادرات والمعونات وتدفقات رأس المال الوافدة، مع الحفاظ على مستوى مناسب من الواردات.

وفي ظل مبادرة "هيبيك"، يتاح تخفيض الديون لدعم السياسات المشجعة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويتمثل جزء من مهمة صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي، في العمل على ضمان عدم تبديد الموارد التي يوفرها تخفيض الديون. فتخفيض الديون وحده، بغير إتباع سياسات سليمة، لا يمكن أن يفيد في الحد من الفقر. كذلك فإن السياسات الرامية إلى الحد من الفقر ينبغي دعمها ليس فقط بتخفيف أعباء الديون، بل أيضاً بزيادة تدفقات المعونة من البلدان الأكثر ثراء وتمكين البلدان النامية من دخول أسواق البلدان الصناعية بحرية أكبر.

ويعتبر النجاح في تشجيع النمو الذي تشترك في جني ثماره قاعدة عريضة من البلدان، وكذلك النجاح على وجه التخصيص في ضمان وضع حد لتباعد الفقراء عن ركب النمو، هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره .ويحاول صندوق النقد الدولي جاهداً أن يسهم بدور في هذا المسعى من خلال ما يبذله من جهود لجعل ثمار العولمة في متناول الجميع.

المبحث الثاني

صندوق النقد الدولي من منظور محايد

اولاً: مراحل تطور المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي-

يرى الخبير الإقتصادي و السياسي الدكتور عبد السليم أديب أن المؤسسات المالية الدولية عاشت منذ تأسيسها مرحلتين متميزتين أثرت تأثيرا بالغا في سياساتها، تعتبر المرحلة الأولى مرحلة ازدهار اقتصادي وامتدت من 1945 إلى1970، أما الثانية فهي مرحلة أزمة وتبدأ من بداية عقد السبعينات وتستمر إلى الآن.

أ- مرحلة الاستقرار والتوسع الاقتصادي: 1945 – 1970:

فقد اعتمد استقرار النظام الرأسمالي وتوسعه خلال المرحلة الأولى (1945 – 1970) على تكامل وتوازن ثلاث مشاريع شكلت مرجعية للنظم السياسية والاقتصادية السائدة في تلك المرحلة وهي :

1- مشروع دولة الرفاه الديمقراطية الوطنية في الغرب، وهو مشروع رأسمالي تدخلي بالمفهوم الكينيزي قائم على فاعلية النظم الإنتاجية الوطنية المتمركزة على الذات وتقوم على الاعتماد المتبادل فيما بينها وتتسم بتسوية تاريخية بين رأس المال والعمل نظرا للدور الذي قامت به القوى الشعبية في الانتصار على الفاشية. وقد تبنت هذا المشروع دول أوروبا الغربية ودول أمريكا الشمالية واليابان.

2- مشروع مؤتمر "باندونغ" لسنة 1955 الذي استهدف بناء دولة بورجوازية وطنية في البلدان المتخلفة المستقلة حديثا وهو مشروع تنموي وطني

استفادت منه القوى الشعبية نتيجة لدورها التاريخي في التحرر من المستعمر، وقد ضم المشروع مختلف الدول التي انخرطت في حركة ما يعرف بعدم الانحياز.

3- المشروع الاشتراكي السوفيتي الذي يمكن وصفه بمشروع "رأسمالية الدولة"، وهو مشروع مستقل عن النظام الرأسمالي العالمي استغل نمط الإنتاج الاشتراكي لبناء رأسمالية الدولة وقد استفادت منه القوى الشعبية التي قادت الثورة واستطاعت هزم النظام الفاشي. غير أن النظام تم إخضاعه لتحكم صارم من طرف طبقة سياسية بيروقراطية. وقد تبنت هذا المشروع بمستويات مختلفة كل من دول شرق أوروبا والصين وكوبا.

وقد أدى هذا التوازن إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو على الصعيد العالمي خلال هذه المرحلة أضفى هذا النمو فاعلية كبيرة على عمل النظام النقدي، على الرغم من عيوبه المختلفة.

أما الدور الذي لعبته المؤسسات المالية خلال هذه المرحلة فيتمثل في النقاط التالية:

1- عملت المؤسسات المالية الدولية خلال هذه المرحلة على مواكبة ومساندة الاستقرار الاقتصادي مما ساهم في توسيع نطاق العولمة الاقتصادية تدريجيا نتيجة للرواج الاقتصادي السائد، دون أن يتعارض ذلك مع الاستقلالية الذاتية لكل مشروع من المشاريع الثلاثة المشار إليها، على الرغم من أن تدخلات هذه المؤسسات كانت تنحاز دائما في اتجاه اليمين، بطبيعة الحال، أي في اتجاه القوى الرأسمالية التقليدية. وقد قام منطق المؤسسات المالية الدولية منذ البداية على أن مجرد نمو الدخل الوطني سيؤدي إلى حل "مشكلة الفقر"، وأن الانفتاح على السوق العالمية سيؤدي إلى نتائج إيجابية. وفي هذا الإطار كان صندوق النقد الدولي يقوم بدور دعم السياسات التي تسعى إلى العودة إلى التوازنات في حالة

اختلال في ميزان المدفوعات، كما كان الصندوق يقوم إلى جانب البنك الدولي والكات بدور الحفاظ على استمرار تحويل العملات والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية .

2- عموما كانت المؤسسات المالية الدولية تحترم الخيارات الاقتصادية والمالية للدول المختلفة.

3- ورغم أجواء الاستقرار السائدة كانت هناك مؤاخذات على عمل المؤسسات المالية الدولية خلال هذه المرحلة تمثلت في:

-أن تدخلات المؤسسات المالية الدولية، تتسم بالتحفظ الشديد لدرجة العجز والخجل. حيث ظل صندوق النقد الدولي عاجزا في تعامله مع الدول الرأسمالية الكبرى.

-أنه تم استبعاد البنك الدولي عن مسؤوليات إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن البنك قد أنشئ لهذا الغرض بالتحديد. فقد تم إحلال خطة مارشال الأمريكية مكانه.

-أن اتفاقيات الكات اكتفت بالمطالبة بتخفيض الرسوم الجمركية.

ب- مرحلة انفجار الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي:

مع بداية عقد السبعينات بدأت بوادر الأزمة الهيكلية للنظام الاقتصادي العالمي تحل تدريجيا محل الازدهار السابق. وجاء هذا الانهيار التدريجي نتيجة تراجع مكانة القوى الشعبية في ميزان القوة السياسية لصالح التحكم المطلق لرأس المال ونتيجة لعدة عوامل أخرى بعضها كامن في طبيعة النظام الرأسمالي نفسه الذي يقود بشكل ميكانيكي نحو الأزمة (نظرية الدورات الاقتصادية)، والبعض الأخر نتيجة انهيار التوازن الثلاثي السابق، حيث تآكل تدريجيا كل من المشروع الاشتراكي السوفيتي نتيجة عجز النظام عن تجديد نفسه ومشروع

باندونغ لدول عدم الانحياز نتيجة لغياب الديموقراطية السياسية وهيمنة الكومبرادورية. كما ارتبطت عوامل أخرى بانهيار النظام النقدي الدولي مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1971 من جانب واحد إيقاف العمل بتحويل الدولار إلى ذهب وكذا انعكاس الصدمة البترولية الأولى لسنة 1973 على تفاقم أسعار المواد الأولية .

وتمثلت أبرز معالم الأزمة في ظاهرة الركود التضخمي، أي في تعايش الركود الاقتصادي إلى جانب التضخم المالي وهي ظاهرة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالي من قبل، ولم تجد النظريات الاقتصادية الكينيزية حلولا لها. فقد كان هناك تفاوت صارخ بين حجم رؤوس الأموال الهائلة وتراجع منافذ الاستثمار مما أدى إلى الركود الاقتصادي والبطالة من جهة وإلى ارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى الشيء الذي هدد بانهيار مالي عالمي خطير .

هنا ستعرف سياسات المؤسسات المالية الدولية انقلابا جذريا في اتجاه السعي إلى تدبير الفوضى والأزمة القائمة لفائدة الرأسمال المالي الدولي. و سنتطرق فقط لمعالم السياسات الجديدة التي انتهجها صندوق النقد الدولي حيث سنجد أن إنشاء هذه المؤسسة تم أساسا من أجل تثبيت الأوضاع النقدية وبناء اقتصاد مفتوح على الصعيد العالمي وذلك في ظل غياب قاعدة الذهب التي كانت تقوم بهذه الوظيفة حتى الحرب العالمية الأولى. وقد نجح صندوق النقد الدولي في أداء هذه المهمة عندما ساهم في تحويل العملات الأوروبية ما بين 1948 إلى عام 1957 وكذلك عندما شارك في رسم سياسات تقويم متبادلة بين الاقتصاديات الأوروبية من عام 1958 إلى عام1966.

لكن انطلاقا من عام 1967- بدأت تدخلات الصندوق تفشل في تحقيق الثبات، على الرغم من اختراع وسائل سيولة عالمية جديدة وهي حقوق السحب

الخاصة. فقد تدهورت العملات الرئيسة مثل الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي، وارتفعت أسعار كل من المارك الألماني والين الياباني، بينما ضل سعر الذهب عائما .لذلك يمكن اعتبار تاريخ الأخذ بمبدأ التعويم العام للعملات –انطلاقا من سنة 1973 -هو تاريخ انتهاء السياسات السابقة للصندوق. وانطلاقا من تراجع الرواج الاقتصادي ودخول النظام الرأسمالي في مرحلة الأزمة، انهار الدور القديم لصندوق النقد الدولي، وأصبح مضطرا لأن يتكيف مع الواقع الجديد، والمحافظة على وجوده من خلال العمل على تماسك أدوات تنفيذ خطة إدارة الأزمة، وذلك من خلال:

- تعويم الصرف،
- والحفاظ على ارتفاع معدلات الفائدة،
- وتحرير تحركات رؤوس الأموال،
- وإدارة التقويم الهيكلي الخاص بالبلدان النامية،
- وإعادة إدماج بلدان المعسكر الاشتراكي السابق في المنظومة النقدية العالمية.

1- فقد وجد صندوق النقد الدولي حلا لظاهرة رؤوس الأموال المتراكمة وتناقص منافذ الاستثمار باعتماده على سياسة تعويم العملات، حيث شكل هذا التعويم منفذا لفائض الأموال السائلة في المضاربات المالية .

والملاحظ هنا أن دعوة صندوق النقد الدولي لدول العالم الثالث إلى فتح حدوده أمام هذه التدفقات المالية، والأخذ بسياسة الصرف العائم يخففان من خطورة الأزمة التي كانت تهدد بانهيار مالي خطير في مراكز المنظومة الرأسمالية .

وتؤكد هذه الملاحظة على أن اهتمام صندوق النقد الدولي ينصب في واقع الأمر على إدارة الأزمة أكثر مما ينشغل بإيجاد حلول ناجعة لمشاكل دول العالم الثالث.

2- كما شكلت سياسة المحافظة على ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على القروض الدولية وسيلة فعالة لضمان مردودية معقولة للاستثمارات المالية، وثمنا لتأمين هذه الأموال ضد مخاطر المضاربة المالية في ظل تقلبات أسعار الصرف العائمة. وتعتبر هذه السياسة كذلك جزءا في إدارة الأزمة.

3- كما يمكن تسجيل سياسة تحرير حركة رؤوس الأموال التي سنها صندوق النقد الدولي ضمن سياسات التقويم المفروضة على البلدان المدينة ضمن وسائل إدارة الأزمة المالية العالمية. فمنطق سياسات التقويم الهيكلي يقوم على إعطاء الأولوية لفتح المجال أمام تحركات رؤوس الأموال، ولو تم على حساب التنمية. والمقصود هنا هو إطلاق الحرية الشاملة لتحركات الأموال مما يستلزم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الانكماشي، مثل :

- تخفيض الأجور والنفقات الاجتماعية.
- وتحرير الأسعار.
- وإلغاء دعم المواد الأساسية.
- وتخفيض سعر الصرف.

وتنشغل المؤسسات المالية الدولية بهذه المهمات المرتبطة مباشرة بإدارة الأزمة. مما يجعل خطابها حول "التنمية" والدموع التي تذرفها على "الفقر" مجرد خطبا للاستهلاك تنقصها المصداقية.

ثانياً: علاقة صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة

هناك أوجه اتفاق وأوجه افتراق بين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية و المنظمة العالمية للتجارة.

1-أهم أوجه الإتفاق بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي:

1. إن الصندوق والبنك يتفقان في أن المشكلة في الدول النامية هي تراكم أخطاء داخلية في تلك الدول، أدت إلى تفاقم كل من العجز الداخلي والخارجي. ومن ثم فهما يستبعدان العوامل الخارجية تماما .

2. يعمل الصندوق مع البنك جنبا إلى جنب لتحقيق أهدافهما، حيث يعقدان اجتماعاتهما بصفة مشتركة في مكان وزمان واحد، بل وصل التضامن بينهما أن البنك الدولي، لا يقدم قروضا لدولة نامية، حتى تحضر له خطابا من صندوق النقد الدولي، يبين فيه أن تلك الدولة قد خضعت لسياسات الصندوق، ونفذت كل ما فيها.

3. إن معظم الدول المؤسِّسة للصندوق والبنك، هي الدول الغربية، وعلى رأسها دول الحلفاء: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، وقد استحوذت تلك الدول على نصيب الأسد في تمويل المؤسستين، ومن ثم تمكنت من السيطرة عليهما، وتوجيههما الوجهة التي توافق مصالحها ومبادئ النظام الرأسمالي الغربي، الذي يراد له أن ينتشر في العالم، مما يسهل للدول الغربية، السيطرة والتحكم وبخاصة فيما يتعلق بالدول النامية. فإذا نظرنا إلى حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، التي عدلت عدة مرات كان آخرها التعديل الحادي عشر عام 1998م، حيث وافق مجلس المحافظين على زيادة حصص الدول الأعضاء في الصندوق ليصل إجمالي الحصص إلى 212 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، نجد أن نسبة حصص خمس دول تمثل نحو 38% من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 182 دولة ! وهذه الدول الخمس حسب تعديل عام 1998م هي كما يلي :

- الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصتها أكثر من سبعة وثلاثين مليار وحدة حقوق سحب خاصة بنسبة 5 ,17. %.

- ألمانيا واليابان وتبلغ حصة كل منهما أكثر مـن ثلاثـة عشر مليـار وحـدة حقـوق سـحب خاصة، بنسبة 6% لكل منهما.

- المملكة المتحدة وفرنسا وتبلغ حصة كل منهما أكـثر مـن عشرة مليـارات وحـدة حقـوق سحب خاصة، بنسبة 4 % لكل منهما.

إن هذا التوزيع للحصص، يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية على سياسات الصندوق، بل ويفسر التزام الصندوق بالفكر الاقتصادي الرأسـمالي، وحرصـه الشـديد عـلى تنفيـذ ذلـك الفكـر في الـدول الناميـة، دون النظـر إلى خصوصـياتها وأوضـاعها الدينيـة والاجتماعية، تحقيقا لأهداف العولمة الاقتصادية المتمثلة في جعـل العـالم كلـه يسـير وفقـا للنموذج الرأسمالي الغربي ويرتبط به ارتباطا عضويا.

فالقرارات ذات الأهمية في تحديد سياسات الصندوق حـدد لهـا نسـبة عاليـة هـي 85% من مجمـوع الأصـوات. وهـذا بطبيعـة الحـال، جعـل باسـتطاعة الولايـات المتحـدة الأمريكية والدول الكبرى استعمال حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات الصندوق، ولا شـك أن هذا ينعكس أثره في نشاط الصندوق، وتبقى السياسة المالية له محكومة برغبة الـدول ذات الأصوات الكثيرة، حيث تتعطل القرارات باعتراض دولة واحدة مثل الولايات المتحـدة الأمريكية، أو بعدد قليل من الدول الكبيرة.

2- أهم أوجه الإختلاف بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي:

وقد انتقد صندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي ومجموعتـه ـ بمـا في ذلـك الرابطة الدولية للتنمية ـ بأن ما يدفعه من قروض للدول النامية إنما هـو لتحقيـق المصالح الاقتصـادية والسياسـية للـدول المسـيطرة عليهـا وهـي الـدول الرأسـمالية الغربية. وأما الدوافع الإنسانية أو تحقيق الأهـداف المعلنـة لتلـك المـنظمات فهـو

يسير يستعمل للدعاية فقط. صحيح أن تلك المنظمات قد تحقق مصالح للدول الفقيرة، لكن عند التعارض بين مصالح تلك الدول ومصالح الدول الكبرى وهو الغالب، فإن مصالح الدول الكبرى تكون هي الراجحة. و أن منظمات العولمة الاقتصادية لتحقيق أهداف خفية للعولمة تخدم مصالح الدول الغربية الكبرى وشركاتها وبخاصة متعددة الجنسية منها.

3- أوجه التوافق و الإختلاف بين المنظمتين السابقتين و منظمة التجارة العالمية:

هاتين المنظمتين توافقان منظمة التجارة العالمية في أمور منها:

4. يرتبط نظام التصويت في الصندوق والبنك ارتباطا كبيرا بحصة البلد العضو وهو ما يسمى بنظام التصويت المُرجِح، بمعنى أن اتخاذ القرار يتناسب مع مقدار الحصة. فقد جاء في اتفاقية الصندوق والبنك أن لكل عضو مئتين وخمسين صوتا يضاف إليها صوت واحد عن كل مئة ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصته 1.يهتم الصندوق بالقضايا النقدية وتوازن موازين المدفوعات، ومراقبة العناصر الإجمالية أو الكلية في الاقتصاد كالدخل القومي وكمية النقود ونحو ذلك . أما البنك الدولي فمجال نشاطه التطوير الاقتصادي والاجتماعي، وتنصب اهتماماته على عائد المشروعات الاستثمارية للوحدات الاقتصادية الجزئية كالزراعة، والطاقة، والصحة، والنقل. 2. أن برامج الصندوق قصيرة الأجل ـ عادة ما بين 3ـ 5 سنوات، أما برامج البنك فهي تكمل مهمة الصندوق؛ فهي قروض طويلة الأجل تمتد من 5 ـ10 سنوات وبخاصة برامج التكييف الهيكلي، التي تهدف إلى إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وتكييف هياكلها بما يلائم الاقتصاد الرأسمالي. 3.الهدف الرئيس للصندوق هو الإشراف على النظام النقدي الدولي، ومساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشكلاتها النقدية قصيرة

الأجل. أما الهدف الرئيس للبنك فهو تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول النامية الأعضاء، من أجل الارتفاع بالمستوى المعيشي فيها ومكافحة الفقر والبطالة بتنشيط التمويل الموجه إلى التنمية .4 . ما يقدمه الصندوق للدول الأعضاء إنما هو تسهيلات ائتمانية إلى الدول التي تفتقر إلى مبالغ كافية من العملات الأجنبية لتغطية التزاماتها المالية قصيرة الأجل، فهي معاملة صرف أو مبادلة عملة بعملة، وقد يتوسط في ترتيب حصول الدولة العضو على قروض من جهات رسمية أو تجارية بعد موافقة البلد المعني على برنامج الصندوق الإصلاحي . أما ما يقدمه البنك فهو قروض للدول النامية الأعضاء التي تفتقر إلى الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية فيها، وقد تكون تلك القروض من موارد البنك، وبخاصة من حصيلة السندات التي يصدرها ويطرحها للتداول في الأسواق المالية العالمية1ـ الأهداف وبخاصة: رفع مستوى الدخل الفردي والوطني، والعمل على زيادة التجارة العالمية وتحريرها، وأهمية التشاور في الأمور المشتركة.2 ــ تضع منظمة التجارة العالمية سياسات ومبادئ تطالب الدول الأعضاء بالالتزام بها تتفق في الاتجاه العام والسياسات الاقتصادية التي ينفذها الصندوق والبنك في الدول النامية، وهو اتجاه الإصلاح وتحرير السياسات، وفقا لضوابط اقتصاد السوق، وحرية التجارة، وإعطاء الاهتمام اللازم للتصدير، وإلغاء الدعم.

ويفترقان عنها في أمور منها ما يلي :

1- نظام التصويت المعمول به في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبني على نظام التصويت المرجح ـ كما تقدم ـ بحيث يكون لبعض البلدان أصوات أكثر من غيرها . أما منظمة التجارة العالمية فتنص اتفاقيتها على أن اتخاذ القرارات في المنظمة يكون بتوافق الآراء، أو أغلبية الأصوات إذا لزم الأمر،

ويكون لكل بلد صوت واحد . ولا شك أن جعل نظام التصويت في منظمة التجارة العالمية بهذا الشكل في مصلحة البلدان النامية ؛ لأنه أكثر عدالة من نظام التصويت المرجح .

2- في حين أن منظمتي بريتون وودز تعامل الدول المتقدمة والدول النامية معاملة واحدة، فإن اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد أعطت الدول النامية الأعضاء فيها، بعض الاستثناءات التي تخفف من الآثار السيئة لفتح الأسواق وتحرير الاستيراد، تشتمل على بعض المزايا كتصدير منتجاتها إلى الدول الصناعية دون حواجز جمركية أو على الأقل جمارك منخفضة، كما أنها تمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز فض المنازعات التجارية، في حالة تضررها من إحدى الدول بما فيها الدول الكبرى، للحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بها، ويبقى الأمر المهم هو مسألة تنفيذ تلك الاستثناءات. إلا أن الغالب أن مبادئ منظمة التجارة العالمية بشأن فتح الأسواق، تصب في مصلحة الدول المتقدمة لا مصلحة الدول النامية؛ وذلك أن منتجات الدول المتقدمة منتجات متطورة، وذات مواصفات عالية، ولديها قدرة تسويقية عالية، وهو ما لا يتوافر لمنتجات الدول النامية .

3- سياسات ومبادئ منظمة التجارة العالمية شاملة لجميع الدول الأعضاء، بخلاف سياسات منظمتي بريتون وودز وبخاصة برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، فإنها لا تطبق إلا على الدول التي تحتاج إلى ذلك كالدول النامية.

المبحث الثالث

علاقة صندوق النقد الدولي بالبلدان النامية

1-الوصفة العلاجية.. برامج إجبارية:

"التصحيح الاقتصادي"، "برامج صندوق النقد الدولي"،" شروط الصندوق".. عبارات لا تخلو منها سياسة أي دولة نامية، وسواء اتبعت الدول هذه السياسات أم لا، فلا بد وأن الصندوق قد حددها ومارس ضغوطا ما لتنفيذها.. فما معنى" التصحيح الاقتصادي"؟ وما هي مكوناته الأساسية والإطار العام الذي يحكمه وفقا لرؤية صندوق النقد الدولي؟ ولماذا يجبر الصندوق الدول النامية على قبول برنامجه للتصحيح الاقتصادي؟

يعتبر التصحيح جُملة من السياسات الاقتصادية والمالية التي تستهدف معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي داخليا وخارجيا، والوصول إلى معدلات نمو عالية، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبذلك يشمل التصحيح الاقتصادي الاستقرار والإصلاح الهيكلي على السواء.

يمكن أن تتم عملية التصحيح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي أو بدونه. ولكن في الغالب الدول النامية التي تتمتع بعضوية الصندوق تجبر على إنجاز التصحيح عبر تطبيق سياسات الصندوق لحاجتها الملحة للحصول على التمويل الذي يوفره صندوق النقد، سواء من مصادره الخاصة، أو من مصادر أخرى مثل البنك الدولي والمؤسسات التابعة له والمنظمات الأخرى.

تلجأ الدول إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي عندما تواجه مشكلة في ميزان المدفوعات، وتكون هذه المساعدة في شكل قروض وتوصيات مالية ضمن برنامج تحدد فترته الزمنية، ويطلق على ما يشتمله البرنامج من سياسات مالية واقتصادية "برنامج التصحيح الاقتصادي". وتصاغ مطالب الصندوق في

البرنامج المشار إليه على أن تضمن معايير لتقييم الأداء يتوقف عليها حصول الدولة على الاعتمادات المالية المرصودة لتنفيذ البرنامج. ويوفد الصندوق بعثة فنية كل ستة أشهر للقيام بعملية التقييم، ومعرفة مدى التزام الدولة ببنود البرنامج المتفق عليه، والشروط الواردة فيه بموجب وثيقة تعرف بـ"خطاب النوايا."

ويطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية التصحيح عدة تسميات بحسب الهدف المراد تحقيقه أو النتيجة المتوقع الحصول عليها جراء تطبيق برنامج التصحيح، وكذلك مقدار وحجم عناصر السياسة المالية والإجراءات المصاحبة للخطوات التنفيذية؛ فتسمى بـ"البرمجة المالية "عندما يكون الإصلاح المالي هو العنصر الرئيسي في علاج اختلال ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الداخلي والخارجي، كما تسمى بـ "برامج الاستقرار" حيث يكون الهدف هو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير من خلال استخدام السياسة المالية لتلعب دورا جوهريا في الإصلاح الاقتصادي، وتسمى أيضا بـ "برنامج التكيف" على أساس أن العناية بتصحيح ميزان المدفوعات تتم من خلال تصحيح اختلال مكونات ميزان المدفوعات، وكذلك الاهتمام بالتطور الكلي وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي، وذلك للتخصيص الأمثل لموارد عناصر الإنتاج. كما تسمى حزمة السياسات المالية والاقتصادية والإجراءات المستخدمة ضمن عملية التصحيح بـ" سياسات التحرير الاقتصادي "

والخلاصة أنه مهما تعددت المسميات وتنوعت إجراءات تصميم السياسات فإن عملية التصحيح المسنودة من الصندوق تتضمن نوعين من السياسات الاقتصادية تلك التي تهتم بجانب الطلب بهدف تقليل التضخم

والعجز الخارجي، بينما تستهدف سياسات الإصلاح الهيكلي معالجة جانب العرض وكفاءة استخدام الموارد، والتركز على قطاعات معينة مثل التجارة والمالية والصناعة.

يرجع التصحيح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي إلى تقاليد غير مدونة، تطور العمل بها منذ مطلع السبعينيات، وأدخلت عليها تعديلات مهمة من خلال تجربة الصندوق مع العديد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، كما كان للأحداث التي مرت بالاقتصاد العالمي في عقد السبعينيات دور بارز في هذا التطور مثل التحول من نظام تعويم أسعار الصرف بالنسبة للعملات الرئيسية، وارتفاع معدلات الفائدة في أسواق الائتمان الدولية، إضافة إلى استيعاب التطور الذي حدث في دراسة قضايا الاقتصاد الكلى والعالمي.

ويمكن إرجاع الأساس النظري للتصحيح الاقتصادي الذي يتبناه صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة فروض أساسية هي:

-إن سبب الاختلال الخارجي في الاقتصاد هو وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي؛ حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع والخدمات الحقيقية.

-معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب التخفيض في الطلب، وإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية حتى يزيد العرض الكلي، ويؤدي ذلك إلى توازن عرض النقد الأجنبي والطلب عليه عن طريق إجراء تصحيح في سعر الصرف.

-للوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل يتم تغيير نظام الأسعار وإعادة تخصيص الموارد، وبالتالي زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل.

إن الفروض النظرية ترجع الاختلال في الميزان الخارجي إلى مـا يُسـمى اصـطلاحا بـــ "المنهج النقدي" لميزان المدفوعات، الذي يعتبر أن ميـزان المـدفوعات هـو ظـاهرة نقديـة، وهذا التحليل تعود أصوله للمدرسـة الكلاسـيكية الجديـدة في الاقتصـاد الرأسـمالي، والتـي تضم الاقتصاديين النقديين، وهي تنادي بعدم تدخل الدولـة في النشـاط الاقتصـادي، وتـرك قوانين السوق الحرة تعمل دون عوائق. كـما تـفسر المشـكلات الاقتصـادية المعـاصرة مثـل التضخم والبطالة والركود الاقتصادي، وزيادة عجـز الموازنـة بأنهـا مجـرد أخطـاء السياسـة النقدية التي عمقها تدخل الدولة؛ ولذلك يجـب التركيـز عـلى الهـدف الأسـاسي، والـذي في نظرهم – لأية سياسة اقتصادية ناجحة – هو مكافحة التضخم عن طريق ضـبط معـدلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي؛ لأن الإفـراط في عـرض النقـود هو المسؤول عن هذه المشكلات.

وقد تَدَعّم هذا الاتجاه النقدي لتفسـير المشـكلات الاقتصـادية بظهـور اقتصـاديات العرض التي تعني أن زياد الإنتاج تؤدي تلقائيا إلى زيادة الطلب فيتـوازن الاقتصـاد الكـلي دون أن تتدخل الدولة أو تفرض ضرائب عالية. ويتم ذلك عن طريق منح الحوافز، وضمان الإعانات لزيادة الاستثمارات الخاصة. وظهرت أطروحات هـذه الفلسـفة الاقتصـادية منـذ فترة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، وهو ما انتهجتـه بريطانيـا في عهـد مارغريـت تـاتشر، وحاولت أمريكا منذ ذلك الوقت، مستغلة قوتها العسـكرية ونفوذهـا السـياسي المتعـاظم، فرض هذه السياسات على الدول الأخرى بهدف جعل الهياكل الاقتصـادية لهـا تقـوم عـلى أساس اقتصاد السوق الحرة للإسهام في النمط القائم على التخصص وتقسـيم العمـل؛ ولـذا نرى أن أبرز هذه السياسات تتلخص في:

1. تفعيل قوى السوق وإزالة العوائق أمام عملها.

2. استخدام السياسة النقدية كأداة فعالة للإصلاح الاقتصادي مثل معدلات تغيير النقود.
3. تشجيع التحول نحو القطاع الخاص وتصفية القطاع العام المملوك للدول.
4. استخدام أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة.

وقد ساند صندوق النقد الدولي هذه السياسات وروج لها من خلال برامج التصحيح الاقتصادي، وعنايته بحركة رؤوس الأموال في السوق الدولية، وسعيه الدؤوب لإزالة كافة العوائق أمامها. وهذا ما يجعل سيطرة الدول الصناعية سيطرة غير محدودة في سياق الدعوة لتحرير التجارة العالمية، وإلغاء العوائق التجارية والاقتصادية من أجل أن يغدو العالم كله سوقا متسعة للإنتاج الأمريكي والاستثمارات الرأسمالية الأمريكية، ويستفيد من ذلك أيضا حلفاؤها الغربيون .

تقوم برامج التصحيح الاقتصادي في إطارها العام على عدد من الموجهات والسياسات العامة أبرزها:

1- تقوية مركز ميزان المدفوعات هي الهدف الأساسي للبرنامج خلال فترة زمنية محددة، إضافة إلى إتاحة الفرصة لسداد الموارد المالية والقروض التي منحها الصندوق للدولة المستفيدة وفقا لجدول استحقاق محدد.

2- تصحيح ميزان المدفوعات يشمل بنوده المختلفة من الحساب الجاري والعمليات الرأسمالية والتحركات النقدية، وتصميم إستراتيجية التصحيح يتم بناء على أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، سواء كانت تعود إلى نقص مؤقت في السيولة الدولية أو بسبب تراكم الدين الخارجي أو إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الكلي.

3- تحليل الاقتصاد الكلي يتم من خلال تحديد العلاقة بين الدخل المحلي والحساب الجاري أي بين الناتج المحلي الإجمالي وبـين مجمـل الاسـتهلاك الخـاص والاسـتثمار المحـلي والإنفاق الحكومي.

4- تحديـد السياسـات الماليـة والنقديـة الكفيلـة بالقضـاء عـلى اخـتلال ميـزان المدفوعات، ويقصد بالسياسات المالية استخدام السلطات العامة لجمع إيرادات الحكومة من ضرائب وقروض ونفقات من أجل تحقيق الأهـداف الاقتصـادية المختلفـة، وبواسـطتها يكافح التضخم والكساد والبطالة.

أما السياسات النقدية فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقديـة في الدولة كالبنك المركزي بهدف الرقابة على الاقتراض والتأثير عليه بتحديد مقـداره، وتكلفتـه وشروطه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد مـن التقلبـات الاقتصـادية، والإبقـاء على المستويات الكلية من الإنفاق، والتي تحقق أكبر قدر من العمالة بأقل قدر من ارتفاع الأسعار.

هناك بعض القيود التـي تـرد عـلى تنفيـذ برنـامج التصـحيح نظـرًا لطبيعـة الدولـة وقدرتها على تطبيق السياسات والإجـراءات الموضـوعة؛ لـذا نجـد هنـاك تفـاوت في الأخـذ بمفردات البرنامج من دولة لأخرى من ناحية حجم، ومقدار الإجـراءات وطريقـة التعـاطي مع مقررات البرنامج، بمعنى أن جرعة العلاج قد تختلـف للاعتبـارات السـابقة مـع اتفـاق الجميع على مكونات "الوصفة العلاجية"، والتي يسميها البعض بـ"روشـتة صـندوق النقـد الدولي."

وتعود أسباب المديونية التي تضعنا تحت رحمة صندوق النقد الدولي إلى:

أن هناك عوامل خاصة عديـدة سـاهمت بصـورة مبـاشرة في اسـتمرار نمـو وتفـاقم المديونية الأفريقية .من هذه الأسباب يمكن الوقوف على العوامل التالية:

1- تمويـل عوامـل التنميـة عـن طريـق الاسـتدانة مـن الخـارج وخصـوا اسـتيراد التكنولوجيـات المتقدمـة وبـراءات الاخـتراع ومسـتلزمات تشـغيل المنشـآت الاقتصـادية الحديثة.

2- الخلل في السياسات الاستثمارية المتبعـة وسـوء إدارة الاسـتثمارات الممولـة عـن طريق القروض الخارجية،فبـدلا مـن التركيـز عـلى تنميـة قـوى الإنتـاج المحليـة والتصـنيع وتصدير السلع الجاهزة، كما فعلت الدول المتقدمـة، لجـأت الـدول الأفريقيـة إلى اسـتيراد السلع الرأسمالية الجاهزة بأسعار عالية وتصدير المواد الخام بأسعار منخفضة.هـذا النـوع من التخصص الإنتاجي أبقى الدول الأفريقية في مهب الأزمات الاقتصادية الدولية.

3- فساد الأجهزة الحكومية و نمو ظاهرة الاسـتهلاك الـترفي شـجع كثـيرا عـلى نهـب الاقتصاديات الوطنية بما في ذلك نهب القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج.

4- انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق الدوليـة مقابـل تزايـد معـدلات الفائـدة على القروض الخارجية.

5- استنزاف الثروات الأفريقية في الحـروب والصراعـات الأفريقيـة الأفريقيـة أو مـع الخارج وكذلك في الصراعات الداخلية، وتلبية متطلبـات الاسـتهلاك الأمنـي وخصوصـا شراء الأسلحة التي لم تؤد خلال أكثر من نصـف قـرن إلا إلى مزيـد مـن التـدهور الأمنـي وعـدم الاستقرار الخارجي والداخلي .

ومن أسباب تراكم الديون: اختلال مـوازين التبـادل التجـاري مـع العـالم الغرب، مشاكل التصحر والفقر ومـع شـيوع الفقـر والمـرض وانتشـار الأميـة و تتصاعد الحروب والنزاعات المسلحة.وتزداد محنة إفريقيا مثلا والأوضاع؛ سواء بها مع احتضان تربتها لأكثر نسبة من الألغام المتواجدة في العالم مـن مختلـف

الحروب المختلفة؛ حيث تقدر هذه الألغام 30 مليون لغم تتواجد في 18 دولة إفريقية من بين 110 مليون لغم في 64 دولة على مستوى العالم .

لكن إلغاء الديون، دون تصور للمهام التنموية المرتبطة بالمرحلة التي تلي عملية الإلغاء، لن تؤدي إلى تغيير حقيقي في المستوى المعيشي، بل ستكون أشبه بمعالجة موسمية سرعان ما يتلاشى أثرها. ومع ظهور اللبرالية على الصعيد الكوني، ظهر ما يسمى بالمشروطية السياسية عند منح المساعدات للدول النامية. فالمساعدات المقدمة في الغالب ليست نزيهة، ولا ترتبط بعمليات تنموية حقيقية، وإنما هي تعبير عن الرضا على هذا النظام السياسي.

إن السياسات الكلاسيكية أصبحت عنواناً تضعه المؤسسة الدولية على كل طلب يقدم من أي دولة نامية أيا كانت أوضاعها الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية ويعتقد خبراء الصندوق أن إتباع الدول لنصائحهم السابقة سوف يحقق زيادة في الصادرات وبالتالي زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، كذلك خفضاً في الواردات، وبالتالي مدفوعات الدولة من هذا النقد والنتيجة أن ما سبق سيحقق نقصاً في عجز ميزان المدفوعات وربما تعادلاً في هذا الميزان، بل أن البعض يتفاءل بإمكانية حدوث فائض، فالنسبة لميزان المدفوعات فأن الهدف من تخفيض العملة لزيادة الصادرات، وخفض الواردات الضرورية للحياة كلاهما غير مرن ولن يستجيب على الإطلاق، فالإنتاج الزراعي بطبيعته إنتاج غير مرن على الأجل القصير، وفي معظم الدول النامية وهو إنتاج غير كاف، لمواجهة الاستهلاك المحلي، وبالتالي لن يلعب دوراً كبيراً أو صغيراً في زيادة الصادرات، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

والإنتاج الصناعي ـ أن وجد ـ في الدول النامية فانه رغم ضآلته نسبة إلى الإنتاج القومي، فهو من حيث النوعية والتكلفة لا يستطيع المنافسة الدولية

والنزول للسوق العالمي بل أنه ما كان ينمو في كثير من الحالات دون حماية جمركية عالية.. كذلك فان زيادة الصادرات منه.. لو أمكن معالجة ما سبق تحتاج في كثير من الأحيان إلى واردات من المواد الخام، والمعدات، وقطع الغيار والمعرفة التكنولوجية، وكلها أصبحت بعد خفض العملة الوطنية أكثر تكلفة بل وأكثر ندرة في الحصول على موارد النقد الأجنبي.

هذا وإذا انتقلنا إلى قطاع التصدير التقليدي للبلاد، الذي يتمثل غالباً في منتج زراعي، أو منتج حيواني، أو منتج تحديثي وحيد، فان تخفيض العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية لا يشجع على زيادة الصادرات فبجانب أن العرض غير مرن كما ذكرنا فان الزيادة في حجم الصادرات ـ إن حدثت... لن تؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي للبلاد كما كانت عليه قبل التخفيض،فمثلاً عندما اضطرت الصومال إلى خفض عملتها من 6/25 شلن للدولاب من اللحوم لم تتضاعف مرتين ونصف لتحافظ على مواردها السابقة من العملة الأجنبية. بل أن هذه الموارد نقصت عما قبل واضطرت البلاد إلى قبول تخفيضات أخرى بلغت ثلاث مرات في خلال سنتين فقط وبالطبع أدى التخفيض كما هو متوقع في الصومال ـ وغيرها ـ إلى تزايد الأسعار ومضاعفتها أكثر من تخفيض العملة (وبين ليلة وضحاها ارتفعت أسعار تذاكر الطيران والإقامة بالفنادق إلى نحو 3 أمثال ...) فتخفيض العملة الوطنية عموماً لا يؤدي إلى زيادة تكلفة استيراد الضروريات، كما أن تجميد الأجور وخفض الإعانات للمستهلكين مما أضاف أعباء إضافية على أصحاب الدخل المحدود لنقص دخولهم الحقيقية ولا يخفى ما لذلك من مساوئ اقتصادية تعيق من رفاهيتهم الاجتماعية وتؤثر على وضعهم بالنسبة للطبقات الأخرى، ومساوئ سياسية نتيجة للاضطرابات والإضرابات والقلاقل التي يمكن تتعرض لها بل وتعرضت

لها دول كثيرة أخذت باقتراحات صندوق النقد الدولي، وبالنسبة إلى رفع سعر الفائدة على المدخرات المحلية بهدف زيادتها والحد من التضخم النقدي، فأن المدخرات الشخصية أي الفردية بسيطة في الدول النامية فضلاً عن أن الانكماش يقع عبئه على المشروعات الوطنية التي لن تواجه فقط بارتفاع تكلفة التمويل لندرته، بل وأيضاً بارتفاع في تكلفة المستورد من رأس المال (تمويل) ومعدات ومواد خام، مما قد يؤدي إلى الحد من نشاطها وإلغاء أي خطط للتوسع في إنتاجها مؤدي ذلك أن الادخار الفردي وادخار قطاع الأعمال كلاهما يتأثر سلبياً وليس بالزيادة كما يعتقد خبراء الصندوق.

إن من ينتهز هذه الفرصة هو رأس المال الأجنبي للشركات المتعددة الجنسيات، لو كانت البلاد لديها قطاع تعدين للتصدير ـ حيث يصبح مشروع استغلال الموارد التعدينية أكثر ربحا لانخفاض العملة الوطنية وبالتالي التكلفة المحلية للمشروع، بما ذلك الاتاوات الحكومية، كما تنتهز هذه الشركات وغيرها الفرصة للتوسع من صادراتها لداخل البلاد حيث أن ما تدفعه البلاد نقداً أو عيناً لوارداتها أصبح أكثر من ذي قبل..

وتجدر الإشارة هنا أن زيادة الإنتاج المحلي بسبب هذا الاستثمار لن يكون بديلاً للواردات، إذا كان قطاع التعدين هو القالب كما انه لن يكون بديلاً للواردات بنسبة 100% ولو حدث انه تم في نشاطات أخرى، والخلاصة انه من الأجل المتوسط و الطويل أن لم يحدث تحويل لرأس المال الأجنبي إلى ملكية وطنية فان مشكلة ميزان المدفوعات تتفاقم أكثر في حين يرى البعض الآخر و بالانتقال إلى العلاقة بين الصندوق الدولي و الدول النامية سوف نجد أن العولمة و زيادة نشاط أسواق المال أدت إلى تحويل العديد من الدول النامية التي دخلت دائرة (الدول الصناعية الجديدة) آو الاقتصاديات الصاعدة , من مرحلة تنفيذ البرامج

بالتعاون مع الصندوق إلى مرحلة الإشراف فقط . و قد دلل على ذلك التقرير السنوي بالإشارة إلى لجوء العديد من الدول إلى أسواق المال العالمية للاقتراض و التعجيل بسداد القروض المستحقة عليها للصندوق قبل ميعاد الاستحقاق, بالإضافة إلى تضائل مطالبها بالحصول على قروض جديدة.

وقد ترجم ذلك في انخفاض حجم القروض المستحقة للصندوق في نهاية السنة المالية 2007 إلى 7.3 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مقابل 19.2 مليار وحدة في ذات المقارنة إلى ابريل 2006 .

2- وجهة النظر الجزائرية:

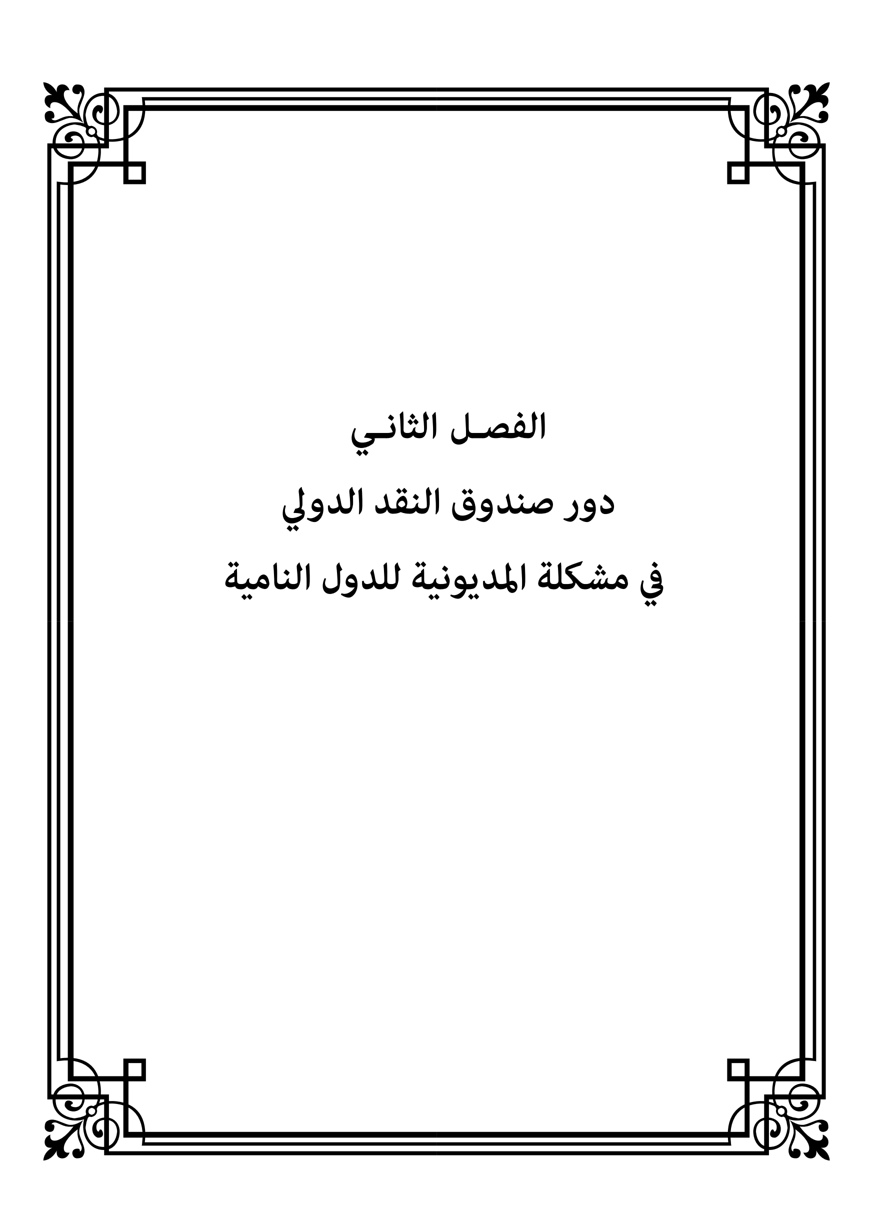
كما ذكرنا تجري المشاورات سنويا، ولكن للعضو المنتدب أن يبدأ في القيام بمناقشات إضافية إذا ما وقع أحد الأعضاء فجأة في صعوبات اقتصادية خطيرة، أو إذا ما اعتقد أن ذلك العضو بصدد إتباع ممارسات تضر بمصالح الأعضاء الأخرى. ويسافر فريق مكون من أربعة أو خمسة أفراد من أعضاء هيئة العاملين بالصندوق إلى عاصمة البلد العضو كالعام، ويستمر حوالي أسبوعين في تجميع المعلومات وإجراء المناقشات مع المسئولين بالحكومة بشأن السياسات الاقتصادية لهذا البلد. وتكرس المرحلة الأولى من المشاورات لتجميع البيانات الإحصائية عن الصادرات والواردات، والأجور،والأسعار، والتشغيل، وأسعار الفائدة، وكمية النقود التي يتم تداولها،والاستثمارات، وإيرادات الضرائب، والمصروفات الواردة في الموازنة، وبقية المظاهر الأخرى للحياة الاقتصادية التي يكون لها ارتباط بالقيمة التبادلية للنقود. أما المرحلة الثانية فتتكون من المناقشات مع كبار المسئولين في الحكومة، وذلك للتوصل إلى مدى فعالية سياساتهم الاقتصادية خلال العام السابق،وما يتوقع تنفيذه من تغييرات خلال العام القادم، بالإضافة إلى العلم بالتقدم الذي أحرزه البلد العضو تجاه إلغاء أي قيود كان قد فرضها

على استبدال عملته .وبانتهاء هذه الاجتماعات، يعود الفريق إلى المقر الرئيسي في واشنطن لإعداد تقرير تفصيلي يناقشه المجلس التنفيذي. ويشارك المدير التنفيذي الذي يمثل ذلك البلد بالطبع في هذه المناقشة مع زملائه، بحيث يوضح الأمور بشأن اقتصاد هذا البلد ويستمع إلى تقييم المديرين التنفيذيين الآخرين عن أدائه الاقتصادي. وفيما بعد يتم تسليم ملخصا بهذه المناقشة – والتي عادة ما تحتوي على الاقتراحات بشأن كيفية معالجة مجالات الضعف الاقتصادي – إلى حكومة الدولة العضو.

وبالإضافة إلى هذه المناقشات الدورية، يعقد الصندوق أيضا مشاورات خاصة مع تلك البلدان ذات التأثير الهام على الاقتصاد العالمي. وتستعرض هذه المشاورات الخاصة الوضع الاقتصادي العالمي، وتقييم التطورات الاقتصادية المنتظرة. وينشر الصندوق نتائج ذلك الاستعراض مرتين سنويا في تقرير " آفاق الاقتصاد العالمي ". ويحتوي هذا التقرير على معلومات مفيدة عن الاقتصاد العالمي، ويساعد البلدان الأعضاء – من خلال إلقاء الضوء على الخيارات المختلفة للسياسات المتبعة – في التنسيق بين سياساتهم الاقتصادية الداخلية والتطورات المنتظرة في غيرها من البلدان الأخرى الأعضاء.

"محمد لكصاسي" محافظ بنك الجزائر في كلمته يوم السبت 20 أكتوبر2007 أمام اللجنة النقدية والمالية الدولية لصندوق النقد الدولي أشار بوضوح إلى كون هيكل الحكم الحالي لصندوق النقد الدولي غير قابل للبقاء وانتقد بشدة بعض الإجراءات التي تجري بشأنها مناقشات ضمن أجهزة صندوق النقد الدولي وكذلك البنك العالمي، و أعرب عن رفضه القاطع على سبيل المثال للاقتراح الذي يجعل المساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي مدفوعة الأجر أو الطريقة التي تحدد بها الحصص أو التي تطبق بها تخفيضات ميزانية مهام

الصندوق، مؤكدا أنه "حتى تكون للإصلاحات نتيجة ايجابية يجب أن تدرج صيغة بسيطة وشفافة قوية تؤدي هي الأخرى إلى النتائج المتوخاة دون أن يكون من الضروري اللجوء إلى انتقاء أو إلى آليات تعديل إضافية، داعيا كذلك إلى أن تبذل جهود لتصحيح التمثيل الضعيف لبعض المناطق سيما إفريقيا والشرق الأوسط على مستوى المستخدمين والإدارة العامة لصندوق النقد الدولي.



الفصـل الثانـي

دور صندوق النقد الدولي

في مشكلة المديونية للدول النامية

تمهيد:

من المسلم به أن أحد دوافع الإنسان والمجتمعات البشرية هو الطموح والرغبة في اللحاق بمن سبقوهم في سلم التقدم الاقتصادي والعلمي، ومن هنا نجد انه عندما دخلت الدول الإفريقية النامية ميدان التنمية الاقتصادية والتخطيط من اجلها، وضعت مستويات المعيشة الغربية كهدف تصبو إلى تحقيقه، وأرادت أن تحقق ذلك بأقصى سرعة ممكنة، ولا غبار على هذا الاتجاه من حيث المبدأ، إلا أن هذا الطموح قد تسبب، خلال حالات كثيرة في سوء تخصيص الموارد المتاحة لتلك الدول، ومن ثم زيادة مديونيتها ولجوئها إلى المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي.

المبحث الأول

ماهية صندوق النقد الدولي ودوره في تدعيم النظام النقدي العالمي

لمحة عن صندوق النقد الدولي

1- نشأة صندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو 45 حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين .وفي ديسمبر 1945، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 دولةً على اتفاقية تأسيسه. ويهدف الصندوق للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 185 دولة في عام 2006 . وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة. وفي نفس الوقت الذي أنشئ فيه صندوق النقد الدولي، أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير المعروف باسم البنك الدولي بغية تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطرق وتحسين إمدادات المياه.

2- أهداف صندوق النقد الدولي

ويسترشد الصندوق، في تصميم سياساته واتخاذ قراراته، بالأهداف المرسومة من المادة الأولى في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي وتتمثل فيما يلي:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون الإضرار بالرخاء الوطني أو الدولي.
- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال أو العجز في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

3- هيكل صندوق النقد الدولي.

يتم تنظيم العمل في الصندوق من خلال أعضاءه بعد توزيع المهام عليهم متمثلة في الصور التالية:

- مجلس تنفيذي: يقوم بالإعمال اليومية للصندوق يمثل البلدان الأعضاء و عددهم 185، يجتمع هذا المجلس 3 مرات كل أسبوع حيث أن الصلاحيات المفروضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق تأتي من مجلس المحافظين.

- هيئة الموظفين الدوليين حوالي 24 مديراً يقودهم المدير العام وثلاث

نواب للمدير العام، علماً بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم. وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى – وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية. أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين . ويضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام، الذي يتولى رئاسة المجلس

●المدير العام: يتولى المديرون التنفيذيون انتخاب المدير الإداري العام للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويتولى المدير رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين، إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي. ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخران.كما انه يرأس جميع العاملين في الصندوق بمعاونة عدد من المحاسبين والقانونيين والإداريين.

●مجلس المحافظين: يتكون من ممثلين لكل بلد عضو عادة يكون هذا الممثل وزير المالية أو محافظ البنك المركزي. يمثل هذا المجلس السلطة الإشرافية العليا في إدارة الصندوق حيث يجتمع مرة واحدة سنويا، عند اجتماع الصندوق مع البنك الدولي ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه يفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات الخاصة بأعمال الصندوق اليومية.

●اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية: هي تنتمي إلى مجلس المحافظين و تقوم بالنظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنويا.

● لجنة التنمية: هي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين و تسمح هذه اللجنة للمحافظين بالمشورة و تترك لهم التقرير حول

سياسات التنمية في الدول النامية.

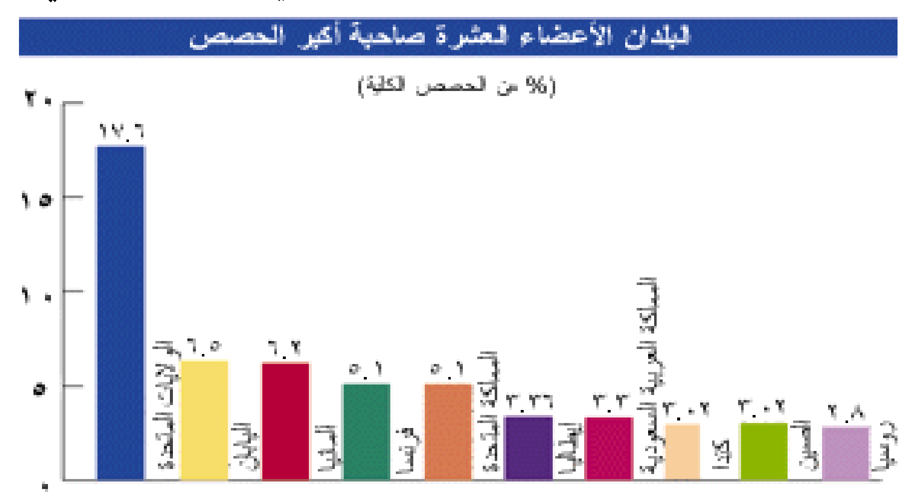
4- مصادر تمويل صندوق النقد الدولي(موارد الصندوق):

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص. وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني. ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي؛ فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص. أما سيشيل، أصغر اقتصاد في العالم، فتسهم بحصة مقدارها 0.004%. وتشكل حصص أوروبا واليابان وكندا والولايات المتحدة ما مجموعه 63%، وفي مقابل هذا يتقاسم 80 بلدا هي الأفقر في العالم فيما بينها 10% فقط. وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لأول مرة منذ عام 1990 بمقدار 45% تقريباً لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 290 بليون دولار أمريكي.

يبين الرسم البياني شكل (1) اكبر حصص والذي يمتلكها عشرة من أعضاء الصندوق وهى للدول(الولايات المتحدة الأمريكية 17.6، اليابان بنسبة 6.4، ثم ألمانيا 6.2، فرنسا 5.1، المملكة المتحدة 5.1، ايطاليا3.36، السعودية 3.3، كندا 3.02،الصين،3.02، روسيا 2.8 .

شكل (1): يبين البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر حصص في صندوق النقد الدولي.



ماذا يفعل الصندوق عند انخفاض موارده ؟ وهل يجوز للصندوق الإقتراض؟

ويجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه. ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي :

●الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).

●الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلداً ومؤسسة.وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي).

وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) :

هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية. وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة. كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة. كما تعرف حقوق السحب الخاصة أيضا باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها من الوجود المادي، يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها. وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 29 بليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد 141 بلداً كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين.

وتتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. وفي أول أغسطس 2001، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي. وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

ويجوز للبلدان الأعضاء في الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات مع بعضها البعض، ومع 16 حائزاً "مؤسسياً" لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق. كذلك فإن وحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق. وتستخدم حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية.

خدمات صندوق النقد الدولي(وظائف الصندوق)

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق ما يلي :

1. استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية.
2. إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.
3. تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

1- تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي:

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء. وطبقاً للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف .

ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث:

أ. الرقابة القطرية: وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة متعددة الأطراف مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. لذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف.

ب. الرقابة الإقليمية : وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

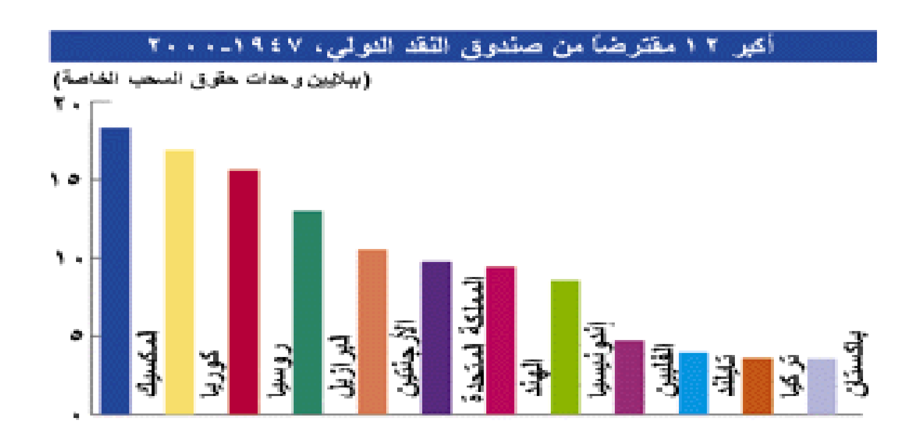
ج. رقابة المجموعات: كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ.

2- الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم.

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً. وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي. ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقها.

شكل(2): يعرض أكبر 12 مقترضا من صندوق النقد الدولي عام 1947-2000 مقاسه ببلايين وحدات حقوق السحب الخاصة.



يتبين من الشكل (2) أن المكسيك أكبر دولة مقترضة واقل دولة هي باكستان بالرغم من أنها تقع بين أكبر 12 دولة مقترضة في الصندوق.

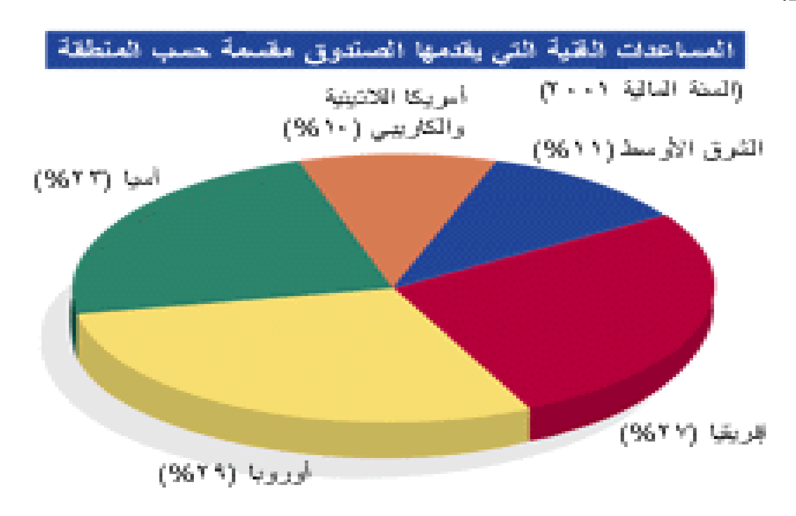
أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي وتطورها:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو"التسهيلات" التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني

3- المساعدة الفنية والتدريب:

يتيح الصندوق للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية. والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها.

شكل(3): المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق مقدمة حسب المنطقـة للسـنة الماليـة 2001.



يتبين من الشكل (3) أن اكبر نصيب من المساعدات استحوذت عليه أوروبـا بنسـبة 29% ويليها أفريقيا بنسبة 27% وأقلها في المساعدات أمريكا اللاتينية.

دور صندوق النقد الدولي في تقوية النظام المالي والنقدي الدولي

يعمل صندوق النقد الدولي على بناء نظـام مـالي عـالمي أقـوى فكانـت الأزمـات المالية في الأسواق الصـاعدة في منتصـف وأواخـر التسـعينات مـؤشراً بـالخطر فنجـد أن الاقتصـاديات التـي تضررت مـن الأزمـة الآسـيوية في الفـترة 1997-1998 عـلى وجـه الخصوص كانت قد حققت طوال عدة عقود مكاسب ضخمة من التجارة الدولية التـي تزداد تكاملا يوما بعد يوم. ولقد كشفت الأزمات عن وجود جوانب ضعف في سياسات البلدان التي أصابتها الأزمة، بل وعن ثغرات في النظام المـالي الـدولي نفسـه. ومـن أجـل الحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية في المستقبل ودعم إمكانية الحل السريع لما يقـع منها، يعمل صندوق النقد الدولي على تقوية النظام النقدي المالي الـدولي بالتعـاون مـع

حكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص، ويكون ذلك من خلال عدة إصلاحات للمجالات الآتية:

1- تقوية القطاعات المالية:

بدأ الصندوق والبنك الدولي عمليات تقييم مشتركة للقطاعات المالية في البلدان الأعضاء، للمساعدة في تحديد جوانب الضعف الفعلية والمحتملة عام 1999. ومنذ ذلك الحين، قامت فرق من الصندوق والبنك الدولي، بمساعدة خبراء من البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية في عموم الحالات، بتقييم قوة النظم المالية في عدد من البلدان الأعضاء. ويجري تقديم هذه التقييمات إلى البلدان المعنية لتكون مرشداً لها فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات.

ويعمل خبراء الصندوق أيضاً من الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق ما يلي:

- تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك.
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- وضع مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية الدولية.
- الانتهاء من وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لحسن التنظيم والإدارة في قطاع الشركات.
- تجنب نظم أسعار الصرف الحساسة لأي هجوم.
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.

وبالمثل، يتعاون صندوق النقد الدولي مع لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحسين المعايير التنظيمية.

2- معايير ومواثيق الممارسات السلمية المقبولة دولياً:

قد عمل صندوق النقد الدولي على وضع ومعايير في مجالات تخصصه، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في بعض الحالات، مثل بنك التسويات الدولية والبنك الدولي. ومن بين هذه المعايير ما يتصل بالممارسات الإحصائية في البلدان الأعضاء، ومواثيق الممارسات السلمية في مجال سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية، والمبادئ التوجيهية التي تستهدف تقوية القطاع المالي مثل معايير الرقابة والتنظيم في الجهاز المصرفي. يكمل عمل الصندوق في هذا الميدان جهود بنك التسويات الدولية والبنك الدولي وغيرها من الهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية في مجالات مثل المحاسبة ومراجعة الحسابات، والإفلاس، والتنظيم والإدارة في قطاع الشركات، وتنظيم أسواق الأوراق المالية، ونظم الدفع والتسوية.

ولمساعدة البلدان في تقدير مدى امتثالها لهذه المعايير، بدأ خبراء الصندوق في عام 1999، بالتعاون مع حكومات البلدان المعنية، في إعداد تقارير قطرية تجريبية حول موضوع مراعاة البلدان للمعايير والمواثيق، مع التركيز أساساً على المجالات التشغيلية التي تهم الصندوق بشكل مباشر. وقد قامت بلدان عديدة بنشر هذه التقارير على أساس تطوعي .

3- تشجيع الانفتاح ونشر البيانات:

في أعقاب الأزمة المكسيكية في الفترة 1994-1995، استحدث صندوق النقد الدولي في عام 1996 معياراً خاصاً لنشر البيانات (SDDS) لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية والأخرى التي قد تسعى لدخولها في نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور. وتوافق البلدان المشتركة في هذا النظام على نشر بيانات مالية واقتصادية وطنية مفصلة، بما في ذلك بيانات

الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي، حسب جدول زمني معلن. وقد أنشئ أيضاً في عـام 1997 نظام لنشر البيانات (GDDS) لإرشاد البلدان التي لم تسمح ظروفها بعـد بالاشـتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والتي تحتاج إلى تحسين نظمها الإحصائية.

4- الشفافية والمساءلة في صندوق النقد الدولي:

تساعد الشفافية سواء من جانب البلدان الأعضاء في الصندوق أو الصـندوق نفسـه عـلى تحسـين الأداء الاقتصـادي بطـرق متعـددة. فزيـادة انفتـاح البلـدان الأعضـاء تشـجع الجمهور على تحليل سياسات هذه البلدان على نطاق أوسع وبالاستناد إلى معلومات أدق، وتزيد مـن مسـاءلة صـانعي السياسـات ومـن مصـداقية السياسـات المنتهجـة، كـما تـوفر للأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بنظام وكفاءة. أما زيادة الانفتاح والوضوح من جانب الصندوق فيما يتعلق بسياساته والمشورة التي يقدمها لأعضائه، فمن شأنها الإسـهام في عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات، وتحقيق فهم أفضل لدور الصندوق وعملياته.

5- إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها:

يسهم القطاع الخاص بالنصيب الأكـبر في التـدفقات الماليـة الدوليـة. وهنـا تبرز أهمية الدور الذي يمكـن أن يؤديـه القطـاع الخـاص في المسـاعدة عـلى منـع وقوع الأزمات المالية وحلها إذا وقعت. ويمكن منع حـدوث الأزمـات والحـد مـن مدى تقلب التدفقات الخاصة عن طريق تحسين عمليات تقييم المخاطر والدخول في حوار أعمق وأكثر تواتراً بين البلدان والمستثمرين من القطـاع الخـاص. ولـذلك يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز حواره مـع الأطـراف المشـاركة في السـوق، من خلال تشكيل المجموعة الاستشارية المعنيـة بأسـواق رأس المـال، مـثلاً، والتـي

اجتمعت للمرة الأولى في سبتمبر 2000. وتمثل هذه المجموعة محفلا للاتصال المنتظم بين المشاركين في أسواق رأس المال الدولية وإدارة الصندوق وكبار موظفيه حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التطورات الاقتصادية العالمية وتطورات السوق وتدابير تقوية النظام المالي العالمي. غير أن المجموعة لا تناقش المسائل السرية المتعلقة ببلدان بعينها.

6- التعاون مع المؤسسات الأخرى:

يتعاون صندوق النقد الدولي تعاوناً نشطاً مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وهي مؤسسات لكل منها مجال تخصص معين ومساهمة خاصة في الاقتصاد العالمي، ويتسم تعاون الصندوق مع البنك الدولي في مجال الحد من الفقر بطابع وثيق خاص، لأن البنك، وليس الصندوق، هو صاحب الخبرة في مجال مساعدة البلدان على تحسين سياساتها الاجتماعية .ومن المجالات الأخرى التي يتعاون فيها الصندوق والبنك الدولي تعاوناً وثيقاً عمليات تقييم القطاعات المالية في البلدان الأعضاء بهدف الكشف عن جوانب الضعف في نظمها، ووضع المعايير والمواثيق، وتحسين نوعية بيانات الدين الخارجي ومدى توفرها ونطاق شمولها.

المبحث الثاني

سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي

لقد تبنى صندوق النقد والبنك الدوليين الأفكار التي طرحتها المدرسة النيوكلاسيكية حول التوازن الاقتصادي العام واعتمد هذه الأفكار في معالجة مشاكل البلدان النامية إذ توزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسستين فقد اهتم صندوق النقد الدولي في البداية بقضايا التثبيت الاقتصادي في الوقت الذي تخصص البنك الدولي في آراء وإجراءات التغيير الهيكلي ثم ما لبثت أن تداخلت الحدود الفاصلة بين مهام المؤسستين .

سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي

سياسات التثبيت الاقتصادي:

تهدف سياسات (برامج) التثبيت الاقتصادي إلى معالجة الاختلال أو العجز في ميزان المدفوعات على المدى القصير من خلال ضغط مستوى الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسات مالية ونقدية ذات آثار انكماشية وتتمثل هذه السياسات في تخفيض قيمة العملة الوطنية، وخفض الإنفاق العام،وترشيد الاقتراض الخارجي والارتفاع في أسعار الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز الادخار من جانب وترشيد الاستثمار من جانب آخر هذا فضلاً عن تأكيد سياسات الصندوق على ضرورة وضع حدود عليا للائتمان المصرفي .

التكييف الهيكلي:

اعتمد خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي و تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية وقد ارتبطت هذه التغيرات بالفترات الزمنية الطويلة والمتوسطة واهتمت بجانب العرض وسعت إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها

الاقتصاديات غير التنافسية وتتوقف استجابة هذه الاقتصاديات لمثل هـذه التغـيرات عـلى مرونة الجهاز الإنتاجي و مستوى التطـور الاقتصـادي و فاعليـة السـوق في توزيـع المـوارد. وتنقسم برامج الصـندوق نـوعين وهـما بـرامج لأعضـاء الصـندوق عامـة و بـرامج أخـرى لأعضاء الصندوق من الدول النامية المدينة.

أولاً: برامج التكييف الهيكلي للصندوق التي يعقدها مع أعضاءه

1- تحرير الأسعار: نظراً للاعتقاد السائد أن تدخل الدولة في تحديـد الأسـعار يـؤدي إلى خلق تشوهات في العلاقات النسبية السعرية ويحرفها عن نظريتهـا العالميـة وهـذا مـا ينتج عنه بالضرورة تـدني الكفـاءة الإنتاجيـة وتخفـيض مرونـة الجهـاز الإنتـاجي لـذا فـإن إجراءات التكييف الهيكلي لإعادة تخصيص الموارد تسعى إلى تحرير الأسعار سواء إلى المواد الأولية أو للسلع النهائية ونعمل على إلغاء قيود الدعم وتحرير الأجور من الجمود والغاية من هذه الإجراءات تتحدد في اتجاهين:

أ. تخفيف العبء عن ميزانية الدولـة عـن طريـق رفـع الـدعم السـعري عـن الإنتـاج أو مستلزماته.

ب. منح جهاز الأسعار إمكانية تحفيـز النمـو الاقتصـادي حتـى تتحقـق إمكانيـة زيـادة العرض السلعي في ضوء نمو الطلب وفقاً لآليات السوق.

2- الخصخصة: أخذت المؤسسات الدولية تكثر مـن الـدعوة للتوجـه نحـو اقتصاد السوق بما ينطوي عليه من ابتعاد الدولة عن ملكية الأصـول الرأسـمالية وتحويلها إلى القطاع الخاص الأمر الذي يقتضي تغيراً في إستراتيجية إدارتها ونمـط توزيع دخل عوائد الإنتاج. وبناء على ذلك سـعت سياسـات التغيـير الهـيكلي إلى تقليص دور الدولة وتحجيم دور نقابات العمال في التدخل في تحديـد معـدلات

الأجور وتوسيع دائرة امتلاك أسهم الأصول الرأسمالية وتشجيع ملكية العاملين وتنحصر أهداف التحول في الملكية في اتجاهين رئيسيين:

أ. خفض الإنفاق الحكومي وتقليص أشكال الدعم المختلفة وبالتالي تخفيف الأعباء الضاغطة على الميزانية العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات.

ب. زيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة الابتعاد عن أشكال الدعم والحماية المختلفة واعتماد المشاريع في تخصيصها للموارد على العقلانية وعلى المقارنة بين أسعار المواد النسبية وقيمتها الحقيقة.

ويتطلب هذا الأسلوب إزالة كافة الأسباب التي ترفع من متوسط التكاليف مثل الأعباء الإدارية الزائدة وتوسيع دائرة العمل والارتفاع بمعدلات الأجور.

3- تحرير التجارة : ((تفترض التغيرات الهيكلية إمكانية إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فان ذلك يشير إلى اقتراب أو تساوي العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية)). وتهدف سياسات تحرير التجارة إلى:

أ. تشجيع الصادرات على اعتبار إن هذه الاقتصاديات تعاني من نقص العملات الأجنبية ويفترض إن يعوض هذا النقص من خلال عوائد الصادرات وليس عن طريق الاقتراض الخارجي.

ب. رفع الكفاءات التنافسية للصادرات يتطلب إجراء تغيرات في العلاقات بين القطاعات الاقتصادية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الدعم أو الحماية والابتعاد عن سياسة إخلال الواردات.

ثانياً: برامج التكيف الهيكلي للصندوق التي يعقدها مع أعضاءه من الدول النامية المدينة تنطوي على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

أ . جانب إدارة الطلب : والذي يتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية المنوه عنها سلفاً، بهدف تحقيق التوازن الداخلي. علماً بأن إدارة الطلب يغلب عليها الطابع التقشفي والإنكماشى.

ب. جانب العمل على زيادة العرض : والذي بدوره يتضمن جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي المنوه عنها كذلك سلفاً و التي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ومن تم زيادة الإنتاج وتطويره.

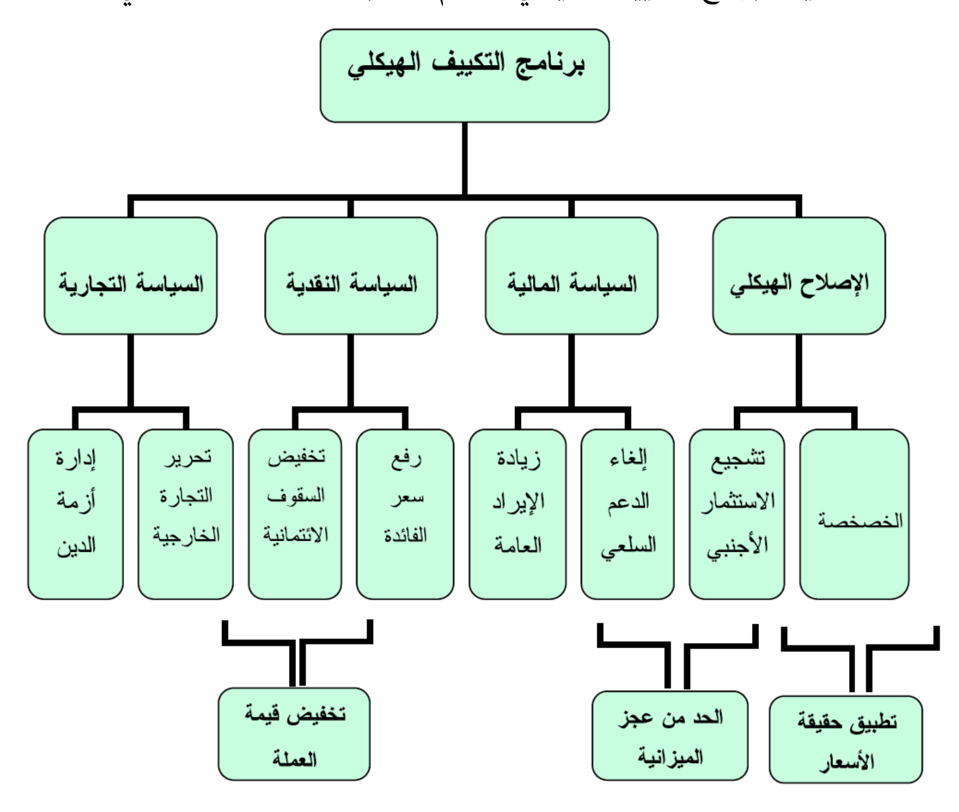
ج. جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات: والذي يشمل أدوات السياسة التجارية المذكورة والتي تهدف أساساً إلى تأمين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير المالية والنقدية وغيرها من الإجراءات المرافقة لها والتي تحدث مفعولها على المدى القصير هي من اختصاص صندوق النقد الدولي، بينما تلك التي تحدث مفعولها على المدى الطويل أو تتطلب فترة أطول نسبياً، فهي من اختصاص البنك الدولي وهي تلك المتعلقة بإزالة التشوهات الاقتصادية بشكل عام.

المبحث الثاني

المجالات الإقتصادية للتكيف الهيكلي للصندوق

(هيكل برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي)



المجالات الإقتصادية للتكيف الهيكلي للصندوق.

إن هذا المخطط يبين لنا أن التكييف الهيكلي يمكن إدراجه ضمن أربعة مجالات اقتصادية رئيسية:

1- الإصلاح الهيكلي: الذي يشمل مجموعة الإجراءات التي يرى الصندوق أنها تحقق توزيعاً وتخصيصاً أمثلا للموارد، وإزالة تشوهات الأسعار.

ولعل أهم التوصيات في هذا المجال هي:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي الدعوة المعروفة بالخصخصة.
- تطبيق حقيقة الأسعار.
- تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني على حدٍ سواء.

2- السياسة المالية : إن أهم توصيات الصندوق في هذا الشأن تكمن في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، عن طريق تخفيض مستويات النفقات العامة وتحسين النظام الضريبي ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة، وإزالة الدعم السلعي...الخ.

3- السياسة النقدية : تتمثل أهم الإجراءات المقترحة من قبل الصندوق في هذا المجال فيما يلي :

- رفع أسعار الفائدة وتركها تعكس حقاً ندرة المدخرات المحلية.
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

4- إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية: إن هذا الجانب يشمل جميع الإجراءات التي تشجع الصادرات وتقلص من الوردات ومن ثم تجلب المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة خدمات المديونية، لذلك فأهم الإجراءات في هذا الشأن تكمن في :

- إلغاء القيود على التجارة الخارجية و تحريرها من احتكار الدولة لها.
- ترشيد قطاع التعرفة الجمركية.
- تخفيض القيمة الخارجية للعملة، بغية الوصول بقيمة العملة إلى مستواها الحقيقي كما هو سائد في السوق، وكل ذلك باتجاه نظام سعر الصرف العائم، عن طريق إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة.
- تطبيق مختلف الإجراءات التي تؤدي إلى استرداد الديون، بالرغم من أن جميع إجراءات وسياسات برامج التكييف الهيكلي تصب في هذا المجال.

أثار برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على بعض المتغيرات الكلية في الدول العربية

تحدث تدابير التثبيت والتكييف الهيكلي أثاراً سلبية أو أجابية أحياناً بالارتباط بخصائص الاقتصاد محل إجراءات التكييف، ولكنها في الغالب الأعم تحدث أثاراً انكماشية ضارة بالنمو الاقتصادي داخل الدول النامية، فضلاً عن إبقائها لظاهرة التضخم التي تحول سببها من إفراط في الطلب إلى زيادة التكاليف والنفقات. فإجراءات السياسة النقدية (زيادة سعر الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية) تؤدي إلى التقليص من الاقتراض، مما يترتب عنه انخفاض في الاستثمار ونقص في معدل النمو والعرض بشكل عام، وارتفاع الأسعار وانخفاض إمكانيات خلق فرص للعمالة وما إلى ذلك من عوامل تغذية التضخم والانكماش الاقتصادي. و كذلك الحال بالنسبة لإجراءات الإصلاح الهيكلي، فإن ما يوصي به الصندوق مثلاً في مجال إدارة العرض (خاصةً فيما يتعلق بتصحيح الأسعار ورفعها إلى مستواها العالمي في جميع المجالات) فإنها فضلاً عما تؤدي إليه من تغذية التضخم في البلاد النامية، فلن يترتب عليها سوى تحويل الموارد من الاستخدامات التي تتمتع بأسعار منخفضة (سلع ضرورية) تستهلكها طبقة واسعة من المجتمع (وهي الطبقة الفقيرة عادة) إلى الاستخدامات التي تنتج سلعاً لا تخضع للتسعير وتلبي فقط احتياجات أصحاب الدخول المرتفعة. على اعتبار أن زيادة العرض في الدول النامية يتطلب توافر شروط معينة مرتبطة بتوفر التمويل الكافي وخلق طاقات إنتاجية جديدة عن طريق الاستثمار. وهو نفس ما

تؤدي إليه إجراءات الخصخصة وتخفيض قيمة النقد وغيرهـا...الـخ. فـلا يمكـن لمثـل هـذه الإجراءات منفردة أن تحدث مفعولها، لأن ذلك مرهون بتوافر شروط معينـة فلـن نجـدها متوفرة ومجتمعة في البلاد الناميـة، وخاصـة مـا تعلـق منهـا بزيـادة الصـادرات وتخفـيض الواردات المترتب على تصحيح سعر الصرف لعملة الدولة محل الإصلاح. وبالرغم من ذلـك فقد أسفر تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهـيكلي في بعـض الـدول عـن معالجـة بعـض مظاهر الاختلال في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يوضحها جدول (1) :

جدول رقم (1): يبين الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الهيكلي على بعض المتغـيرات الاقتصادية الكلية في بعض البلاد العربية الأفريقية. الوحدة %:، مليون دولار

الدولة / السنة	90	94	95	96	97
المغـرب: معـدل النمـو النـاتج المحلي الإجمالي	13	13.2	8.5	11.8	9.6-
معدل التغير في أسعار المسـتهلك	7.0	5.2	3.0	3.0	1.0
وضعية ميزانية الدولة	1146.7-	993.5 -	1.133.3-	1218.2-	968.0-
الميزان التجاري	1.678.00-	1567.00-	1.989.00-	1761.00-	1.923.00-
ميزان المدفوعات	1697.00	482.00	982.00 -	292.00	553.00
إجمالي الدين الخارجي	22.309	20.796	22.114	20.774	
تونس: معدل نمـو النـاتج المحـلى الإجمالي	22.7	7	15.1	8.5	2.7-
معدل التغير في أسعار المستهلك	6.5	4.8	6.3	3.7	3.6
وضعية ميزانية الدولة	1.264.3-	483.3-	801.1 -	837.1-	729.3 -
الميزان التجاري	1.678-	1.567.00-	1.989.00-	1.761 -	1.923.00-
ميزان المدفوعات	123.00-	532.00	80.00	396.00	337.00
إجمالي الدين الخارجي	6.662	8.027	8.726	8.689	
مصر:معـدل نمـو النـاتج المحـلى الإجمالي	16.4	10.2	17.0	11.3	12.3

معدل التغير في أسعار المستهلك	16.8	9.0	9.3	7.2	0.7
وضعية ميزانية الدولة	3398.7-	3.623.5-	737.2-	884.4-	687-
الميزان التجاري	6.699.00-	5.889.00-	7.79.00-	8.2020.00-	8.677.00-
ميزان المدفوعات	10.224.00-	1.143.00	410.00	898.00	1.192.00
إجمالي الدين الخارجي	27.349	30.538	31.325		
السودان: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.00	7.7	1.4	7.5	18.6
معدل التغير في أسعار المستهلك	65.3	99.3	69.5	111.5	31.6
وضعية ميزانية الدولة	575.3-	47.3-	75.3-	133.2-	111.1-
الميزان التجاري	322.30-	521.50-	510.30-	719.20-	827.70-
ميزان المدفوعات	244.40-	19.10	63.10	35.50	18.10
إجمالي الدين الخارجي	9.115	9.400	9.779	9.369	

رغم النتائج الإيجابية منها والسلبية في البلاد العربية الأفريقية المذكورة في جدول (1)، فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن ذلك يبقى غير كاف في تقديرنا للحكم على جدوى وفعالية برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. ففضلاً على التذبذب المسجل لتلك النتائج من سنة إلى أخرى، مما يدل على عدم التحكم فيها وتوجيهها الوجهة المرغوبة. فإن معدلات النمو الإيجابية الظاهرة في المؤشرات الاقتصادية المنوه عنها لم تحدث بدون تكلفة اقتصادية، بل مقابل ذلك نمت المديونية الخارجية وكذا خدماتها، بمعنى أن النمو المتحقق كان ناتج للتسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض وإعادة جدولة للديون، كما أنها لم تحدث بدون تكلفة اجتماعية، بل حدثت بزيادة العبء الملقى على عاتق الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل والفقيرة والتي تمثل الغالبية العظمى في معظم الدول النامية بشكل عام. وهو ما يتضمن إهدارا لاعتبارات العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي، ومستوى معيشة تلك الفئات.

المبحث الثالث

مشكلة المديونية في الدول النامية ودور صندوق النقد الدولي في جدولة هذه الديون من خلال نادي باريس

تعتبر المديونية أهم مشكلة تعاني منها الدول النامية، كما أن دول المركز الرأسمالي تسعى لزيادة تبعية هذه البلدان لها، فما هو الدور الذي لعبته الدول الغربية في استمرار و زيادة تخلف البلدان النامية، هذا ما سيوضحه هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مشكلة المديونية في البلدان النامية، وتناول المبحث الثاني السياسة الإقتصادية لصندوق النقد الدولي وعلاقته بمشكلة المديونية في الدول النامية، أما المبحث لثالث فقد تناول جدولة الديون الأفريقية المستحقة للصندوق من خلال نادي باريس.

مشكلة المديونية في الدول النامية

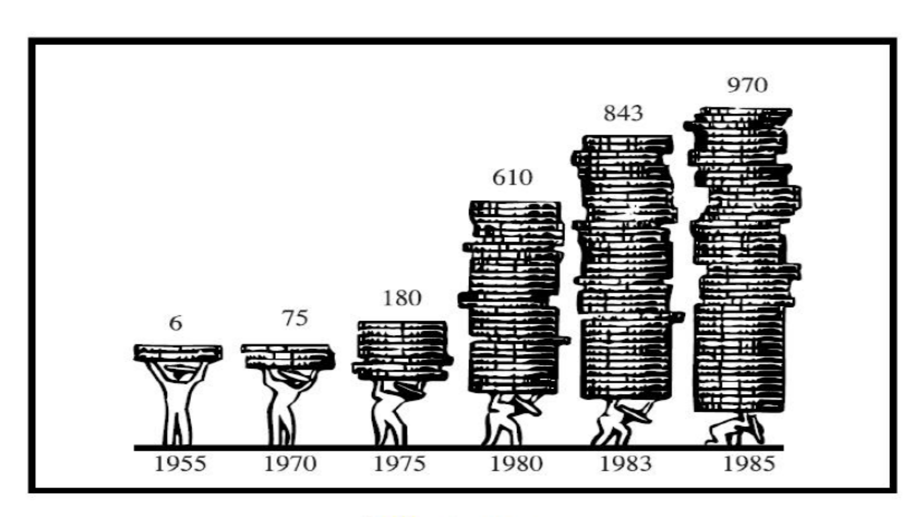
أن الديون في الدول النامية تشكّل تحديًا كبيرًا؛ سواء لهذه الدول، وخاصة أن هذه القارة تعدّ من أغنى قارات العالم بثرواتها وأسواقها الواعدة، علاوة على امتلاكها احتياطيًا كبيرًا من معادن وخامات وسلعًا إستراتيجية، مثل الذهب والبترول والقطن والمنجنيز واليورانيوم والكروم). فالشعوب الإفريقية لا تنعم بها بسبب تراكم الديون التي تتجاوز 350 مليار دولار؛ حيث تضاعفت نسبة هذه الديون مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للقارة من 38% عام 1980 ليصل إلى 66% عام 1998، في وقت زادت خلاله نسبة الدين الإجمالي مقارنة بالصادرات الإفريقية للخارج من 16% إلى 3.3% لعام 1998 مقابل 2.5% عام 1992 وأرجع هذا الاختلال لتراكم الديون وأعبائها على اقتصاديات القارة ودولها . فقد زادت ديون منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 133% خلال نفس الفترة،

وبصفة عامة ارتفع عبء الدين للدول الأكثر فقرًا، والتي يطلق عليها الدول منخفضة التنمية إلى 110%. حيث تعانى أفريقيا من عبئين عبء الدين وعبء تراكم الدين.

ومن أسباب تراكم الديون: اختلال موازين التبادل التجاري مع العالم الغربي،،مشاكل التصحر والفقر ومع شيوع الفقر والمرض وانتشار الأمية و تتصاعد الحروب والنزاعات المسلحة.وتزداد محنة إفريقيا بسبب سوء الأوضاع، وبالإضافة إلى احتضان تربتها لأكثر نسبة من الألغام المتواجدة في العالم من مختلف الحروب المختلفة؛ حيث تقدر هذه الألغام 30 مليون لغم تتواجد في 18 دولة إفريقية من بين 110 مليون لغم في 64 دولة على مستوى العالم .

وبناء على ما سبق يتبين أن العامل الرئيسي في حدوث المديونية في أفريقيا يرجع إلى أخطاء السياسات التنموية الإفريقية في اعتمادها على الاستدانة لتمويل برامج التنمية المختلفة دون مراعاة لإمكانية تسديدها، ومن المعروف أن آلية اشتغال النظام المالي الدولي الذي تديره وتشرف عليه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقود المدين إلى مزيد من الاستدانة،ومن ثم الرضوخ إلى شروط الدائنين الذين يمثلهم نادي باريس. ويبين شكل (4) مدى الأعباء التي تتحملها الدول النامية نتيجة لتراكم الديون.

الشكل (4): يوضح تأثير برامج الإصلاح التي يفرضها صندوق النقد على تراكم الديون في البلاد النامية



شكل رقم (19)

تزايد ديون البلاد المتخلفة ببلايين الدولارات

المصدر: مجلة أضواء على العالم النقابي، العدد 37/36 سبتمبر 1986

4

أسباب المديونية

أن هناك عوامل خاصة عديدة ساهمت بصورة مباشرة في استمرار نمو وتفاقم المديونية الإفريقية. من هذه الأسباب يمكن الوقوف على العوامل التالية:

1. تمويل عوامل التنمية عن طريق الاستدانة من الخارج وخصوصا استيراد التكنولوجيات المتقدمة وبراءات الاختراع ومستلزمات تشغيل المنشآت الاقتصادية الحديثة.

2. الخلل في السياسات الاستثمارية المتبعة وسوء إدارة الاستثمارات الممولة عن طريق القروض الخارجية، فبدلا من التركيز على تنمية قوى الإنتاج المحلية والتصنيع وتصدير السلع الجاهزة، كما فعلت الدول المتقدمة، لجأت الدول الإفريقية إلى استيراد السلع الرأسمالية الجاهزة بأسعار عالية وتصدير المواد الخام بأسعار منخفضة. هذا النوع من التخصص الإنتاجي أبقى الدول الإفريقية في مهب الأزمات الاقتصادية الدولية.

3. فساد الأجهزة الحكومية شجع كثيرا على نهب الاقتصاديات الوطنيـة بمـا في ذلـك نهب القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج.

4. انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية مقابل تزايد معدلات الفائدة على القروض الخارجية.

5. استنزاف الثروات الإفريقية في الحروب والصراعات الداخلية والخارجية الإفريقية مما أدى إلى مزيد من التدهور الأمني وعدم الاستقرار الخارجي والداخلي.

السياسة الاقتصادية لصـندوق النقـد الـدولي وعلاقتـه بمشـكلة المديونيـة في الـدول النامية

لابد أن هناك علاقة تربط بين نادي باريس الذي يختص بجدولة الـديون المسـتحقة على الدول النامية، و بين صندوق النقد الدولي الذي يعطي القروض لهذه الدول، فما هـي طبيعة العلاقة الرابطة بينهما، هذا ما سيوضحه هذا المبحث.

أولاً: السياسة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في الدول النامية

تعتمد السياسة الإقتصـادية للصـندوق عـلى أن تكـون السـيادة للـدول التـي تملـك حصص اكبر في الصندوق وأن أي قرار يصدره الصندوق يتطلب موافقة 85% من الأصـوات وهوما يضمن للولايات المتحدة صوتاً مهيمنـاً عـلى شـئون وقـرارات الصـندوق الجوهريـة وهذا يعنى أن الصندوق يديره البلـدان الأقـل تـأثراً بسياسـاته. هـذه الحصـص المخصصـة (الكوتا) لم تعد تعكس حتى المساهمات المالية الحقيقية لإدارة الصندوق حيث إنه يحصل على الكثير من رأسماله من دفعات تسديد القروض، ولكن الدول الكبرى السـبع مـا زالـت تتصرف كما لو أن الصندوق من مقتنياتها، فهي تقرر من يديره (مدير الإدارة أوروبي دائمـا

ونوابه أمريكيون دائما) وكيف تصرف الأموال. كما إن انخفاض سرعة عملية التنمية في إفريقيا يرجع إلى إن الدول الغربية تتحكم في نشاطات المؤسسات المالية في العالم ومنها صندوق النقد الدولي الذي يضع قيوداً صارمة على قروضه للدول الإفريقية النامية كنصائحه التي تتضمن:

1. تخفيض العملة الوطنية.
2. تحرير التعامل في الصرف الأجنبي أو العمل على الاقتراب من هذا الهدف.
3. الحد من الاستيراد.
4. رفع سعر الفائدة المحلي لتشجيع الادخار والحد من التضخم المالي.
5. الحد من الإنفاق الحكومي عن طريق إلغاء الإعانات للمستهلكين.
6. زيادة الضرائب على السلع.
7. وفي بعض الأحيان تجميد الأجور وربما رفع الرقابة على الأسعار.

هذه السياسات الكلاسيكية أصبحت عنواناً تضعه المؤسسة الدولية على كل طلب يقدم من أي دولة نامية أيا كانت أوضاعها الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية ويعتقد خبراء الصندوق أن إتباع الدول لنصائحهم السابقة سوف يحقق زيادة في الصادرات وبالتالي زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، كذلك خفضاً في الواردات، وبالتالي مدفوعات الدولة من هذا النقد والنتيجة أن ما سبق سيحقق نقصاً في عجز ميزان المدفوعات و تعادلاً في هذا الميزان، فالنسبة لميزان المدفوعات فأن الهدف من تخفيض العملة لزيادة الصادرات، وخفض الواردات الضرورية للحياة كلاهما غير مرن ولن يستجيب على الإطلاق.

ثانياً: الآثار السلبية والإيجابية لهذه السياسات في الدول النامية

أ- تخفيض العملة الوطنية

الإنتاج الزراعي: بطبيعته إنتاج غير مرن على الأجل القصير، وفي معظم الدول الأفريقية النامية وهو إنتاج غير كاف، لمواجهة الاستهلاك المحلي، وبالتالي لن يلعب دوراً كبيراً أو صغيراً في زيادة الصادرات، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات .

الإنتاج الصناعي: أن وجد في الدول الإفريقية فانه رغم ضآلته نسبة إلى الإنتاج القومي، فهو من حيث النوعية والتكلفة لا يستطيع المنافسة الدولية والنزول للسوق العالمي. كذلك فانه لا يمكن زيادة الصادرات منه لإرتفاع تكلفة الواردات من المواد الخام، والمعدات، وقطع الغيار والمعرفة التكنولوجية، بسبب خفض العملة الوطنية. وأكثر ندرة في الحصول على موارد النقد الأجنبي.

قطاع التصدير: التقليدي للبلاد، الذي يتمثل غالباً في منتج زراعي، أو منتج حيواني، أو منتج تحديثي وحيد، فان تخفيض العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية لا يشجع على زيادة الصادرات فبجانب أن العرض غير مرن كما ذكرنا فان الزيادة في حجم الصادرات لن تؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي للبلاد كما كانت عليه قبل التخفيض، فمثلاً عندما اضطرت الصومال إلى خفض عملتها من 6/25 شلن للدولار من اللحوم لم تتضاعف مرتين ونصف لتحافظ على مواردها السابقة من العملة الأجنبية. بل أن هذه الموارد نقصت عما قبل كما أنه أدى إلى تزايد الأسعار ومضاعفتها أكثر من تخفيض العملة فتخفيض العملة الوطنية عموماً لا يؤدي إلى زيادة تكلفة استيراد الضروريات.

يعتبر قطاع التعدين للتصدير: فرصة ينتهزها رأس المال الأجنبي للشركات المتعددة الجنسيات، حيث يصبح مشروع استغلال الموارد التعدينية أكثر ربحا

لانخفاض العملة الوطنية وبالتالي التكلفة المحلية للمشروع، بما في ذلك الأدوات الحكومية، كما تنتهز هذه الشركات وغيرها الفرصة للتوسع من صادراتها لداخل البلاد حيث أن ما تدفعه البلاد نقداً أو عيناً لوارداتها أصبح أكثر من ذي قبل. كما أن المشكلة تزداد بالقول بأن احتمال استمرار دخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد إذا توافرت الشروط التي يتطلبها وهي الاستقرار السياسي وتحويل الأرباح للخارج، وتزايد الأرباح يكون لصالح المستثمر الأجنبي حيث يأخذ هو بالعملة الصعبة أما أبناء البلد فيحصلون بالعملة الوطنية. وتجدر الإشارة هنا أن زيادة الإنتاج المحلي بسبب هذا الاستثمار لن يكون بديلاً للواردات بنسبة 100% ولو حدث انه تم في نشاطات أخرى، والخلاصة انه من الأجل المتوسط و الطويل أن لم يحدث تحويل لرأس المال الأجنبي إلى ملكية وطنية فان مشكلة ميزان المدفوعات تتفاقم أكثر من أن تحل.

ب-تجميد الأجور وخفض الإعانات للمستهلكين مما أضاف أعباء إضافية على أصحاب الدخل المحدود لنقص دخولهم الحقيقية ولا يخفى ما لذلك من مساوئ اقتصادية تعيق من رفاهيتهم الاجتماعية وتؤثر على وضعهم بالنسبة للطبقات الأخرى، ومساوئ سياسية نتيجة للاضطرابات والإضرابات والقلاقل التي يمكن تتعرض لها بل وتعرضت لها دول كثيرة أخذت باقتراحات صندوق النقد الدولي.

ج-رفع سعر الفائدة على المدخرات المحلية بهدف زيادتها والحد من التضخم النقدي، فأن المدخرات الشخصية (أي الفردية) بسيطة في الدول الأفريقية النامية فضلاً عن أن الانكماش يقع عبئه على المشروعات الوطنية التي لن تواجه فقط بارتفاع تكلفة التمويل لندرته، بل وأيضاً بارتفاع في تكلفة المستورد من رأس المال (تمويل) ومعدات ومواد خام، مما قد يؤدي إلى الحد من نشاطها وإلغاء أي

خطط للتوسع في إنتاجها مؤدي ذلك أن الادخار الفردي وادخار قطاع الأعمال كلاهما يتأثر سلبياً وليس بالزيادة كما يعتقد خبراء الصندوق.

علاقة الصندوق بمشكلة المديونية

هناك علاقة بين صندوق النقد الدولي، ومسألة الديون وإعادة هيكلتها أو إلغائها، والنسبة المئوية من المساعدات التي قررتها الدول الصناعية الثماني لدعم الدول الأفريقية النامية بالنهوض باقتصادياتها والقضاء على الفقر، بشرط تنفيذ الإصلاحات التي فرضها الصندوق على الدول المدينة بهدف تسوية مشكلة الديون ولكن أدت الإصلاحات إلى تراكم الديون بسبب تضخم المبالغ وتضاعف نسبة الأرباح على الديون.

إعادة هيكلة الديون: هي مطلب البنك الدولي للتنمية، لأن هذه الهيكلة سوف تؤدي إلى استمرار هيمنة المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات المحلية، وسترهن الاستقلال والتنمية، في البلدان الإفريقية النامية، وتضخ إلى خزينة الدول الغربية مبالغ طائلة من الممكن استثمارها في قضايا التنمية المحلية .

إلغاء الديون: دون تصور للمهام التنموية المرتبطة بالمرحلة التي تلي عملية الإلغاء، لن تؤدي إلى تغيير حقيقي في المستوى المعيشي، بل ستكون أشبه بمعالجة موسمية سرعان ما يتلاشى أثرها لتعود من جديد مثل مصر حيث تمكنت من الحصول على إعفاء من المديونية بلغ ما يقارب 5 مليار دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1990، مكافأة لها على مشاركتها في حرب الخليج الثانية، ولكن ذلك لم يحل المشكلة بشكل نهائي، واضطرت مصر إلى العودة من جديد لصناديق التسليف الدولية لتعالج مشكلاتها المحلية .

الموقف من المساعدات الدولية: فهذه المساعدات في الغالب ليست نزيهة، ولا ترتبط بعمليات تنموية حقيقية، وهي في النهاية وجه آخر لتبعية البلدان

الإفريقية النامية لاقتصاديات الدول الرأسمالية، وخضوعها لسياساتها واستراتيجياتها، ومن هنا فإننا نلحظ تسارعا في تقديم المساعدة المالية للأنظمة الصديقة، ونأيا عن تقديم ما قررته الدول الصناعية الثماني حين لا يكون النظام السياسي القائم مواليا للدول المانحة .

لقد انتُقدت سياسات التكيف بشكل حاد في الدول الإفريقية وذلك من عدة نواحٍ:

أولها: تقليص دور الدولة لأن هذه السياسات تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي يعتمد على السوق الحر، فإن ذلك لا يتلاءم مع الواقع الإفريقي، فعملية الانتقال نحو الحرية الاقتصادية بمفهومها الرأسمالي تتطلب وجود دولة قوية وجهاز بيروقراطي كفء ونظام مصرفي فعال، وهذا ما لا يتوافر في إفريقيا.

ثانياً: تسعى المؤسسات المالية الدولية بجهد دءوب نحو تدعيم وتعزيز نظام رأسمالي عالمي، حتى ولو كان بغير مضمون حقيقي.

وثالثاً: من الواضح أن سياسات التكيف قد أضرت إضرارًا بالغاً بالتنمية البشرية في إفريقيا، ولم تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتكيف.

جدولة الديون للدول النامية المستحقة للصندوق من خلال نادي باريس

تسعى الدول الأعضاء في نادي باريس إلى إيجاد الحلول الملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها عبر إعادة الجدولة للديون الخارجية من خلال تغيير أساليب سداد الديون المستحقة لهم وبما يحقق مكاسب لكلا الطرفين. يتمكن الدائنون وفق هذه الاتفاقية الحصول على أموالهم لاحقا بدلا من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع، في حين تتمثل مكاسب الدول المدينة باستغلال فترة التأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية، إذ عليها معالجة

العجز المالي الذي يسبب اللجوء إلى التمويل الخارجي وتنمية صادراتها للحصول على الموارد المالية اللازمة لسداد ديونها المؤجلة. ويجتمع النادي بالدول المدينة التي تحتاج إلى دين عاجل يشترط عليها التزام وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين وضعها الاقتصادي والمالي وفق اشتراطات يقترحها صندوق النقد الدولي ، ومنذ عام 1956 أبرمت الدول الدائنة الأعضاء في النادي ما يزيد على 386 اتفاقية تتعلق بـ 80 دولة مدينة، بلغ مجموع الدين المغطى في هذه الاتفاقيات ومنذ عام 1983 ما يقرب من 468 مليار دولار .

وحيث إن النادي مجموعة غير رسمية فانه لا يملك أية قوانين تشريعية، وهو مكون من 19 دولة من أغنى بلدان العالم ويجتمع النادي كل ستة أسابيع في مقر وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية. ويرأسها أحد كبار المسؤولين في دائرة الخزانة الفرنسية. مما جعل الدول الدائنة الأعضاء فيه تمتلك مرونة كبيرة في مواجهة المواقف الخاصة لكل دولة مدينة تواجه صعوبات في سداد ديونها. ورغم ذلك فقد وضعت الدول الدائنة عددا من القواعد والمبادئ المفيدة لتأمين أي اتفاق يتم إبرامه بينها وبين الدول المدينة، وهذه القواعد والمبادئ مقبولة من قبل الأطراف كافة وتشمل اتخاذ القرارات لكل حالة على حدة، والإجماع والظرفية والتضامن وقابلية المقارنة للمعاملة ولا يوافق نادي باريس على إعادة الجدولة للديون إلا إذا استفحل العجز في ميزان مدفوعات الدولة المدينة أو ازدادت متأخرات ديونها، فهو يشترط إذن وجود حالة عسر شديد تعرقل الوفاء بالالتزامات المالية. وتبرم الاتفاقات بعد تطبيق البرنامج الإصلاحي الذي يقترحه صندوق النقد الدولي على الدولة المدينة، ويرمي هذا البرنامج إلى توازن الميزانية العامة والميزان التجاري لأن ضبط العجز المالي يحد من التضخم ومعالجة العجز التجاري تقود إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي. ولتحقيق ذلك

يتناول البرنامج جميع أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وهذا ما أنـتج مخـاطر كبـيرة في إعادة الجدولة التي تستلزم موافقـة الـدول المدينـة عـلى شروط وطلبـات صـندوق النقـد الدولي لتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطلبه والمتمثلة بخفـض الـدعم الحكـومي للسلع الاستهلاكية الضرورية وزيادة الضرائب المبـاشرة وغـير المبـاشرة وخصخصـة القطـاع العام وتخفيض قيمة العملة الوطنية .

ولكن برامج الصندوق وإعادة الجدولة تؤدي إلى مشاكل كثيرة منها:

1- تنصل القطاع العام عـن دوره في إيجـاد فـرص عمـل جديـدة رغـم اسـتفحال البطالـة وتقلص الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الضرورية للمعيشة وازدياد الضرائب المبـاشرة وغير المباشرة من اجل معالجة العجز المالي.

2- اعتمدت إصلاحات صندوق الدولي بموجب تلـك الـبرامج عـلى تخفـيض قيمـة العملـة الوطنية وتحقيق التوازن في ميزانيتها وزيادة نسبة الضرائب, كذلك معالجـة عجـز الميـزان التجاري وبالتالي تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي فتخف أزمة المديونية، إما الـدول المدينة المعنية فترى إن هذه العملية تمزق برامجها الاجتماعيـة المهمـة وتلغـي هـدفها في بلوغ الاستخدام الكامل وتمس شريحة كبيرة من أصحاب الدخول المنخفضة وتحدث ردود فعل داخلية عنيفة جراء تفاقم مشكلة البطالة وإلغاء البرامج الاجتماعية.

المبحث الرابع

علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي وبمنظمة التجارة العالمية تجاه الدول النامية

تعتبر كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، توائم نشأت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و رغم ظهور الصندوق والبنك بموجب اتفاقية بريتون وودز عام 1949، إلا أن منظمة التجارة العالمية لم تظهر إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، فما طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات تجاه إفريقيا، هذا ما سيوضحه هذا الفصل، من خلال مبحثيه، حيث يتناول مبحثه الأول علاقة الصندوق بالبنك الدولي تجاه أفريقيا، ويتناول مبحثه الثاني علاقة الصندوق بمنظمة التجارة العالمية (الجات).

أولاً علاقة الصندوق بالبنك الدولي تجاه الدول النامية

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان باجتهاد لتحقيق مصالح الدول الدائنة، التي تمثل أكبر المساهمين بهما، وعملهم هذا بسيط للغاية "ضمان أن الدين مخدوم"، وهكذا فإن الهدف الأساسي من إدارتهم الاقتصادية هو تجميع العملة الصعبة الكافية لضمان مستوى معين من المدفوعات، ولتجميع العملة الصعبة فإنه يتعين على أي دولة زيادة الصادرات وتخفيض الإنفاق.

هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وأهم أوجه التشابه هي كما يلي:

1. أن الصندوق والبنك يتفقان في أن المشكلة في الدول الأفريقية النامية هي تراكم أخطاء داخلية في تلك الدول، أدت إلى تفاقم كل من العجز الداخلي والخارجي . ومن ثم فهما يستبعدان العوامل الخارجية تماما.

2. يعمل الصندوق مع البنك جنبا إلى جنب لتحقيق أهدافهما، حيث يعقدان اجتماعاتهما بصفة مشتركة في مكان وزمان واحد، بل وصل التضامن بينهما أن البنك الدولي، لا يقدم قروضا لدولة نامية، حتى تحضر له خطابا من صندوق النقد الدولي، يبين فيه أن تلك الدولة قد خضعت لسياسات الصندوق، ونفذت كل ما فيها.

3. أن معظم الدول المؤسِّسة للصندوق والبنك، هي الدول الغربية، وعلى رأسها دول الحلفاء: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، وقد استحوذت تلك الدول على نصيب الأسد في تمويل المؤسستين، ومن ثم تمكنت من السيطرة عليهما، وتوجيههما الوجهة التي توافق مصالحها ومبادئ النظام الرأسمالي الغربي، الذي يراد له أن ينتشر في العالم، مما يسهل للدول الغربية، السيطرة والتحكم وبخاصة فيما يتعلق بالدول الأفريقية النامية.

4. يرتبط نظام التصويت في الصندوق والبنك ارتباطا كبيرا بحصة البلد العضو وهو ما يسمى بنظام التصويت المُرجِح، بمعنى أن اتخاذ القرار يتناسب مع مقدار الحصة، فقد جاء في اتفاقية الصندوق والبنك أن لكل عضو مئتين وخمسين صوتا يضاف إليها صوت واحد عن كل مئة ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصته. مثلا: حسب الاتفاقية تتخذ قرارات الصندوق بأكثرية الأصوات المدلى بها. إلا أن نظام التصويت المُرجِح يقلل من إمكانية صدور القرارات بالأغلبية.

القرارات ذات الأهمية في تحديد سياسات الصندوق حدد لها نسبة عالية هي 85% من مجموع الأصوات. وهذا بطبيعة الحال، جعل باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى استعمال حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات الصندوق، ولا شك أن هذا ينعكس أثره في نشاط الصندوق، وتبقى

السياسة المالية له محكومة برغبة الدول ذات الأصوات الكثيرة، حيث تتعطل القرارات باعتراض دولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعدد قليل من الدول الكبيرة، وهكذا تزول مزايا مبدأ الأغلبية، وكأن العمل يتم على أساس مبدأ الإجماع أو قريب منه.

أوجه اختلاف الصندوق والبنك

البنك الدولي	صندوق النقد الدولي
• مصادر التمويل والمساعدة الفنية للبلدان النامية فقط والبلدان التي تمر بمراحل تحول. • يعالج التحديات قصيرة الأمد • تسعى لدمج البلدان في الإقتصاد العالمي بغية تحسين التنمية المستدامة والحد من الفقر • تستثمر في قطاعات اقتصادية معينة بالبلدان المقترضة	• يمكن لكافة البلدان الأعضاء أن تستفيد من خدمات الصندوق وموارده • يعالج التحديات قصيرة الأمد • يشجع على التعاون النقدي ويكفل استقرار النظام المالي العالمي

انتقادات الصندوق والبنك الدولي

وقد انتقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعته ـ بما في ذلك الرابطة الدولية للتنمية ـ بأن ما يدفعه من قروض للدول الأفريقية إنما هو لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المسيطرة عليها وهي الدول الرأسمالية الغربية، وأما الدوافع الإنسانية أو تحقيق الأهداف المعلنة لتلك المنظمات فهو شيء يسير يستعمل للدعاية فقط، صحيح أن تلك المنظمات قد تحقق مصالح للدول الفقيرة، لكن عند التعارض بين مصالح تلك الدول

ومصالح الدول الكبرى وهو الغالب، فإن مصالح الدول الكبرى تكون هي الراجحة.

ولا شك أن هذا الانتقاد قوي جدا، ويوافق ما سبق ترجيحه بشأن سعي منظمات العولمة الاقتصادية لتحقيق أهداف خفية للعولمة تخدم مصالح الدول الغربية الكبرى وشركاتها وبخاصة متعددة الجنسية منها.

علاقة الصندوق بمنظمة التجارة العالمية واثر ذلك على الدول النامية

يتفق صندوق النقد الدولي مع منظمة التجارة العالمية في أمور منها:

1. الأهداف: رفع مستوى الدخل الفردي والوطني، والعمل على زيادة التجارة العالمية وتحريرها، وأهمية التشاور في الأمور المشتركة.
2. تضع منظمة التجارة العالمية سياسات ومبادئ تطالب الدول الأعضاء بالالتزام بها تتفق في الاتجاه العام والسياسات الاقتصادية التي ينفذها الصندوق في الدول الإفريقية، وهو اتجاه الإصلاح وتحرير السياسات، وفقا لضوابط اقتصاد السوق، وحرية التجارة، وإعطاء الاهتمام اللازم للتصدير، وإلغاء الدعم.

ويختلفا في عدة أمور منها ما يلي:

1. نظام التصويت المعمول به: في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبني على نظام التصويت المرجح بحيث يكون لبعض البلدان أصوات أكثر من غيرها، أما منظمة التجارة العالمية فتنص اتفاقيتها على أن اتخاذ القرارات في المنظمة يكون بتوافق الآراء، أو أغلبية الأصوات إذا لزم الأمر، ويكون لكل بلد صوت واحد، ولا شك أن جعل نظام التصويت في منظمة التجارة العالمية بهذا الشكل في مصلحة البلدان الإفريقية؛ لأنه أكثر عدالة من نظام التصويت المرجح.

2. في حين أن الصندوق يعامل الدول المتقدمة والدول النامية معاملة واحـدة، فـإن اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد أعطت الدول الإفريقية الأعضاء فيها، بعض الاستثناءات التي تخفف من الآثار السيئة لفتح الأسواق وتحرير الاستيراد، تشـتمل عـلى بعـض المزايـا كتصدير منتجاتها إلى الدول الصناعية دون حواجز جمركية أو على الأقل جمارك منخفضة، كما أنها تمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز فض المنازعات التجارية، في حالة تضررها من إحدى الدول بما فيها الدول الكبرى، للحصول على تعويضات عن الأضرار التـي لحقـت بها، ويبقى الأمر المهم هو مسألة تنفيذ تلك الاستثناءات.

إلا أن الغالب أن مبـادئ منظمـة التجـارة العالميـة بشـأن فـتح الأسـواق، تصـب في مصلحة الدول المتقدمة لا مصلحة الـدول الإفريقيـة؛ وذلـك أن منتجـات الـدول المتقدمـة منتجات متطورة، وذات مواصفات عالية، ولديها قدرة تسويقية عالية، وهـو مـا لا يتـوافر لمنتجات الدول الإفريقية.

3. سياسات ومبادئ منظمة التجارة العالمية شاملة لجميع الـدول الأعضـاء، بخـلاف سياسات الصندوق وبخاصة برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فإنها لا تطبـق إلا على الدول التي تحتاج إلى ذلك كالدول الإفريقية .

وقد جاءت منظمة التجارة العالمية في حال أفضل من الصندوق والبنك وتضمنت اتفاقاتها بعض الميزات للدول النامية مثل:

1. بعض الإعفاءات فيما يخص الدول الأقل نمـوا، وبعـض الاسـتثناءات فـيما يخـص الـدول النامية.

2. اشتملت على مبدأ التعويض عن الضرر وإمكانية مقاضاة الدولة التي يبدر منهـا الضرر أمام جهاز فض المنازعات، وهذا يمكن أن تستفيد منه الدول الأفريقية كثيراً.

3. نظام التصويت فيها بتوافق الآراء أو الأغلبية في بعض الحالات، وهو أكثر عدالة من نظام التصويت المرجح .

وقد أعطيت هذه المنظمة هالة إعلامية ضخمة عند إنشائها، وفي الوقت نفسه أخذ عليها مآخذ كثيرة، سواء من بعض الدول النامية، أم من بعض شعوب الدول الصناعية الغربية نفسها.

عيوب المنظمة هي:

1. هناك نظر في الأسس التي بنيت عليها المنظمة والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها . فمثلا تدعي المنظمة أن هدفها هو تحرير التجارة العالمية، ولكن ليس من المتوقع تحرير تجارة الدول الغربية ولا فتح أسواقها، ولا تمكين العمال من دخولها.

2. يقال إنها منظمة تريد منافسة عادلة بين المنتجين وليس بين الحكومات. لكن ليس من العدالة ترك المنافسة بين خصمين متفاوتين تفاوتا كبيراً : خصم قوي جدا وخصم ضعيف جدا.

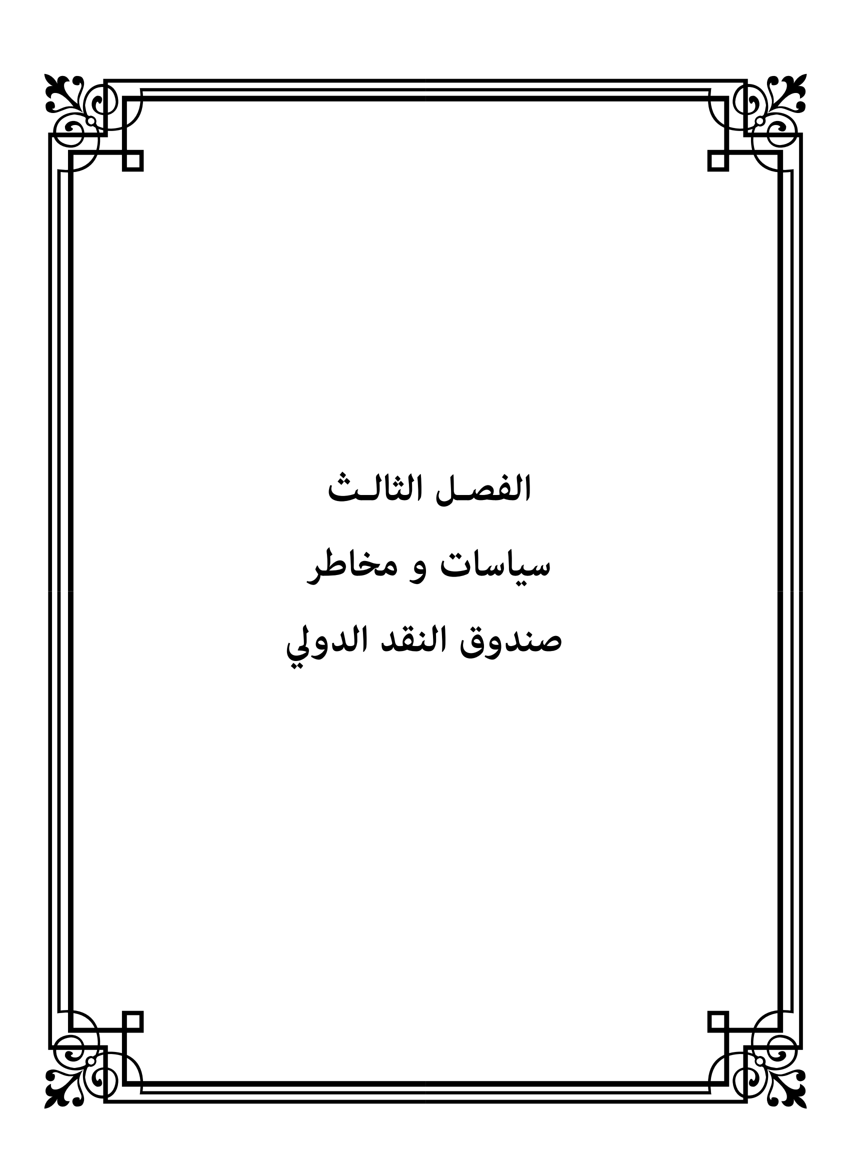
3. يقال إنها تريد ترسيخ مبادئ قانونية وأعراف دولية في المجالات التجارية. والسؤال: من وضع تلك القوانين وأقر تلك الأعراف؟ إنها الدول الكبرى، ولا يراد للدول الأفريقية إلا الإذعان لها وفتح أسواقها أمام المنتجات الغربية.

4. يقال إنها منتدى للحوار بين الدول، وكيف تحاور دول ضعيفة دولا قوية متمكنة؟ بل كيف السبيل إلى ذلك بين الشركات دعك من الدول، إذا علمنا أن موازنة بعض الشركات الأمريكية الكبرى يفوق موازنة عدة دول نامية مجتمعة.

5. من يضمن حياد المنظمة في التحكيم بين الأطراف المتنازعة، وفي فهم وتفسير الاتفاقيات الموقعة، وفي الرقابة الدورية على التجارة المحلية وقوانينها المستجدة، ومن يضمن حياد الخبراء الذين يؤدون تلك الأعمال وجلهم من الغربيين؟ وهذا لا يعني عدم حيادية الأسس التي قامت عليها المنظمة، إنما يعني أن القوي سيستفيد من حياديتها أكثر من الضعيف.

6. إلى أي مدى تتحمل الدول الأفريقية التغيرات الكبيرة التي ستنقص من سلطاتها؟ وإذا كانت زيادة الضرائب المحلية هو بديل تخفيض الرسوم الجمركية، فكيف تواجه الآثار الاجتماعية الضارة لهذا البديل؟

7. لماذا تواجه الدول التي تريد الانضمام إلى المنظمة بشروط وضغوط قاسية لأجل تحقيق مطالب ليست تجارية كحقوق الإنسان؟ ما علاقة هذا بهذا؟ ولا شك أن هذه المآخذ تصب في خانة ترجيح الأهداف الخفية للعولمة الاقتصادية وتشكك في صدق الأهداف المعلنة لها.



الفصـل الثالـث

سياسات و مخاطر

صندوق النقد الدولي

المبحث الأول

أهمية وأهداف صندوق النقد الدولي

تمهيد

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية علي توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي، ومن بين أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة علي نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن المعروف عن المؤسستين بشكل عام القيام بثلاثة أدوار هامة كما يلي:

- المقرضين والمستثمرين:

تعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم حيث يصل حجم الإقراض إلى ما بين 40 مليار و50 مليار دولار أمريكي سنويا توجه إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض، والمنح للحكومات وذلك لصالح مشروعات محددة أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية كما تقوم مؤسسات أخرى بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات لمشروعات القطاع الخاص .

- وسطاء معرفة:

تعتبر المؤسسات المالية الدولية وعلي رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات، كما تعد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي، والاستثمار ونظرا للدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في مجال الإقراض والمعرفة، فهي تتمتع بأثر كبير علي عملية رسم السياسات في معظم الدول في مناطق أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ووسط وشرق أوروبا

- حارس البوابة:

تؤثر المؤسسات المالية الدولية علي إجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح أمام الدول ومكوناته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فالبحوث والتحليلات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادة علي حجم مساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول، كما أن دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوي بالنسبة للدول التي تعتمد علي المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال.

وفيما يلي عرض بنشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

أولاً: البنك الدولي

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) ، المعروف بالبنك الدولي [1]، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة

(1) http://web.worldbank.org

التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 187 مساهمين فيها. ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 25 مديراً تنفيذياً، يعملون في داخل البنك الدولي. ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.

بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع البنك الدولي: هي مؤسسة التمويل الدولية، و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[E]، و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .[E] وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معاً مجموعة البنك الدولي.

ويمكن توضيح أهداف ومهام كل مؤسسة في الجدول التالي:

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="2">اسم المؤسسة</th><th>تاريخ</th><th>الدول الأعضاء</th><th>الأهداف</th><th>الإدارة</th></tr>
<tr><td rowspan="4">البنك الدولي</td><td>مؤسسة التمويل الدولية</td><td>1956</td><td rowspan="4">185 دولة</td><td>منح القروض والاستثمار بحصص في المشروعات الاستثمارية، وتوفير المعونة الفنية لهذه المشروعات في الدول النامية</td><td rowspan="4">- مجلس المحافظين لكل دولة عضو في مجلس المحافظين يجتمع سنويا.
- مجلس الإدارة يتكون من 24 عضوا من بينهم 8 أعضاء أساسين للدول الأكثر اقتصاديا من بينهم السعودية
- مصادر التمويل من خلال إصدار سندات في الأسواق العالمية وتحصيل فوائد من الدول المدينة</td></tr>
<tr><td>الوكالة الدولية لضمان الاستثمار</td><td>1988</td><td>تزويد القطاع الخاص بالتامين المخاطر السياسية بهدف تشجيع الشركات علي الاستثمار في الدول النامية وتوفر الخدمات القانونية والمشورة الإستراتيجية .</td></tr>
<tr><td>البنك الدولي للإنشاء والتعمير</td><td>1944</td><td>ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدا حقيقي ويمنح القروض للدول التي تتمتع بأهلية ومراكز مالية تمكنها من السداد .</td></tr>
<tr><td>مؤسسة التنمية الدولية</td><td>1960</td><td>مساعدة البلدان الأكثر فقرا ف العالم، وتهدف إلي تخفيض أعداد الفقراء من خلال:
• تقديم قروض بدون فائدة
• منح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي
• تخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة
• تحسين الأحوال المعيشية للشعوب</td></tr>
</table>

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي --البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) و المؤسسة الدولية للتنمية(IDA) -- قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مؤاتٍ أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها 186 بلداً .كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والإعتمادات : القروض الاستثمارية وقروض سياسات التنمية.

1) عمليات الاستثمار

توفر قروض واعتمادات ومنح الاستثمار موارد تمويلية لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي تستهدف إقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شكّلت عمليات الاستثمار، على مدى العقدين الماضيين من السنين، حوالي 75-80 في المائة في المتوسط من حافظة البنك.

وتغيرت عمليات الاستثمار مع مرور الوقت. وقد تركّز إقراض ومنح عمليات الاستثمار ـ في بادئ الأمر ـ على تأمين الحصول على التجهيزات والخدمات الهندسية والأهلية. إنشاءات، ولكنه أصبح الآن أكثر تركيزاً على إقامة المؤسسات، والتنمية الاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للسياسات العامة اللازمة لتعزيز نشاط القطاع الخاص.

يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات الاستثمار للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة لمجموعة البنك.

2) عمليات سياسات التنمية

تتيح عمليات سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة تسمح للبلدان تلبية متطلبات تمويل إنمائي فعلية أو محتملة لها أصول محلية أو خارجية. وفي العادة تساعد هذه العمليات على تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية المحددة من خلال برنامج متوسط الأجل للإجراءات الخاصة بالسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتوافق مع السياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المعني،وعلى مدى السنتين الماليتين 2006، و2007، لم تتجاوز عمليات سياسات التنمية في المؤسسة

الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير 30 في المائة من إجمالي ارتباطات البنك المالية.

ومن الممكن أن تكون عمليات سياسات التنمية عمليات قائمة بذاتها أو جزءاً من سلسلة برامجية من العمليات في أغلب الأحوال. وفي العمليات البرامجية، يساند البنك تنفيذ برنامج متوسط الأجل لإصلاح السياسات من خلال سلسلة من العمليات السنوية، يتم صرف كل منها مقابل مجموعة، متفق عليها بصورة مشتركة، من إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية. وفي البلدان المنخفضة الدخل التي اعتمدت الحكومات فيها إستراتيجية لتخفيض أعداد الفقراء حيث تساند سلسلة سياسات التنمية تنفيذ هذه الإستراتيجية، يمكن أن يُطلق على عمليات سياسات التنمية اعتمادات مساندة تخفيض أعداد الفقراء، وفي العادة تتكون هذه الاعتمادات من سلسلة برامجية تتضمن ثلاث عمليات سنوية.

الأهلية:يُشترط الاتفاق على إجراءات تخضع لرقابة بشأن السياسات والإصلاحات المؤسسية، والحفاظ على إطار سليم لسياسات الاقتصاد الكلي لاستيفاء شروط الأهلية لعمليات سياسات التنمية. وتعتبر البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض فقط من المؤسسة الدولية للتنمية التي تعاني ارتفاعاً شديداً في أعباء مديونياتها مؤهلة لعمليات سياسات التنمية في صورة منح، يرجى الاطلاع على القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون والمنح.

الشروط : يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات لأغراض سياسات التنمية للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة ويمكن أن تقوم مصادر أخرى، مثل الصناديق الاستئمانية، بإتاحة مثل هذه العمليات.

الأدوات: ثمة سياسة جديدة، تم اعتمادها في أغسطس/آب 2007، أضفت الصفة الرسمية على فكرة المساندة المباشرة للموازنة، وأدت إلى توحيد الأنواع المختلفة لقروض التكييف التي كان يستخدمها البنك في تسعينيات القرن المنصرم مع إدخال الإقراض لصالح سياسات التنمية.

وتستخدم البلدان القروض الاستثمارية المرتبطة بالسلع والأعمال والخدمات لمساندة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة عريضة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تُعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلا سريع الدفع من أجل مساندة السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلد المعني.

ويتم تقييم عرض المشروع الخاص بالجهة المقترضة لضمان سلامته من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء التفاوض على القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية، والنتائج المرجوة، ومؤشرات الأداء، وخطة التنفيذ، بالإضافة إلى جدول صرف مدفوعات القرض. وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل قرض من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقا للشروط التي تم الاتفاق عليها. وبما أن أكثر من 30 في المائة من موظفي البنك الدولي يعملون في أكثر من 100 مكتب قطري حول العالم، فإنه يقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيدا عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

3) الصناديق الاستئمانية والمنح

تقوم الحكومات المانحة ومجموعة واسعة النطاق من مؤسسات القطاعين الخاص والعام بإيداع مبالغ في الصناديق الاستئمانية الموجودة في البنك الدولي.

وتتم تعبئة موارد الجهات المانحة لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية. وتتباين هذه المبادرات تباينا كبيرا من حيث حجمها ومدى تَعقّدها، حيث تتراوح بين ترتيبات بمليارات الدولارات ـ كصندوق تمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون، وصندوق البيئة العالمية، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى مشروعات قائمة بذاتها أصغر حجما وأكثر بساطة.

كما يقوم البنك الدولي بتعبئة موارد خارجية لعمليات التمويل الميسر والمنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، بالإضافة إلى موارد مالية للمساعدة الفنية غير الإقراضية والأنشطة الاستشارية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، والمشاركة في تمويل المشروعات والبرامج.

وتؤكد المنح المباشرة التي يقدمها البنك الدولي إلى منظمات المجتمع المدني على أهمية المشاركة الواسعة النطاق من قبل جميع الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في التنمية، وتهدف هذه المنح إلى تعزيز الصوت المسموع والتأثير الملموس للفقراء والجماعات المهمشة في عملية التنمية.

الجدير بالذكر أن منح المؤسسة الدولية للتنمية ـ التي يتم تمويلها بشكل مباشر أو إدارتها من خلال الشراكات ـ قد استخدمت فيما يلي:

- تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
- تحسين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي
- مساندة برامج اللقاحات والتحصين للحد من الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا
- مكافحة وباء الإيدز
- تدعيم منظمات المجتمع المدني

- خلق المبادرات المعنية بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري)

4)الخدمات التحليلية والاستشارية

بينما يُعرف عن البنك الدولي في المقام الأول أنه جهة تمويلية، إلا أن أحد الأدوار الأخرى التي يضطلع بها يتمثل في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية وخدمات المعلومات إلى البلدان الأعضاء لتمكينها بالتالي من إجراء التحسينات الدائمة التي تحتاجها شعوبها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وينتهج البنك الدولي سبلا كثيرة وطرائق شتى لتحقيق ذلك. وتتمثل أحد السبُل المتبعة في إجراء البحوث الاقتصادية وجمع المعلومات والبيانات الخاصة بقضايا عريضة مثل البيئة والفقر والتجارة والعولمة. فضلا عن طريقة أخرى تتمثل في الأنشطة المدفوعة باعتبارات قطرية خاصة، والأنشطة غير الإقراضية مثل العمل الاقتصادي والقطاعي، حيث يتم تقييم الآفاق الاقتصادية لبلد ما من خلال بحث أجهزته المصرفية وأسواقه المالية، بالإضافة إلى قضايا التجارة والبنية التحتية والفقر وشبكات الأمان الاجتماعي على سبيل المثال.

كذلك يعتمد البنك الدولي على موارد بنك المعرفة الخاص به في تعليم العملاء وتثقيفهم بحيث يصبحوا مُجهَّزين لحل مشاكل التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي. ويُقصد ببنك المعرفة تلك الثروة من الاتصالات والمعرفة والمعلومات والخبرة التي اكتسبها البنك الدولي على مدى سنوات من العمل الإنمائي من بلد إلى بلد ومن مشروع إلى مشروع . ويتمثل الهدف الأسمى الذي ينشده البنك الدولي في تشجيع ثورة المعلومات في البلدان النامية.

وفيما يلي بيان على سبيل المثال لا الحصر لبعض الطرق التي يقوم البنك الدولي من خلالها بتقديم خدماته التحليلية والاستشارية والمعرفية إلى عملائه من البلدان وحكوماتها والعاملين في مجالات التنمية بها وإلى عموم الجمهور أيضاً:

- دراسات تقييم أوضاع الفقر
- الدراسات الاجتماعية والهيكلية
- تقارير القطاعات
- تبادل المعارف
- استعراضات الإنفاق العام
- المذكرات الاقتصادية القطرية

5)بناء القدرات

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية الأخرى للبنك الدولي في زيادة وتعزيز قدرات شركائه وشعوب البلدان النامية وموظفيه وخبرائه لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتقديم المساعدات الفنية، وتحسين أداء الحكومات، وتقديم الخدمات، وتشجيع النمو الاقتصادي، والحفاظ على استمرارية البرامج الرامية لتقليص الفقر. وقد قام البنك الدولي بإنشاء روابط تتصل بشبكات تبادل المعارف، مثل المذكورة أدناه، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الكبيرة إلى المعلومات ولإثراء الحوار حول التنمية:

الشبكة العالمية للتعلُّم من أجل التنمية هي شبكة واسعة تضم مراكز مخصصة للتعلم عن بُعد، وتستخدم هذه الشبكة تقنيات متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات لتحقيق التواصل بين العاملين في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم.

المعرفة من أجل التنمية وهي تقدم خدمات استشارية للبلدان المتعاملة مع البنك بشأن الركائز الأربع للاقتصاد القائم على المعرفة: النظام الاقتصادي والمؤسسي، والتعليم، والإبداع والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

من أجل مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على الانتقال إلى رحاب الاقتصاد القائم على المعرفة.

مركز موارد بناء القدرات هو مستودع للأدبيات الاقتصادية والمالية، ودراسات الحالة، والدروس المستفادة، والممارسات السليمة في مجال تنمية القدرات باعتبارها العامل الحاسم الأهمية لتحقيق فعالية التنمية.

البرامج العالمية والإقليمية في معهد البنك الدولي حيث يلتقي العاملون في مجال التنمية عبر شبكة الانترنت ووجها لوجه من خلال هذه البرامج لتبادل الخبرات المكتسبة وتطوير القدرات والمهارات.

الإذاعة على شبكة الانترنت من أجل التنمية هي محطة إذاعية تقدم الندوات التي يعقدها البنك الدولي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الخاصة بالتنمية المستدامة وتخفيض أعداد الفقراء باستخدام الفيديو. والواقع أن المناقشات والحوارات المنقولة حرفيا بشأن قضايا التنمية الملحة تجذب انتباه المسؤولين الحكوميين، والعاملين في مجال التنمية، والأكاديميين، والطلاب، والباحثين، والصحفيين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وعموم الجمهور.

المؤسسة الدولية للتنمية

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة، التي أُنشئت في عام 1960، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنحٍ لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

وبمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، قررت مجموعة من البلدان الأعضاء بالبنك إنشاء وكالة يمكنها إقراض البلدان الأشد فقراً بموجب أقصى

شروط ميسرة ممكنة. وقد أطلقوا على هذه الوكالة "المؤسسة الدولية للتنمية". وقد رأى مؤسسو هذه الوكالة، أنها (المؤسسة الدولية للتنمية) تعتبر سبيلاً من خلاله يستطيع "أغنياء العالم الموسرون" مساعدة "فقراء العالم المعسرين". إلا أنهم أرادوا أيضاً أن تُدار مؤسسة التمويل الدولية على النهج وبنفس النظام الذي يُدار به البنك. ولهذا السبب اقترح الرئيس الأمريكي دويت دي أيزنهاور، ووافقته على هذا الاقتراح بلدان أخرى، أن تكون المؤسسة الدولية للتنمية جزءاً من البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD.

وقد أصبحت اتفاقية تأسيس المؤسسة سارية النفاذ في عام 1960، وتمت الموافقة على تقديم أول قروض للمؤسسة، تُعرف بالاعتمادات، في عام 1961 إلى كل من شيلي، وهندوراس، والهند، السودان.

تضم المؤسسة الدولية للتنمية حاليا 170بلدا عضوا .[E] يكتتب الأعضاء في الاكتتاب الأولي للمؤسسة وفي العمليات اللاحقة لتجديد الموارد، وذلك عن طريق تقديم ما يلزم من مستندات وسداد المدفوعات المطلوبة في إطار ترتيبات تجديد الموارد.

وتكمل المؤسسة عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير_ وهو فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي والذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة.

وتعد المؤسسة واحدة من أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً والبالغ عددها 79 بلداً، بينها 39 بلداً في أفريقيا. كما أن هي أكبر مصدر

منفرد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرًا.

وتقوم المؤسسة بإقراض الأموال (أو ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات المؤسسة تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة سدادها إلى ما بين 35 إلى 40 سنة وتشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات. كما تقدم المؤسسة منحاً إلى البلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها.

تعتمد أهلية الحصول على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية أولاً وقبل كل شيء على معدل الفقر النسبي السائد في البلد المعني، وهو ما يُعرّف بأن يكون نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين. ويتم تحديث بيانات إجمالي الدخل القومي سنوياً وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية 2011: 1165 دولاراً أمريكياً.

وتساند المؤسسة أيضاً بعض البلدان، ومنها العديد من بلدان الجزر الصغيرة، التي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الاقتراض ولكنها لا تتمتع بالملاءة الائتمانية الكافية التي تمكنها من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وبعض البلدان مثل الهند وباكستان تكون مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بناءً على متوسط دخل الفرد فيها، ولكنها تتمتع أيضا بالملاءة الائتمانية للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهي تعرف باسم" البلدان الخليطة ."

ويوجد حاليا 79بلداً مؤهلاً لتلقي موارد المؤسسة. وتضم تلك البلدان معاً نحو 2.5 مليار شخص، يشكلون نصف مجموع السكان في بلدان العالم

النامية. وجدير بالذكر أن حوالي 1.5 مليار نسمة في هذه البلدان يعيشون على دولارين أو أقل للفرد في اليوم.

التقسيم حسب المناطق فينقسم إلى :

أفريقيا جنوب الصحراء.............. 49% جنوب آسيا............................ 32%

شرق آسيا والمحيط الهادئ .... 11% أوروبا وآسيا الوسطى 4%

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي......2% الشرق الأوسط وشمال أفريقيا........1%

أما التقسيم حسب القطاعات فيقسم الى:

الإدارة العامة والقانون ....18% القطاع الاجتماعي................. 29%

الزراعة......................................8% الصناعة..............................2%

القطاع المالي...............................5% القطاع المالي 3%

الشروط الحالية للقروض المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية

وفي السنة المالية 2010 (التي تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2010، بلغت قيمة مجموع الارتباطات التي قدمتها المؤسسة 14.5 مليار دولار أمريكي، تم تقديم 18 في المائة منها على أساس منح. وتضمنت الارتباطات الجديدة في السنة المالية 2010 ما يبلغ 190 عملية جديدة. وقد قامت المؤسسة منذ عام 1960 بإقراض 222 مليار دولار أمريكي ل 108 بلدان. وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة، حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية ما يناهز 13 مليار دولار أمريكي.

وتعالج العمليات التي تمولها المؤسسة بصفة أساسية: مجالات التعليم، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، والمياه النظيفة، ومرافق الصرف الصحي، والإجراءات الوقائية البيئية، وإدخال تحسينات على مناخ ممارسة أنشطة الأعمال، والبنية الأساسية، والإصلاحات المؤسسية. وتمهد هذه المشاريع الطريق

لتحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة مستويات الدخل، وتحسين الظروف المعيشية .اكتشف مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية (E)

وتركز المؤسسة الدولية للتنمية على تحقيق النمو العريض، ويشمل ذلك:

-السياسات الاقتصادية السليمة، والتنمية الريفية، وأنشطة أعمال القطاع الخاص، والممارسات البيئية المستدامة.

-الاستثمار في العنصر البشري، والتعليم، والرعاية الصحية خاصة في مجال مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والسل.

-توسيع نطاق قدرات البلدان المقترضة لتقديم الخدمات الأساسية وإرساء مبدأ المساءلة فيما يتعلق بالموارد العامة.

-تحقيق الانتعاش من آثار الحروب الأهلية والاضطرابات المدنية، والصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية.

-وتشجيع التكامل التجاري والإقليمي.

كما تقوم المؤسسة بعمل دراسات تحليلية لبناء القاعدة المعرفية التي تسمح بتصميم يتسم بالحنكة للسياسات بغرض تخفيض أعداد الفقراء. وتقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن سبل توسيع قاعدة النمو الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات الاقتصادية.

وتقوم المؤسسة أيضاً بتنسيق مساعدات الجهات المانحة لتقديم العون والإغاثة للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع إدارة أعباء خدمة الديون. وقامت بوضع نظام لتخصيص المنح بناء على درجة خطورة معاناة البلدان من المديونية، حيث تم تصميم هذا النظام لمساعدة البلدان على ضمان استمرارية قدرتها على تحمل أعباء الديون.

بينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية تحصل على مواردها المالية بصفة رئيسية عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء الأكثر غنى بالبنك الدولي. كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن مدفوعات سداد الاعتمادات السابقة التي حصلت عليها البلدان المقترضة منها.

عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

تجتمع الجهات والبلدان المانحة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وتشكل مساهمات الجهات والبلدان المانحة 60 في المائة من حقوق السحب الخاصة والتي تبلغ 27.3 مليار (41.6 مليار دولار أمريكي) التي تتيحها العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة، والتي من خلالها يتم تمويل مشاريع في فترة السنوات الثلاث المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011 .

وساهمت 45 بلداً في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة. وقد كانت التعهدات بتقديم أكبر المبالغ في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وكندا وايطاليا وأسبانيا.

ثانياً: صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي [1] هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشي بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل علي تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة

(1) http://www.imf.org

ويديره أعضائه الذين يشملون جميع بلـدان العـالم تقريبـا، وصـندوق النقـد الـدولي هـو المؤسسة المركزية في النظـام النقـدي الـدولي أي نظـام المـدفوعات الدوليـة وأسـعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفـة بسلاسـة، فهـو يشرف علي النظام ويوفر الإطار المؤسسي العـالمي الـذي تتعـاون مـن خلالـه البلـدان في الشـؤون النقدية الدولية، وتتضمن أهداف صندوق النقد الدولي تيسير التوسع المتـوازن في التجـارة العالمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العمـلات وإجـراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعا .

ويقوم الصندوق بما يلي :

أ. متابعة الاقتصاديات القطريـة والاقتصـاد العـالمي وإطـلاق إشـارات التحـذير عنـد استشعار بوادر الخطر .

ب. تقديم المشورة لأعضائه بشان السياسات الاقتصـادية، والعمـل عـلي إرسـاء معـايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي .

ج. إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح الـلازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الاصلاحات .

د. تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية .

يحصل الصندوق علي أمواله من بلدانه الأعضـاء، ويمكنـه اسـتخدامها في إقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية، وتبعا لحجم الحصص الـذي يعتمـد في الأسـاس عـلي الحجـم الاقتصـادي للبلـدان الأعضـاء، يتحـدد عـدد الأصـوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الإقراض الذي يوفره له الصـندوق وقـد سـبق

لصندوق النقد الدولي الذي يمكنه تدبير الأموال أيضاً عن طريق الاقتراض أن حصل علي منح وإعانات مالية لتقديم مساعدات خاصة للبلدان منخفضة الدخل

يقدم الصندوق المساعدة لإقتصادات بلدانه الأعضاء في إدارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشان السياسات وإقراض البلدان التي تمر بعسر مالي، ويتمثل دور الصندوق في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول.

وبوسع أي بلد عضو الاقتراض من الصندوق إذا ما واجه مشكلات في المدفوعات مع بقية العالم أي إذ بدأت أمواله وأرصدته تنفذ نتيجة لشرائه سلعا أو خدمات من الخارج أكثر من السلع والخدمات التي يمكنه تصديرها أو نتيجة لنقل المستثمرين رؤؤس أموالهم إلى الخارج ويقدم صندوق النقد الدولي تمويلا مؤقتا لتيسير عملية التصحيح الضرورية للبلد المعني .

صندوق النقد الدولي لا يفرض القروض علي البلدان بل يقدم الدعم المالي عندما تكون البلاد في حاجة حقيقية للمساعدة وقدمت طلبا لهذه المساعدة تختلف أسعار الفائدة مع النوع من القروض لكنها أفضل من أسعار السوق بشكل ملموس وكثير من هذه البلدان ليها قدرة محدودة علي الحصول علي التمويل من أسواق رأس المال الدولية فيما يرجع بصفة جزئية إلى المصاعب الاقتصادية .

وصندوق النقد الدولي مسؤول أمام حكومات بلدانه الأعضاء وذلك في الأساس من خلال ممثليها في المجلس التنفيذي الذي يتألف من 24 عضوا يتم اختيارهم بواسطة كل الدول الأعضاء ويتولي المجلس التنفيذي الذي يجتمع عادة

ثلاث مرات في الأسبوع متابعة أعمال الصندوق اليومية بالتعاون مع المدير العام ونوابه وهيئة من موظفي الصندوق ويكون ذلك تحت السلطة العليا لمجلس المحافظين الذي يتألف من وزراء مالية جميع البلدان الأعضاء وغيرهم من كبار المسؤلين فيها، وقد تم إصلاح كبير مؤخرا تزيد بمقتضاه القوة التصويتية للاقتصادات الناشئة بحيث تصبح البرازيل وروسيا والهند والصين ضمن البلدان العشرة الاولي من حيث قوة التصويت .

الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

انشئ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي انشئ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وان كانت ذات صلة، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الاول علي الاجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل المشاريع بعينها، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولا لمساعدة أي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع بينما يقوم البنك الدولي أساساً بتقديم المساعدات الإنمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

استعرضنا في هذا المبحث مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من اكبر المؤسسات المالية الدولية ولكن.

هل هذه الأهداف التي عبر عنها البنكين من أهداف نبيلة هي الواقع ؟ أم أن هناك دور وأهداف خفية مستترة تسعي هذه المؤسسات إلى تحقيقها وهذا ما سوف نتناوله في المباحث التالية كما يلي:

المبحث الأول: أهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البلدان العربية

المبحث الثاني: قراصنة القروض

المبحث الثالث: تأثير تنفيذ سياسات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي مصر وتركيا وماليزيا، فمصر التزمت التزام كامل بشروط وتعليمات هذه المؤسسات وتركيا وماليزيا من الدول التي رفضت هذه الشروط والتعليمات واعتمدت بشكل كبير علي مواردها الذاتية.

المبحث الثاني

سياسات صندوق النقد الدولي في الدول النامية

تمهيد

استعرضنا في المبحث السابق مفهوم ونشأة وأهداف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهم من اكبر المؤسسات المالية الدولية، وفي هذا المبحث نحلل أهداف هذه المؤسسات في الدول النامية بالتفصيل ونستنتج بعد ذلك هل هذه السياسات في صالح هذه الدول والطبقة الفقيرة والمتوسطة أم تهدف علي المدى الطويل إلى سحق هذه الطبقات علي حساب الطبقة الرأسمالية.

صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية

تعبر وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية، نابعة من فكر المدرسة النيوكلاسيكية، لذلك فان أي دولة تلجأ إلى صندوق النقد الدولي طالبة منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية، فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفه تتكون من شقين أساسيين هما:

1. سياسات تقليل فجوه الموارد بالقطاع الخاص

وهذه السياسات معناها مسانده وتشجيع القطاع الخاص، بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة، لذلك فان هذه السياسات تهدف إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق:

- تخفيض الضرائب علي الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص، حتى يمكن زيادة صافي عوائده بعد أداء الضرائب، اعتقادا من الصندوق أن هذا

سـوف يـؤدي إلى زيـادة حـوافز الادخـار والاسـتثمار وتطبيـق التكنولوجيـا الجديـدة، وانتقال الموارد من عمل ورأس المال إلى القطاعات الأكثر إنتاجية وهم رجال الأعمال.

- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضـة عـلي الأربـاح والـدخول، التـي يحققهـا رأس المال الخاص المحلي والأجنبي مـن نشـاطه في المشروعـات الجديـدة، حتـى يمكـن حفز المستثمرين علي زيادة استثماراتهم، وتشجيعهم علي الاستثمار في المجـالات ذات الأولوية وبخاصة القطاع الخاص .
- تقديم تيسيرات جمركية محسوسة علي الواردات الاستثمارية والوسـيطة للمشروعـات الاستثمارية الجديدة حتى يمكن خفض نفقات الإنتاج فيها، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول .
- منع الرقابة علي الأسعار، وإلغاء التدخل الحكومي في مجـال تسـعير منتجـات القطـاع الخاص وترك قوي السوق لتحديد أسعار منتجات هذا القطاع
- زيادة سعر الفائدة علي الودائع الادخارية حتى يمكن حفز القطاع العائلي علي القيـام بالادخار، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الإجراءات سـتؤدي إلى خفـض مـوارد الدولـة الضريبيـة، إلا أن هـذا الخفـض سـيكون مؤقتـا، إذ أن مـن شـأن هـذه الإجـراءات والحوافز أن تحدث طفرة سريعة في النمو فترتفع الدخول، وتخلق فرصا جديدة في السوق المحلي، مما يحفز المزيد من نمو الناتج، وهذا بدورة يجلب عائـدات ضريبيـة أكـبر، ويتـيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثمارتها في الوقت الذي تبقي فيه أسـعار الضرائـب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيا.

2. سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة

يري صندوق النقد الدولي، إن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب، وذلك لان الإنفاق العام بشقية : الجاري والاستثماري جزء من الطلب الكلي القومي لذلك فان محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الإنفاق العام وبناء علي هذه الرؤية فان صندوق النقد الدولي يلزم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها : تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتتمثل هذه السياسات في:

●التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة، نتيجة لوجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسائر، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص أو إدارتها علي أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا.

●تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية، وفي هذا الشأن يوصي صندوق النقد الدولي بعدة أساليب: إما الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة، من خلال زيادة أسعار هذه السلع لتتساوي مع تكلفتها، وفي حالة ما حالت الظروف الاقتصادية والسياسية إلى دون ذلك يكون الانخفاض التدريجي للدعم والارتفاع التدريجي لأسعار هذه السلع،بشرط أن تؤدي تلك الأساليب إلى تخفيض مستمر لنسبة الدعم السلعي إلى الإنفاق الكلي في كل سنه من سنوات البرنامج.

●تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد، حتى يمكن إعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب، حتى لو أدي ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولي من تنفيذ البرنامج.

●خفض الأجور ووضع حد أقصي لها وتجميدها وإلغاء الوظائف الشاغرة أو الوظائف المؤقتة، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة أو غير الأكفاء وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد.

●امتناع الدولة علي الدخول في المجالات الاستثمارية، التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وان ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الأساسية فقط.

●رفع أسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها، وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها.

●بيع المشروعات المملوكة للدولة، وذلك لتخفيف العب المالي والإداري علي عاتقها، وهذا بالإضافة إلى تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التي تملكها الدولة.

●وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تلك هي السياسات والإجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت، في ضوء جدول زمني معين وفي حاله عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول علي الموارد المالية المقررة في البرنامج ويرسل صندوق النقد الدولي بعثه كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمي خطاب النوايا .

البنك الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية

عندما تلجا أي دولة نامية إلى البنك الدولي من اجل حل مشكلاتها الاقتصادية، فان البنك الدولي يشترط آن توافق هذه الدول أولاً علي ما يراه صندوق النقد الدولي حتى يمكن للبنك الدولي أن يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج إليها.

وهذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق، في التعامل مع الدول النامية،حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي، تتضمن برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ثلاث محاور رئيسية هي : تحرير الأسعار، حرية التجارة والتحول نحو التصدير، خصخصة القطاع العام.

لقد تطورت فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة، المراد تطبيقها في حالة البلاد النامية كما يلي:

- في بداية الأمر كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة، والاعتماد علي آليات السوق، والتخلص من الاحتكار الحكومي، وذلك عن طريق إدارة المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، علي أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات .
- تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العامل إلى القطاع الخاص، من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات علي أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة .
- التصفية وبيع أصول المشروع إذا كان المشروع فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه

- السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة
- السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم, والمرافق العامة وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات
- التحول إلى الملكية الخاصة، عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها الي القطاع الخاص

يرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاه الخصخصة إلى ما يسمي بتوافق واشنطن الذي تم صياغته في عام 1989 بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وقد تم صياغة هذا التوافق لينطبق علي أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصل بأسرع ما يمكن إلى تصفية أي هيئة أو تنظيم من جانب الدول والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق " الثروات – رؤوس الأموال –الخدمات – البراءات " وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا تماما وتتمثل أهم المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي:

- من الضروري في كل بلد مدين البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين

-تخفيض العبء الضريبي علي الدخول الأكثر ارتفاعا لتحفيز رجال الأعمال علي الاستثمار .

-توسيع القاعدة الضريبية بمعني إلغاء الإعفاءات الضريبية عن الأفراد الأقل دخلا من اجل زيادة الحصيلة الضريبية.

- تحرير الأسواق المالية
- ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية

- تصفية القطاع العام
- تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية
- تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة علي التصدير
- الحد من عجز الموازنة العامة للدولة وإلغاء الدعم أو المنح للشركات من أجل تخفيض الأسعار .

هذه المبادئ الأساسية لتوافق واشنطن صيغت لتنظيم العلاقة بين الشمال الغني والجنون الفقير من اجل السيطرة علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية، نمط التخصيص وتقسيم العمل، توزيع الدخول، دور الدولة، العلاقات الاقتصادية الدولية، اجور منخفضة .

وهذه الاليات الجديدة تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، لتأمين سيطرة رأس المالي الدولي بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال وهذا المشروع تروج له المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ذات المصلحة الأولى لتنفيذ هذه السياسات.

المبحث الثالث

قراصنة القروض

تمهيد

قراصنة القروض نخبة من الرجال والنساء هدفهم الأساسي بناء إمبراطورية عالمية وهم يستخدمون المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لخلق أوضاع تخضع الدول الأخرى لاحتكار حكومة أو شركات .

يؤدي قراصنة الاقتصاد بعض الخدمات، أهمها منح القروض لإقامة البنية التحتية، وبناء محطات الكهرباء ومد طرق رئيسية، وإنشاء مواني ومطارات ومناطق صناعية، هذه القروض مشروطة بان تتولي إقامة هذه المشروعات وإدارتها شركات أمريكية، وجوهر الأمر أن لا يخرج القدر الأكبر من أموال القروض من الوليات المتحدة الأمريكية.

ومعيار النجاح الرئيسي لقرصان القروض يتمثل في قدرته علي أن تكون القروض التي يقعدها مع أي دولة كبيرة لدرجة تضمن عجز الدول المقترضة عن سداد ما عليها من ديون وبذلك تظل مثقلة بالديون وبالتالي من السهل السيطرة علي هذه الدولة.

وكشف جون بركنز في كتابه [1] Confessions of an Economic Hit , Man عن هذه المهنة والذي لم يكن اختياره من فراغ ليكون قرصان قروض فقد تم ترشيحه من قبل جهات عديدة كلفت سيدة تدعي " كلودين مارتن مستشار

(1) John Perkins , Confessions of an Economic Hit Man,Publishing by: Berrett-Koehler Publishers,Inc.San Francisco,CA, USA , 2004

خاص لشركة شاس تي مين" بتدريبية في مهنته الجديدة كقرصان قروض ولقد أخبرته بأنه أمامه هدفين أساسيين من عمله كقرصان قروض :

الأول: اختلاق مبررات للقروض الدولية الضخمة التي تمنح للدولة التي سيعمل فيها مع إعادة ضخ هذه الأموال في الشركات الأمريكية .

الثاني : العمل علي إفلاس تلك الدول التي حصلت علي قروض بحيث تظل هذه الدول مدينة إلى الأبد، وتصبح أهدافا سهلة عندما تدعو الحاجة إلى خدمات تشمل إنشاء قواعد عسكرية، تصويتاً في الأمم المتحدة أو تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية.

ولقد أوضحت كلودين لجون بركنز طبيعة عملهم بقولها" نحن نادي صغير نتقاضي أجورا كبيرة لنخدع دولاً كثيرة في أنحاء العالم ننهب منها مليارات الدولارات جزء كبير من عمل قرصان القروض هو إقناع قادة الدول بأن يكونوا جزءاً من شبكة واسعة تروج لمصالح الوليات المتحدة الأمريكية التجارية وفي النهاية فأن هؤلاء القادة سيصبحون مكبلين بسلسلة من الديون تضمن ولاءهم، فنستطيع أن نطلب منهم ما نريد و متي نريد من اجل إشباع حاجاتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية وبالمقابل فان هؤلاء القادة السياسيين يتمتعون بدعم الوليات المتحدة الأمريكية لأنظمتهم حتى لو كانت قمعية ويدعمون بالمشروعات الكبيرة في البنية التحتية التي لا تحقق عائد اقتصادي ولكنها تحقق عائد اجتماعي توفر لهم الغطاء لاستقرارهم السياسي يعترف جون بركنز أنه والخبراء الاقتصاديون قاموا بتطويع اللغة لتغليف استراتيجياتهم في النهب الاقتصادي وذلك باستخدام مفاهيم مثل – الحكم الرشيد – تحرير التجارة – حقوق المستهلك بحيث لا تكون السياسات الاقتصادية جيدة إلا من خلال منظور الشركات الكبرى .

الكتاب وهي شهادة لأحد أولئك الرجال المحترفين الذين يرتدون ملابس فاخرة ويتنقلون عبر العالم في رحلات فارهة ويتقاضون أجورا فلكية من أجل نهب بلايين الدولارات من دول عديدة في سائر أنحاء العالم.

يأخذ أولئك الرجال المال من البنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية وغيرها من مؤسسات «المساعدة» الأجنبية،ويحولونها بطرق مراوغة إلى الشركات الكبرى، لتجنيها حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. وتتباين وسائل هؤلاء الرجال بين تلفيق التقارير المالية، وتزوير الانتخابات، والرشوة، والابتزاز، والجنس، والقتل.

يتألف الكتاب من أربعة أجزاء مقسمة حسب المراحل الزمنية التي قضاها مؤلف الكتاب "جون بيركينز" في خدمة نظام الاغتيال الاقتصادي للشعوب. وتضم هذه الأجزاء الأربعة 35 فصلا.

وعمل جون في وكالة الأمن القومي في عام 1968 كقرصان قروض وتم اختياره ضمن فيالق السلام في الاكوداور، والتقي في الاكوادور بنائب رئيس شركة مين الاستشارية العالمية الذي يعمل أيضاً ضابط اتصال في وكالة الأمن القومي، التحق بوظيفة في شركة مين واجتاز تدريبات سرية في بوسطن للحصول علي وظيفة قرصان القروض، ثم أرسل إلى اندونيسيا ضمن فريق من 11 عضو ثم توالت السفريات إلى آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وفي عام 1975 ترقي ليصبح اصغر شريك في شركة مين .

ومن أهم الاعترافات التي جاءت في الكتاب ما يلي:

- الإمبراطورية الأمريكية تعتمد علي كون الدولار يلعب دور العملة القياسية الدولية فالوليات المتحدة هي التي يحق لها طبع الدولار وبالتالي يمكنها

تقديم القروض بهذه العملة مع إدراكها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد ديونها .

●العنصر الخفي في المشروعات التي يمولها قرصان القروض : أنها صممت من اجل خلق أرباح طائلة لشركات المقاولات الأمريكية، وتركيز الثروة في العائلات الغنية ذات النفوذ في البلاد المتلقية للقروض تضمن التبعية الاقتصادية والسياسية وأخيراً والاهم أن عبء خدمة هذه القروض سيحرم الفقراء في هذه الدول من الخدمات الحكومية والدعم المالي للطبقة الفقيرة، وبهذه الطريقة المخادعة لا تغادر الأموال مقار الهيئات الدولية المانحة والقابع أكثرها في الولايات المتحدة حيث تتحول ببساطة من حسابات بنوك واشنطن إلى حسابات شركات في نيويورك أو هيوستن أو سان فرانسيسكو، وبينما تعود هذه الأموال بشكل فوري إلى أعضاء الكوربورقراطية فإنه يبقى على الدولة المتلقية سداد أصل القرض والفوائد.

●ما حل بكثير من شعوب العالم من كوارث بسبب عمليات الاغتيال والقرصنة الاقتصادية التي مارسها هو وحفنة من زملائه وأدت إلى جلب المآسي الاقتصادية على الشعوب إضافة إلى التخلص من زعماء وقادة وطنيين لقوا حتفهم بسبب معارضتهم تلك المنظومة من الشركات العملاقة والحكومات والبنوك التي تسعى لبناء إمبراطورية عالمية. ويقر المؤلف أنه عندما فشل قراصنة الاقتصاد في استمالة أولئك الرؤساء الوطنيين السابقين، يتدخل فريق آخر من القراصنة، وهم ثعالب المخابرات، لينفذوا مهامهم.

ويأتي جزء من الإجابة من خلال تدليل «بيركنز» بأن مديونية العالم الثالث وصلت إلى 2.5 تريليون دولار وأن خدمة هذه الديون بلغت 375 مليار دولار سنوياً في عام 2004، وهو رقم يفوق ما تنفقه كل دول العالم الثالث على

الصحة والتعليم ويمثل 20 ضعفاً ما تقدمه سنوياً الدول المتقدمة من مساعدات خارجية.

●المفاهيم الاقتصادية الجيدة من خلال المطالبة بخصخصة الشركات والقطاعات الخدمية ثم إلغاء الدعم وجميع القيود التجارية التي تحمي الشركات الوطنية بينما الوليات المتحدة وشركاؤها من الدول الصناعية مستمرة في تقديم الدعم لقطاعات أعمالها وفرض القيود لحماية صناعتها مثل الحماية الفكرية .

●التغلب علي ارتفاع أسعار النفط من خلال توجيه استثمارات إلى مناطق القطبية والاسكا لاستخراج البترول وتعويض الفائض في الميزان التجاري لصالح دول الخليج العربي من خلال تصدير السلاح للشرق الأوسط وبناء المشروعات العملاقة الترفيهية غير الإنتاجية في الخليج العربي بواسطة الشركات الأمريكية

●التشابك الأخطبوطي بين الإدارة الأمريكية والشركات الكبرى ويظهر ذلك من خلال برنامج الغذاء للسلام الذي هدف إلى دعم الشركات الزراعية الأمريكية من جهة وترسيخ اعتماد الآخرين علي الغذاء الأمريكي من جهة أخرى.

●تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ للشركات الأمريكية

-فنزويلا، المكسيك، والخليج شركات النفط

-أمريكا والوسطي، الكاريبي العمالة الرخيصة

-الصين للاستهلاك

●سعت الوليات المتحدة الأمريكية و أوروبا من خلال:

-المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

-منظمة التجارة العالمية

-شركات متعددة الجنسيات

إلى إنشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر وغير عادل مع إعطاء جزء من الكعكة العالمية للطبقة الحاكمة الثرية في الدول النامية لتنفيذ مصالح الشركات متعددة الجنسيات من فتح أسواق تلك الدول لها إلغاء المعوقات السعرية والضريبية والجمركية والدعم بمختلف أنواعه لصناعات المحلية .

●حقوق الملكية الفكرية في مجال الاختراعات والصناعات الدوائية والزراعة للدول الكبرى حتى تستمر الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وفي المقابل لا توجد حقوق الملكية الفكرية علي أسرار أدوية الأعشاب وطرق العلاج الطبيعي الأخرى التي تراكمت خبراتها في دول العام النامي

●مصطلح «الكوربورقراطية Corporatocracy» قاصداً به نخبة رجال الأعمال والساسة في الولايات المتحدة الساعين إلى بناء إمبراطورية عالمية تسيطر عليها مجموعة من الشركات الأمريكية الكبرى.

●في حالة فشل قرصان القروض ستدخل الساحة فصيلة أكثر شرا، فصيلة الثعالب هؤلاء هم رجال الأعمال القذرة الذين يهدفون إلى الاغتيال وان حدث وفشل هؤلاء الثعالب ليس هناك إلا حل واحد وهو الحروب كما حدث في العراق.

●من المهام الرئيسي التي يتدرب عليها قرصان القروض هي تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءا من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية كي يقع هؤلاء القادة في شراك ديون مرهقة تضمن خضوعهم، فيلجئون إلى قراصنة الاقتصاد ويقعون في مخططاتهم، وكلما طلبوا أموالا وإعانات وجدوا ما يطلبون.

يضمن هؤلاء الزعماء في مقابل انصياعهم لقراصنة الاقتصاد والمخابرات الأمريكية تدفق أموال الإعانات لإنشاء محطات توليد كهرباء، ومنشآت صناعية، ومطارات لمواطنيهم. ومن فترة لأخرى يجد هؤلاء الزعماء أنفسهم مطالبين بـ"رد الجميل" فينصاعون لشروط الدائن التي تتنوع بين الموافقة على تصويت ما في الأمم المتحدة أو السيطرة على موارد معينة في البلد المدين أو إقامة قاعدة عسكرية بأراضيها أو إغماض العين عن غزو بلد مجاور، وربما المساعدة في غزوه لوجستيًا تارة وماديا تارة أخرى.

لا يتوقف انصياع الدول التي أرهقتها الديون على الساحة الدولية فحسب بل تفتح أبوابها للشركات الأمريكية التي تجوب في البلاد تستأجر العمال المحليين وتسخرهم في ظروف عمل قاسية ولا تمنحنهم سوى أجور العبيد.

وفي كافة الأمثلة السابقة كانت الأهداف واحدة وتمثلت في دفع هذه الدول إلى حالة من الإفلاس، ورفع حد الفقر، وزيادة البطالة، وتفاقم الدين العام وإرباك الميزانية السنوية بسداد الديون الخارجية.

و يؤيد الكاتب هذه الاعترافات بمجموعة من الأمثلة التي توضح التناقض في السياسات الأمريكية في العديد من القضايا في حالة توافر مصحتها او عدم توافر هذه المصلحة:

❖ هللت الدعاية الإعلامية والفكرية لانتصار النموذج الرأسمالي الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي ولكن في عام 1971 ومع ظهور بوادر تنافسية من أوربا واليابان أعلن الرئيس نيكسون عن السياسة الأمريكية الجديدة وذلك بحل النظام الاقتصادي القائم نظام بريتون وودز وقام برفع الغطاء الذهبي للدولار، مما أعطى ميزة هائلة للمنظومة المالية والصناعية الأمريكية للتحرك عبر العالم من دون قيود .

❖ يري الكاتب أن العائدات الإضافية التي حصلت عليها السعودية من ارتفاع أسعار البترول كانت نعمة أكثر شبها بالنقمة. فقد امتلأت خزائن الدولة بمليارات الدولارات، ما أدى إلى تقويض بعض المعتقدات السلفية الصارمة،فقد سافر أثرياء السعودية حول العالم والتحقوا بالمدارس والجامعات في أوروبا والولايات المتحدة، اشتروا سيارات فارهة وأثثوا منازلهم على الطرز الغربية. فحل شكل جديد من الانغماس الدنيوي بدلا من المعتقدات الدينية المحافظة. قدمت هذه النزعة الاستهلاكية الحل للمخاوف المتعلقة بتكرار أزمة حظر البترول مستقبلاً. فقد بدأت واشنطن -تقريبا بعد نهاية عملية الحظر مباشرة- بالتفاوض مع السعوديين، فعرضت عليهم مقايضة المساعدة التقنية والمعدات والتدريبات العسكرية مقابل دولارات البترول، وأهم من ذلك مقابل ضمان عدم تكرار حظر البترول مطلقا. أسفرت المفاوضات عن إنشاء وكالة التنمية الأكثر غرابة في التاريخ، وهي اللجنة الأميركية السعودية للتعاون الاقتصادي التي اشتهرت اختصارا بـ(JECOR)، أنفقت هذه اللجنة سنويا مليارات الدولارات، دون رقابة من الكونغرس. لأن الموضوع لم يكن به أموال حكومية أميركية، فلم يكن للكونغرس أية سلطة للتدخل في الأمر، رغم دور وزارة الخزانة كوسيط. وبدأت رحلة طويلة من تحويل عائدات النفط السعودية إلى الشركات الأميركية.

❖ وخلال الممارسات السابقة وجدت دولة مثل الإكوادور نفسها مضطرة لبيع غاباتها في حوض نهر الأمازون إلى شركات البترول الأمريكية لكون مخزون غابات الأمازون من النفط يحتوي على احتياطي ينافس نظيره في الشرق الأوسط، وفي الإكوادور وغيرها من حقول التجارب التي لعب فيها القراصنة دورهم تذهب 75 % من عائدات البترول للشركات الأمريكية بينما

تحصل الدولة محل التجربة على النسبة الباقية، التي يـذهب 75 % منهـا لسـداد الـديون الخارجية والمصروفات الحكوميـة، والمحصـلة أنـه لا يتبقـى سـوى 2.5 % لـبرامج الصـحة والتعليم ودعم الفقراء.

❖ ليس البترول وحده هو هدف الاغتيال الاقتصادي للأمم، ففي المجـال الزراعـي ظهرت شركات هيمنة عالمية، مثل شركة الفواكه المتحدة «يونايتد فروت» الأمريكيـة التـي صارت من القوى المسيطرة عـلى أمريكـا الوسـطى بمـا لهـا مـن مـزارع كـبرى في كولومبيـا ونيكارجوا وكوستاريكا وجامايكا وسانت دومينجو وجـواتيمالا وبـنما. وحـين حـاول بعـض الزعماء مواجهة الاحتكار الزراعي لهذه الشركة قامت الـ «سي. أي. إيـه» بتـدبير عمليـات انقلاب ضدهم جاءت برؤساء موالين حافظوا على مصالح تلك الشركات.

❖ لم يقف الأمـر عنـد مسـتوى الانقلابـات العسـكرية المدعومـة أمريكيـا بـل تجاوز ذلك إلى الغزو والإنزال العسكري، على نحو ما جـرى في عـدة دول في مقـدمتها العراق وبنما. وخلال الغزو لم تـدخر القـوات الأمريكيـة جهـدا في حـرق المـدن وقتـل الآلاف من الأطفال والمدنيين الأبرياء وتشريـد السـكان. وفي حالـة مثـل العـراق يؤكـد المؤلف أن أهميته لا تقـتصر عـلى البـترول، فهنـاك الميـاه والواجهـة البحريـة والموقـع الاستراتيجي والسوق الواسعة لبيع التكنولوجيا الأمريكية. ولقد بات واضـحاً منـذ عـام 1989 للنخبة الأمريكية التي ساندت صدام حسين في حربه ضد إيران أنه لن يسـير في السيناريو الاقتصادي المرسوم له، ومن ثم لقي عقابه القاسي، ليكون عبرة للجيران عـلى هذا النحو من الأمثلة الموجعة الكاشفة للأسرار يمضي بنا الكتاب من قارة لأخرى ومـن بلد لبلد السعودية إيران بنما الاكوادور كولومبيا متسلحا بالأدلة والوثـائق والمقـابلات

والسجلات المنشورة حديثا ليحقق عدة أهداف في وقت واحد، ليوضح ما يجري في الخفاء لإخضاع الدول والشعوب.

يتضح مما سبق الدور الخفي للمؤسسات المالية الدولية والتحالفات الإستراتيجية بين هذه المؤسسات والأجهزة الاستخباراتية للدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات من اجل الهيمنه سياسيا واقتصاديا علي الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية منها بصفة خاصة، والعمل علي استمرار فقر هذه الدول وعدم النهوض من كبوتها، وفرض عليها العديد من الاتفاقيات مثل الجات بهدف إخضاع هذه الدول وترسيخ مبدأ التخصص الدولي حيث تستمر الفجوة بين الدول المتقدمة التي تصدر المنتجات الصناعية غالية الثمن ودول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية تخصص للمواد الخام والسلع الزراعية رخيصة الثمن .

المبحث الرابع

اثر سياسات صندوق النقد الدولي

على مصر و بعض الدول العربية

تمهيد

بعد ما استعرضنا سياسات البنك الدولي وصـندوق النقـد الـدولي في الـدول الناميـة وتوقع آثارها السلبية، وشهادة احد قراصنة القروض للدور الخفي لهذه المؤسسـات نثبـت بالتجربة والواقع العملي اثر هذه السياسات علي مصر كأحد الدول التي التزمـت بتطبيـق هـذه السياسـات وتركيـا وماليزيـا كمثـال للـدول التـي رفضـت الاستسـلام لكافـة شروط وتعليمات هذه المؤسسات واعتمدت علي مواردها الذاتية .

علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي

تعتبر مصر مـن الـدول المؤسسـة لصـندوق النقـد الـدولي عـام 1945، وقـد بلغـت حصتها وقت التأسيس ما يعادل 45 مليون دولار. ولكنها رفعت أكـثر مـن مـرة تمشـياً مـع الزيادات العامة في حصص الأعضاء التي يقررها الصندوق دورياً، وقـد حصـلت مصر عـلى موارد من الصندوق لتمويل عجز ميزان المدفوعات.

وفي مايو عام 1962 وقعت مصر أول أتفاق للتثبيت مع الصندوق، وكان ذلك في أعقـاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيلة البلاد مـن النقـد الأجنبـي عـام 1961، وبمقـتضى هـذا الاتفاق يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها 20 مليون جنيه إسترليني وفي مقابل ذلك ألتزمـت الحكومة المصرية بتخفـيض الجنيـه المصري مـن 2.24 دولار إلى 2.30 دولار للجنيـه مـع توحيـد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين مـن الطلبـة

للخارج، كما تضمن الاتفاق أيضاً رفع أسعار الفائدة المحلية وإتباع سياسة تقشفية.

على أن المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بـدأت مـع منتصـف السبعينات، ففي مايو 1974، بدأ صندوق النقد الـدولي دوره في تكييـف الإقتصـاد المصري في حقبة الإنفتاح، وتزامن ذلك مع بدء تدشين سياسة "الإنفتاح" إقتصادياً بموجب القـانون 43 لسنة 1974. ففي البدء، تدخل الصندوق في الإقتصاد المصري من خلال مسلك الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض، فقد أشار تقرير البعثة التـي زارت القاهرة وقتها إلى العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات ونصـح بـأن الأمـر يتطلـب "إصلاحاً" جذرياً للقطاع الخارجي ليكون مدخلاً للإصـلاح الإقتصـادي و"بالتحديـد" طلبـت البعثة أن يتسع نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبـي إتسـاعاً كبـيراً كخطـوة رئيسـية نحـو إنشاء سعر معدل وحيد للصرف عند مستوي واقعي، وإعادة هيكلـة الأسـعار في قطاعـات التجارة الداخلية والخارجية.

كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمي "المجموعة الإستشارية لمصر" وهـي تكتـل من الدائنين"، ومقدمي المساعدات، الغرض منه فرض سياسات وأولويات إقتصادية معينـة مقابـل تقـديم المـوارد الماليـة. وقـد لعـب صـندوق النقـد الـدولي دوراً بـارزاً في مـداولات وإجتماعـات المجموعـة الإستشـارية لمصر وقـد طالـب الصـندوق مصر بضرورة إتخـاذ "خطوات جادة للإصلاح الإقتصادي" وتمثلت استجابة مصر لهذه المطالب في خطابي النوايـا اللذين قدمتهما للصندوق في مايو 1976 ويونيو 1978. كـما أقـتضى الأمـر أيضـا اسـتئناف المشـاورات السـنوية طبقـاً للـمادة الرابعـة مـن اتفاقيـة الصـندوق، وتعيـين ممثـل مقـيم للصندوق في مصر. ويمكن رصد عملية التكييف التي أخضع صندوق النقد، الاقتصـاد المصري

لها من خلال استعراض خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة في مصر لصندوق النقد. وقراءة خطابي النوايا (76 – 1978) تفصح عن الآليات الآتية:

(أ) تفضيل الزراعة على الصناعة. (ب) تفضيل القطاع الخاص على العام.

(ج) تفضيل الأجنبي على الوطني. (د) تفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.

(هـ) تغليب قوى السوق على التخطيط.

وفيما يلي عرض بخطابات النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولي:

1- خطاب النوايا لعام 1976:

صدر هذا الخطاب في مايو 1976. ويتضمن الخطاب برنامجاً "للإصلاح الإقتصادي" مدته سنة واحدة في إطار ترتيب مساندة من الصندوق بمبلغ 125 مليون من وحدات السحب الخاصة (قيمة الوحدة 1.2 دولار أمريكي).

يحتوي الخطاب على إجراءات في مجالات إصلاح نظام الصرف وسياسة التجارة الخارجية وتحديد المعاملات الداخلية واللامركزية والسياسة المالية والسياسة النقدية والإئتمانية وسياسة الدين الخارجي والمتأخرات. ومن إجراءات احتواء الإنفاق الجاري، تخفيض تكاليف دعم المواد الغذائية بأكثر من 100 مليون جنيه مقابل منح علاوة لنفقة المعيشة لذوي الدخل المحدود قدرها 30 مليون جنيه.. فضلاً عن توقع ضرورة منح زيادة أخرى في الأجور في أواخر السنة

كما أن مصر ملتزمة بنص الفقرة 22 من خطاب النوايا بالإستجابة لطلب المدير المنتدب للصندوق بالتشاور متي رأي ذلك. وجدير بالذكر في هذا المقام أن السياسات الإقتصادية التي طبقت وفقاً لهذا البرنامج وطبقاً لما ورد في خطاب

النوايا (1976) كانت السبب الرئيس في إنتفاضة الشعب المصري في 18 و19 يناير 1977.

2- خطاب النوايا لعام 1978:

صدر هذا الخطاب في يونيو 1978 وهو يتضمن الحصول على تسهيل ممتد تبلغ قيمته 600 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتنفيذ برنامجاً للإصلاح الهيكلي مدته ثلاث سنوات تغطي الفترة من 1979 – 1981. ويقوم الإصلاح الهيكلي المتضمن في هذا الخطاب على دعائم أربع هي: القضاء على الإختلال بين الأسعار والنفقات، وتخفيض الدعم، وتشجيع الزراعة، وإطلاق حرية مشروعات القطاع العام في إستئجار العمال.

وإذا كان عام 1974، 1975 يمثلان بدء تكييف صندوق النقد للإقتصاد المصري مع بدء تدشين سياسة " الباب المفتوح "، فإن الفترة من عام 1976 إلى عام 1987 قد شهدت تغلغل صندوق النقد عبر مسالكه الثلاثة معاً : الإقراض لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، ضمان تدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية، والتدخل لإعادة جدولة الديون بعد تفاقم متأخرات القروض والفوائد.

تضافرت عوامل الأزمة الإقتصادية الحادة بملامحها المختلفة، ودخلت في مفاوضات مضنية مع رئيس بعثة الصندوق في مايو 1986 من أجل التوصل إلى إتفاق مع الصندوق يمكّنها من الحصول على مزيد من القروض من ناحية ويمهد لها الطريق لإعادة جدولة ديون باريس من ناحية أخرى. وقد وقعت حكومة مصر في مايو 1987 إتفاق مساندة مدته 18 شهراً مع الصندوق بعد أن أستكملت المفاوضات حول " مسودة خطابه النوايا " في فبراير 1987.

3- خطاب نوايا 1987

في فبراير 1987، أستكملت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي حول " مسودة خطاب النوايا ". وتشير مقدمة مسودة الخطاب، إلى أن الحكومة إستهدفت من خلال برنامجها للإصلاح الإقتصادي:

- والتحكم في التضخم من خلال تخفيضات فعالة في الإنفاق الحكومي مع زيادة إيرادات الدولة.
- زيادة دور آليات السوق وإعطاء دور متزايد لجهاز الأثمان في الإقتصاد.
- علاج العجز في ميزان المدفوعات عن طريق ترشيد واردات السلع الإستهلاكية وتشجيع الصادرات.
- تقليل التعدد في أسعار صرف الجنيه وتقليل عدد السلع المدعمة من الدولة وزيادة أسعار البنزين والتعريفة الجمركية الجديدة.
- زيادة تدريجية في أسعار الفائدة على الودائع بالبنوك وزيادة المدخرات ".
- وفي السياسة المالية خفض العجز في ميزانية الدولة من خلال خفض عدد السلع المدعمة بواسطة الدولة، وخفض نسبته إلى الإنفاق العام للدولة في الميزانية، والتحكم في الإنفاق الإستثماري للحكومة من خلال تشجيع القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب من خلال الإصلاح الضريبي، وتحرير أسعار المحاصيل الزراعية وزيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء لتقريب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية.

وبحصول مصر على شهادة الصندوق فإنها تمكنت من التفاوض مع أعضاء نادي باريس (مايو – يوليو 1987) والحصول على موافقتهم على إعادة جدولة ديونها المقدرة ب 12 بليون دولار، كما تمكنت من الحصول على 500 مليون دولار في صورة قروض غربية.

ومع نهاية الثمانينات إحتاجت مصر مرة أخرى شهادة صندوق النقد الدولي لتذهب بها إلى نادي باريس لجدولة ديونها. وضغطت الدول المقدمة للمساعدات من أجل دفع مصر إلى عقد إتفاق مع صندوق النقد الدولي بالشروط التي يراها ملائمة، فعلي سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بتجميد المعونة النقدية عن عامي 88 – 1989 والبالغة 230 مليون دولار (115 عن كل عام)، والتي قررت عام 1987 تخصيصها بغرض تحقيق الإستقرار الإقتصادي في مصر وتشجيع الإصلاح ومواجهة أزمة المدفوعات.

وفيما يلي تلخيص بسياسات أو روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

أولاً: المجال الضريبي

- تخفيض الضرائب علي الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص.
- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول.
- تقديم تيسيرات جمركية علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية.

لقد كانت السياسة الضريبية في الفترة السابقة في مصر طبقا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية عند طريق توسيع قاعدة المجتمع الضريبي بحيث يغطي أكبر قدر من المولين بصرف النظر علي ظروف معيشتهم وتميز طبقة رجال الأعمال ويتضح ذلك في العناصر الآتية:

- تخفيض سعر الضريبة علي الدخل
- الحد الأقصى للضريبة 20% سعر الضريبة موحد لمن يكون دخلة 20000 عن من يكون دخلة مليون جنية أو أكثر.
- استحداث الضريبة العامة علي المبيعات التي لا تفرق بين غني وفقير

- استحداث الضريبة العقارية

إن النظـام الضريبـي المصري بعـد الإصـلاح الاقتصـادي اخفـق في تحقيـق العدالـة الاجتماعية بل علي العكس ساهم في ارتفاع سوء توزيع الـدخول بـين المـواطنين المصريـين، وقام بتدعيم الطبقة الرأسمالية علي حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة مـن خـلال توسـيع قاعدة الضريبة لتشمل جميع أفراد الشعب بصرف النظر عن حاجاتهم وظروفهم المعيشية وتخفيض أسعار الضريبة العليا وفرض ضرائب غير مباشرة لا تفرق بين الغني والفقير .

ثانياً: تخفيض قيمة العملة

الدعوة إلى السماح بخفض قيمة الجنيه ربمـا تسـتند إلى عـدد مـن الحجـج، أهمهـا الرغبة في زيادة الصادرات وتقلـيص الـواردات، ومـن ثـم تحسـين وضـع الميـزان التجـاري، وتشجيع السياحة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التـدفق إلى الاقتصـاد المصري، وبالتـالي تخفيف الضغوط في سوق النقد الأجنبي، وهـذه الحجـج لم تتحقـق عنـدما خفضـت مصر سعر الجنية مقابل الدولار الأمريكي وكان المواطن البسيط والطبقة المتوسطة هي من دفع الثمن لذلك ونستعرض كل سبب والرد عليه من خلال الواقع الاقتصادي:

1- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تحسين موقف الميزان التجاري؟ يرتبط بشروط ارتفاع مرونات الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات، فضـلا عـن ضرورة أن يصاحب ذلك ارتفاع قدرة العرض المحلي من السلع عـلى الاسـتجابة للتزايـد في الطلـب عـلى الصادرات مع تخفـيض قيمـة العملـة، مـن الواقـع العمـلي نجـد أن اسـتجابة الصـادرات لتخفيض قيمة الجنيه تعد محدودة جدا، وأن التخفيضـات الجوهريـة للجنيـه المصري في 1979 – 1989 – 1991 – 2001 -2003 لم يصاحبها تطور يـذكر في نمـو الصـادرات، وكـذلك

فأن ضعف الجنيه لـن يـؤدي إلى النتيجـة التـي يتوقعهـا المراقبـون بالنسـبة للـواردات؛ إذ يلاحـظ ضـعف اسـتجابة الـواردات بصـورة واضـحة لتخفـيض قيمـة الجنيـه المصري، وأن العكس هو المتوقع، حيث سترتفع قيمة فاتورة الواردات (بالجنيه المصري)، وهـي مشـكلة كبيرة بالنسبة لدولة مثل مصر تستورد جانبا كبيرا من المدخلات من المـواد الخـام والسـلع الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج، ومعظم السلع الرأسمالية من الخارج، وهو ما يعنـي أن خفض قيمة العملة لا محالة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا من جانب، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج مـن جانـب آخر. محصلة ما تقدم هو أن تخفيض قيمـة الجنيـه لـن يـؤدي إلى تحسـين وضـع الميـزان التجاري بقدر ما ستؤدي إلى المزيد من التضخم في الأسعار.

وفقا لمحضر [1] اجـتماع رسـمي مـؤرخ في 8 ينـاير 2003 بـين يوسـف بطـرس غـالي وديفيد وولش السفير الأمريكي بالقاهرة وقبل 20 يوم من قرار تحرير سعر الصرف، طلـب السفير من الوزير حل مشكلة الصرف في مقابل إنجـاح زيـارة جـمال مبـارك إلى أمريكـا في نفس الفترة، وارتفع سعر الصرف إلى 6.5 جنية مصري مقابل الدولار.

وفيما يلي بيان بالعجز التجاري قبل وبعد تخفيض قيمة الجنية المصري: مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات السلعية	4.7	4.1	4.7	6.2	7.7	10.6
الواردات السلعية	14.1	12.6	12.5	10.9	12.9	19.8
حجم التجارة	18.8	16.7	17.2	17.1	20.6	30.5
العجز التجاري	9.4	8.5	7.8	4.8	5.2	9.2

(1) صوت الأمة العدد 234 الصادر في 23-5-2005 .

والـذي يلاحـظ عـدم تـأثر الصـادرات والعجـز التجـاري بـالتغير في أسـعار الصرف وتخفيض الجنية المصري أي أن الموطن الفقير والطبقة المتوسطة هـي التـي تحملـت الأثـر فقط.

2- هل يؤدي تخفيض قيمة الجنيه المصري إلى تشجيع السياحة؟ من ناحية أخـرى، فإن مصر، للأسف الشديد، على الرغم من امتلاكها أكبر مخـزون في العـالم مـن آثـار العـالم القديم، وشواطئها الطويلة جدا على سواحل البحـر الأحمـر والمتوسـط، ومناخهـا المعتـدل نسبيا، خصوصا في الشتاء، ألا أن الترتيب الدولي لمصر في المـؤشر العـالمي للسـفر والسـياحة يعد متواضعا، بل ربما يدهش البعض إذا علم أنه وفقا للتقرير الأخير في 2011 فإنـه، فـيما عدا الكويت، فإن دول مجلس التعاون تحتل ترتيبا دوليا أفضل مـن مصر في هـذا المـؤشر، حيث تحتل الإمارات المركـز 30، والبحـرين 40، وقطـر 42، وعـمان 61، والمملكـة العربيـة السعودية 62، بينما تحتل مصر المركز الـ 75، وأخيرا الكويت 95، وذلك من بين 139 دولـة يشملها التقرير.

وفيما يلي بيان بتطور أعداد السائحين خلال الفترة من 2000 إلى 2009: مليون سائح

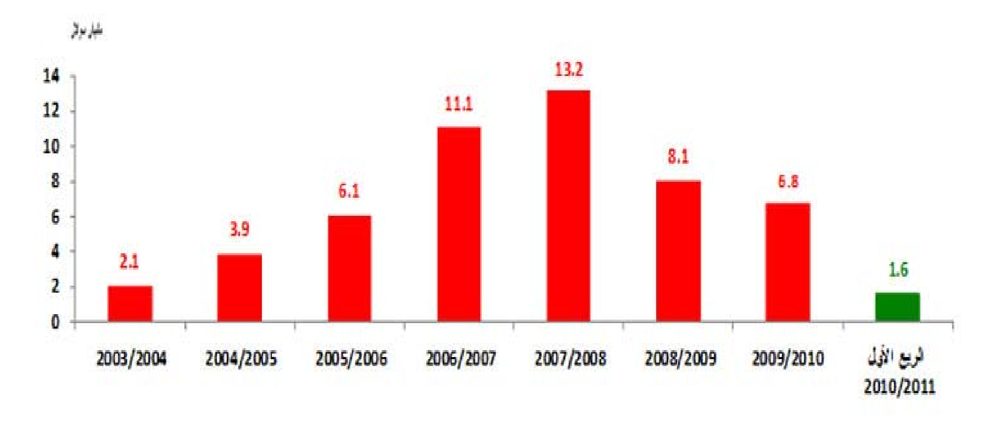
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السائحين	5.1	4.6	5.5	6.0	7.3	8.6	9.2	11.1	12.8	12.1

من الجدول السابق يتضح عدم تأثر انخفاض قيمة العملة علي إعداد السائحين الوافـدين لمصر.

3-هل يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جـذب الاسـتثمار الأجنبـي؟ هنـاك العديد من العوامل التي تؤثر علي الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية مثـل حجـم السـوق والقـوة الشرائيـة فيـه ونوعيـة بيئـة الأعـمال واسـتقرار القـوانين

ومستويات الضرائب، وغير ذلك من العوامل التي تلعب دورا حاسـما في هـذه التـدفقات، أما بالنسبة لتخفيض قيمـة العملـة، فإنـه يخلـق ميـزة للشركـات الأجنبيـة، حيـث تصـبح تكاليف الإنتاج، بصفة خاصة الأجور، رخيصة نسبيا في الدولة التي حـدث فيهـا التخفـيض، هذا طبعا بشرط ألا يترتب على التخفيض ارتفاع الضغوط التضخمية، غـير أنـه مـن ناحيـة أخرى، يلعب استقرار معدل الصرف الأجنبـي دورا مهـما أيضـا في هـذه التـدفقات، وكلـما ارتفعت درجة عدم استقرار معدل الصرف كلما ازدادت درجة عدم التأكد المصاحبة لقـرار الاستثمار، وهو ما يؤثر بصورة سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي شـكل يوضـح الاسـتثمارات الأجنبيـة الـواردة لمصر خـلال الفـترة مـن 2004 إلى 2010: مليون دولار



يلاحظ من الجدول السابق عدم تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتغير في قيمـة العملة خلال الفترة من 2004 إلى 2010

بالإضافة إلى فشل الحجج في تخفيض قيمة العملـة فـان هنـاك العديـد مـن الآثار السلبية التي ترتبط بانخفـاض قيمـة العملـة مثـل: ارتفـاع معـدل التضـخم، وانخفاض مستوي المعيشة وبخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة وكلما ازدادت الآثـار التضخمية الناجمة عن التخفيض في قيمة العملة قـل الأثـر التصـحيحي للتخفـيض

على الميزان التجـاري. كـذلك، فـإن الإعـلان عـن النيـة في التخفـيض سـيدفع بالعديـد مـن المضاربين في مصر والخارج إلى المضاربة على الجنيه، وهو ما سيرفع قيمة الدولار في السوق المصري ويؤدي إلى تدهور قيمته حتى قبل أن تتم عملية التخفيض بالفعـل، ومـما لا شـك فيه أن مثل هذه المضاربات الضارة ستحدث آثارا سلبية في سوق النقد الأجنبي.

وأخيرا، فإنه من المتوقع مع تخفيض قيمـة الجنيـه ضـعف الإقبـال عـلى الاحتفـاظ بالمودعات بالعملة المحلية؛ نظرا لتراجع قيمتهـا مـع التخفـيض التـدريجي لقيمـة الجنيـه، وتزايد الإقبال على المودعات بالعملات الأجنبية مثل الدولار واليورو، وهو ما يطلـق عليـه إحلال العملة، الأمر الذي سيلقي بضغوط إضافية على معدل الصرف مع تزايد الطلب على عمليات إحلال العملة والتخلص من المودعات بالجنيه المصري وهذا ما حدث في مصر بعد تخفيض قيمة العملة.

3- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم

تتمثل تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الأسعار وفق العـرض والطلب وإلغاء الدعم وفق الوسائل التالية:

- منع الرقابة علي الأسعار، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير المنتجات
- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة
- تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية سواء الإلغاء الكلي لهذا الدعم مـرة واحدة
- رفع أسعار مواد الطاقـة وبخاصـة مـواد الطاقـة التـي تسـتخدم في أغـراض الاسـتهلاك العائلي ومساواتها بالأسعار العالمية لها

شدد برنارد فونك ـ[1] ممثل البنك الدولي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ علي ضرورة تخفيض الدعم في مصر وترشيده، مشيراً إلي أن هناك خسارة كبيرة للموارد الموجهة للدعم ويمكن تحقيق نفس الهدف بموارد أقل.

وأضاف أن البنك الدولي يعد ورقة حول تخفيض دعم الوقود والطاقة وترشيد استهلاكهم سيتم عرضها قريباً علي الحكومة المصرية، فضلاً عن إعداد تقرير لدراسة إنتاج الخبز البلدي والخيارات السياسية المطروحة لتقليل إنتاج بعض الأفران.

وذكر التقرير الذي عرضته الدكتورة شيرين الشواربي ـ الباحثة في مجال خفض الفقر بالبنك الدولي ـ أن 45% من إجمالي الدعم يذهب لأغني 60% في مصر، مشيرة إلي أنه يمكن توفير دعم بنسبة 63% لصالح الفقراء.

وكشف عن تسرب الخبز البلدي بنسبة 31% خلال هذا العام، فيما بلغت نسبة التسرب في البطاقات التموينية 26%، مشيراً إلي أن نسبة الفاقد في الدقيق مازالت كبيرة، حيث تمثل نسبة الفاقد ثلث حجم الدقيق المدعم.

وقال إن تكلفة الدعم المسرب بلغت وفقاً للعام المالي 2009/2008 حوالي 5،5 مليار جنيه يمثل القمح النسبة الكبرى منه بنسبة 61%، يليه الزيت بنسبة 18%.

وأوضح التقرير أن محافظات الصعيد وهي من المحافظات الأكثر فقرا في مصر هي الأقل استفادة من الدعم تليها محافظات الوجه البحري، مشيراً إلي أن

---

(1) Source forum.alnel.Com : http://forum.alnel.com/thread-11972.html

بُعد القاهرة تماماً عن عدم الاستفادة لاستحواذها علي الجزء الأكبر مـن الـدعم، ولفـت إلي حصول الأغنياء علي الجزء الأكبر من الدعم عن الفقراء.

و أعلن وزير المالية السابق سمير رضوان[1] إن مخصصات الـدعم وصـلت إلى 33% من قيمة الموازنة المصرية الأولى بعد ثورة 25 يناير وأن 75% من هـذا الـدعم لا يصـل إلى من يستحق، من أصل 490.6 مليار جنيه هي قيمة الإنفاق في الموازنـة الجديـدة 2011 – 2012 على مدى 12 شهراً ابتداء من يوليو/ تموز يستحوذ "بند" الدعم على نحو 137 مليار جنيه، منها نحو 95.5 مليار جنيه لدعم الوقود، أكد الخبراء أنه ـ هذا الدعم ـ يذهب دائما إلى من لا يستحق وفي حاجة إلى ترشيد.

وعن تفاصيل الدعم فقد تم تخصيص نحو 1.5 مليار جنيه لدعم إسكان محـدودي الدخل بزيادة 250 مليون جنيه عن متوقع العام الجاري و 850 مليون جنيه لدعم الركاب وأكثر من 420 مليون جنيه لدعم الأدوية وذلك بخلاف مبلغ 3.5 مليار جنيه لدعم العـلاج المجاني على نفقة الدولة، فيما بلغـت جملـة مخصصـات دعـم المـواد البترولـية في الموازنـة العامة للدولة بلغت 95.5 مليار جنيه.

ولا شك أن تخفيض الـدعم أو إلغائـه يكـون تـأثيره الأكـبر عـلي الطبقـة المتوسـطة والفقـيرة في مصر وزيـادة الأعبـاء عليهـا وكـذلك يـؤدي إلغـاء الـدعم المقـدم مـن الدولـة للمنتجين والمصدرين إلى تعزيز سيطرة الرأسمالية الدولية عـلي السـوق المحـلي بعـد طـرد المنتجين المحليين الذين يكونوا غير قادرين علي المنافسة أما بإلغاء الدعم أو زيـادة أسـعار المدخلات من مواد خام وأسعار طاقـة وخـدمات وبالتـالي ارتفـاع أسـعار إنتـاجهم وعـدم القدرة علي المنافسة الخارجية والخروج من السـوق، والمطلـوب لـيس إلغـاء الـدعم لكـن إعادة تقنينه وترشيده ليصل إلى من يستحق.

(1) http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=478959

4- الخصخصة (بيع القطاع العام)

يمكن تعريف عملية الخصخصة[1] بأنها العملية التي تنتج عن بيع الشركات المملوكة للدولة كاملة أو بيع حصص كبيرة منها إلى المستثمرين من القطاع الخاص سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب .وعلى الرغم من أن بيع الشركات المملوكة للدولة هو أكثر أشكال الخصخصة شيوعًا، فإن الحكومات بإمكانها خصخصة الأراضي) خصخصت بعض الدول الآسيوية الموانئ (أو الإسكان) الأمر الذي تم في بريطانيا وبعض الدول الأخرى (أو حتى الخدمات) مثل الحال في بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، التي خصخصت التعليم وإنشاء الطرق وجمع القمامة وغيرها من الخدمات عن طريق إسناد تنفيذها إلى شركات خاصة.(ومن المهم فهم المنطق الذي يحرك عملية الخصخصة – ألا وهو عدم وجود حدود لما يمكن للحكومات تنفيذه، بالإضافة إلى أن بعض المشروعات وعلى الأخص الصناعية منها يمكن للقطاع الخاص التعامل معها بصورة أكفأ.

وفيما يلي الأساليب السبعة المتبعة لتنفيذ الخصخصة:

البيع العام لأسهم الشركات المملوكة للدولة : على الرغم من صعوبة الطرح العام للأسهم وتكلفته العالية في الدول التي تعاني من أسواق المال الضعيفة، فإن الحملات الإعلامية واسعة النطاق يمكنها تخطي هذه العقبة.

البيع الخاص لأسهم الشركات المملوكة للدولة : يعد هذا النوع من الخصخصة أكثر الأنواع شيوعًا ويتم من خلال عملية للمزايدة التنافسية بغرض تجنب مشاكل الفساد والمحاباة .فقد أثير الجدل حول عمليات الخصخصة في

(1) خصخصة الشركات المملوكة للدولة – مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة،
www.cipe-arabia.org

المكسيك نتيجة للادعاءات القائلة بأن الشركات بيعت لأصدقاء أعضاء الحزب الحاكم بأسعار مخفضة .وقد أثيرت نفس الادعاءات حول الخصخصة في روسيا نتيجة لنقص الشفافية.

الاستثمار الجديد في الشركات المملوكة للدولة :لا يعتبر مناصرو الخصخصة التامة هذا النوع شك لأمن أشكال الخصخصة، حيث تحتفظ الحكومة بالنصيب الأكبر في الشركة، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار مما ينعكس سلبًا على نجاح الشركة في المستقبل . يمكن إجراء الاستثمار الجديد إما بطرح الأسهم للبيع العام أو عن طريق البيع الخاص.

بيع أصول الشركات المملوكة للدولة :يعمل هذا الأسلوب على تسييل الشركة وسداد أية ديون متعلقة عليها .ثم يتم وضع الأصول في مجموعات بعد ذلك لبيعها للمستثمرين ولكن بسعر أقل من قيمتها قبل تسييلها .عادة ما يتم تنفيذ هذا الأسلوب عند وجود أمل في إنقاذ الشركة بإعادة هيكلتها داخليًا.اعتمدت بولندا اعتمادًا كبيرًا على هذا الأسلوب في خصخصة قطاعها الصناعي.

بيع عناصر الشركات المملوكة للدولة : يتم بيع الأجزاء الرابحة من الشركة بشكل منفرد، في العديد من الدول ذات النظم الاقتصادية المركزية توجد شركات قابضة كبيرة تتكون من أنواع مختلفة من المنشآت، لذا يتعين تقسيم هذه الشركات القابضة وإعادة تجميعها قبل تنفيذ أي أسلوب آخر من أساليب الخصخصة.

شراء الموظفين/المديرين للشركة المملوكة للدولة : من أكثر أساليب الخصخصة شيوعًا ذلك الذي يقوم على برنامج تمليك الأسهم للموظفين، حيث تتكون شركة جديدة من عدد من الموظفين الذين يشتركوا بمواردهم ويقترضوا أموال جديدة، على أن تشتري الشركة الجديدة الشركة القائمة المملوكة للدولة،

بحيث تصبح الشركة الجديدة شركة خاصة .نجح هذا البرنامج في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للحوافز الضريبية الخاصة التي يتمتع بها .استخدم هذا البرنامج كوسيلة من وسائل الحماية من أشكال الاستيلاء العنيفة أو من أجل الحد من البطالة عندما يكون البديل هو تسييل أصول الشركة.

تأجير تشغيل الشركات المملوكة للدولة : وهو الأسلوب القائم على تأجير الشركة المملوكة للدولة إلى شركة أخرى خاصة أو إبرام عقد إدارة بين الشركة العامة وأخرى خاصة، مع بقاء ملكية الشركة الفعلية وأصولها وخصومها في حوزة الحكومة .غير أن هذا الأسلوب الذي اتبعته عدد من الدول الإفريقية له أوجه قصور على المدى البعيد .ففي ساحل العاج على سبيل المثال حسنت الإدارة الخاصة من كفاءة توفير المياه، غير أن هذا التقدم كان مؤقت لأن الحكومة استمرت في إدارة الاستثمار مع الاحتفاظ بسياسيات تسعيرية تميزية .وبشكل عام عند الدخول في عقد إدارة مع الحكومة لا تتمتع الشركة التي تدير المنشأة بسيطرة حقيقية لأن الحكومة تملي الشروط التي تعمل شركة الإدارة بموجبها.

الخصخصة في مصر

يعد برنامج الخصخصة في مصر أحد أركان عملية الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، الذي جاء مع سعي الدولة نحو اللحاق بركب التغيرات العالمية .بدأ برنامج الخصخصة نتيجة لاشتراط صندوق النقد الدولي مقابل تقديم قرض لمصر سنة .1991

وهنا لابد أن نذكر أنه وفي عام 1991 كان المطروح للبيع 314 شركة الرابح منها أي التي كانت تحقق أرباحا ومع ذلك تم عرضها للبيع 254 بينما الخاسر منها لم يتجاوز الـ60 شركة.بدأت الحكومة بطرح 316 شركة للخصخصة كان العدد الأكبر منها يتمتع بتحقيق الأرباح. ومع حلول سنة 2003

كانت قد تمت خصخصة 133 شركة كاملة وخصخصة ٥٥ بشكل جـزئي، كـما %) حققـت حصيلة الخصخصة 4.3 مليار دولار أمريكي .ذهبت أغلب هـذه الحصـيلة إلى وزارة الماليـة في حين ذهبت 18 % منها إلى المعاشات المبكرة وما يزيد على 30 % منها إلى تسوية ديون الشركات المملوكة للدولة في حين ذهبت 5 %منها إلى إعادة الهيكلة.

اتبعت الحكومة عدد من أساليب الخصخصة :تمت خصخصة 28 % مـن الشركـات عن طريق طرح أسهمها في البورصة، وبيعت 22 % من الشركـات إلى مسـتثمر كبـير، كـما تمت خصخصة 26 % من الشركات بالبيع إلى اتحاد مساهمين من الموظفين، في حـين تمـت خصخصة 24 % بتسييل الأصول /إشهار الإفلاس وبيع هذه الأصول لاحقًـا .في حالـة البيـع للاتحادات وبعد تقييم لجنـة الخصخصـة الوزاريـة كانـت هـذه الاتحـادات تحصـل عـلى خصومات وصلت في بعض الأحيان إلى 20 % والسداد الآجل على مـدار عشر سـنوات .وفي حالة الخصخصة الجزئية استخدمت الحكومة أسلوب عقود الإيجار التي سمحت للقطـاع الخاص بإدارة الشركات التي ظلت مملوكة للدولة، وقد تم إتبـاع هـذا الأسـلوب في حالـة الشركات الضعيفة التي كانت تعاني من الخسارة وصعب العثور على مستثمرين لشرائهـا . وفي هذه الحالات استمر القطاع الخاص في إدارة الشركة حتى انتهاء العقد، وبعـد انتهائـه كان المؤجر يمنح خيار شراء الشركة.

تعدد أوجه الفسـاد الـذي خلفتـه الحكومـة السـابقة التـي سرقـت ونهبـت أمـوال المصريين، بطرق غير مشروعة وأحيانا بوسائل مشروعة وقانونية اخفت خلفها سرقة ونهب لأموال المصريين.

الخصخصة كانت أبرز السبل القانونية التي سلكتها الحكومة السابقة للاستيلاء علي المال العام، مما أدي إلي ضياع ما يقرب من 98 شركة وبيعها بأبخس الأسعار..

ولعل أبرز الشركات التي بيعت بأقل من ثمنها ما يلي:

1- شركة "النشا والجلوكوز" التي كانت فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وتم خصخصتها عام 2003 وبيعت بمبلغ 160 مليون جنيه دفع منها 126 مليون جنيه، رغم أن أصولها تزيد علي 400 مليون جنيه، أصول الشركة مصنعان أحدهما بمنطقة طرة البلد علي كورنيش النيل مساحتها 8 أفدنة سعر المتر يساوي 12.5 ألف جنية, والآخر بمنطقة مسطرد مساحته 14 فدانا ومخازن بالإسكندرية وبولاق بالإضافة إلى شقق [(1)].

2- الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية إلي أنها أنشئت عام 1960بهدف تطوير معدات الاتصال في مصر، وقد خضعت لسلطة الدولة حتى عام 2000 وظلت تمثل دعما دائما لميزانية الدولة بما تحققه من وفورات وأرباح وصلت إلي ما يقرب من 30 مليون جنيه، وكانت نسبة التصنيع المحلي تمثل 80% من إنتاجها وكان للشركة إسهام في التطوير الدائم لمهمات القوات المسلحة في السلم والحرب.

وفي إطار الخصخصة قامت شركة الصناعات الهندسية ببيع 90% من إجمالي أسهم الشركة لمستثمر رئيسي أو مجموعة من المستثمرين مع تخصيص نسبة 10% لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة [(2)].

(1) جريدة اليوم السابع، 10 مارس سنة 2011

www.youm7.com/News.asp?NewsID=366772&SecID=274&IssueID=158

(2)"خصخصة الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية وفساد نظام مبارك "، مركز حلوان للمحاماة والاستشارات القانونية.

http://legal.maktoobblog.com/1383667/quicktel/

3- شركة بيسي كولا تم بيعها بمبلغ 158 مليون جنية مصري بشرط قيام المستثمر باستثمار 180 مليون جنية خلال السنوات الخمس التالية في عام 1994 علي الرغم بان ثمن مصنعين فقط (المنيا، بورسعيد) بمبلغ 150 مليون جنية فكيف تباع 8 مصانع بها 18 خط إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط وليس ذلك فقط ولكن باع المستثمر الرئيسي حصته لشركة كولا العالمية بمبلغ 400 مليون دولار[1].

4- بنك الإسكندرية، أقام المحامي شحاتة محمد شحاتة مدير المركز المصري للنزاهة والشفافية دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من رئيس الوزراء ووزير الاستثمار طالب فيها ببطلان عقد بيع بنك الإسكندرية إلى مجموعة سان باولو الإيطالية بمقابل 1.6 مليار دولار في الوقت الذي قدر فيه خبراء بنوك القيمة السوقية للبنك ب5.5 مليار دولار، مضيفا أن الحكومة قامت بإعادة هيكلة البنك وتنظيف محفظته من الديون قبل البيع مباشرة وهو ما كلف الدولة 9.11 مليار جنيه وتمت عملية البيع رغم أن البنك كان يحقق مكاسب سنوية وصلت لـ«532» مليون جنيه حسب ميزانية 2005 شحاتة أضاف أن الصفقة شملت بيع 188 فرعا في شتي أنحاء الجمهورية ومساحات كبيرة من الأراضي بالمناطق السكنية في القاهرة والجيزة و كان البنك يسهم في رؤوس أموال «12» مشروعا و«13» صندوقا استثماريا بالبورصة و«154» شركة تعمل في مجالات استثمارية عديدة كما كان يشارك في سندات تصدرها 9 جهات موزعة على بنوك وشركات مختلفة كما تسبب أيضا في الإضرار بمصالح المساهمين من خلال بيع سهم البنك بحوالي «12» دولارا لبنك «سان باولو» في

---

(1)عبد المجيد راشد، النهب المنظم لمصر نموذج الخصخصة،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

حين أن بنك الإسكندرية باع حصته في البنك المصري - الأمريكي التي بلغت حوالي 22% بــ 38 دولار للسهم [1]

5- شركة الـنصر للغلايـات (المراجـل البخاريـة) بمبلـغ 17 مليـون دولار تشـمل الأصول الثابتة والمخزون أيضاً والتي تقدر الأصول الثابتة من مباني وأراضي لها 115 مليـون دولار والشركة من الشركات الإستراتيجية المصرية حيث كانت تنتج أوعية الضغط من طن إلى 12 طن وبسعات تصل الي1300 طن بخار في الساعة بالإضافة إلى إنتـاج مراجـل توليـد الكهرباء وأوعية عازات سائلة ووحدات تنقية مياه الشرب ولتوضيح حجـم الخسـارة مـن بيع هذه الشركة نذكر أن الحكومـة المصريـة تعاقـدت مـع الشركـة المشـتراه عـلي صـناعة علايات ومعدات محطات الكهرباء بمبلغ 650 مليون دولار [2].

6- شركة المصرية للزجاج والتي كانت تحقق أرباح سنوية بمبلـغ 50 مليـون جنيـة بيعت بمبلغ 150 مليون جنية أي أرباح الشركة لمدة ثلاث سنوات متتالية.[3]

7- شركة حديد الدخيلة والتي تحتاج إلى كتب لكشف الفسـاد والتـي تتكـون مـن مدينة صناعية ملحق بها ميناء صناعي وتحتوي علي مصنع الدرفلة الوحيد في مصر بيعـت بمبلغ 4 مليارات جنية في بورصة الأوراق الماليـة أي أربـاح الشركـة في عـامين ولم يـتم دفـع ثمنها إلى الآن .

---

(1) جريدة الدستور المصرية بتاريخ 2011/7/9

http://www.dostor.org/crime/11/july/9/47684

(2) عبد المجيد راشد، المرجع قبل السابق .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80212

(3) عبد المجيد راشد، الخصخصة الخائنة،

http://rashd-karama.maktoobblog.com/156208/

8- شركة النوبارية لإنتاج البذور نوباسيد بيعت في 1999 بمبلغ 103 مليون جنية ولا يساوي هذا المبلغ الخسارة الإستراتيجية حيث حرم الاقتصاد المصري من توفير الاحتياجات من البذور الزراعية القائمة واستنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاجية، وتقدر القيمة الدفترية للشركة حسب ميزانية 1998 بمبلغ 214 مليون جنية[1]

9- صفقة بيع شركة عمر أفندي التي تحولت عملية بيعها إلى فضيحة سياسية بكل المقاييس، تلك الفضيحة التي فجرها المهندس يحيى حسين أحد أعضاء لجنة التقييم التي قيمت الشركة بمبلغ مليار و140 مليون جنيه في حين أصر الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار على بيعها بنصف مليار جنيه، أي بأقل من نصف ما قدرت به، وكما تابعنا كيف سارت الصفقة وكيف انتهت كما قدرها محيي الدين، فأي استثمار هذا وهو لا يعرف إلا البيع وبيع ما لا يملك لا هو ولا نظامه. وأخيرا انتهت الصفقة وتم بيع شركة عمر أفندي للمستثمر السعودي صاحب شركة "أنوال السعودية" بمبلغ 589.5 مليون جنيه وهو مبلغ لا يساوي ثمن الأرض المقام عليها 82 فرعا هي فروع الشركة بمحافظات مصر ولا يساوى ما تملكه الشركة من مخازن وأسطول ضخم للنقل واستراحات وشقق وكانت لجنة التقييم قد قدرت بعض الفروع بما هو أكثر مما عرضه المستثمر السعودي الذي أصر محيي الدين على إتمام الصفقة له

10- شركات الاسمنت حدث ولا حرج وهذه الشركات كلها من الشركات الرابحة.

- شركة اسمنت اسيوط 576 مليون جنية

---

(1) جريدة الشروق، التفاصيل الكاملة لفضيحة بيع شركة النوبارية نوباسيد
http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=416736

- شركة الإسكندرية للاسمنت 209 مليون جنية
- شركة اسمنت بني سويف 143 مليون جنية
- الشركة المصرية للاسمنت مليار و494 مليون جنية
- شركة السويس للاسمنت مليار و144 مليون جنية
- شركة العامرية للاسمنت 134 مليون جنية

تم بيعها والتي تم السيطرة علي سوق الاسمنت المصري هذه السلعة الإستراتيجية من قبل ثلاث شركات –لافارج الفرنسية –سيمور البرتغالية –سيمكس المكسيكية ولم يتبق للحكومة المصرية حصة في السوق إلا 8% من خلال الشركة القومية للاسمنت.

من المسئول عن سعر البيع للمستهلك 750 جنيه للطن، رغم أن تكلفة إنتاجه تقل عن200 جينه فقط؟ والغريب في الأمر حسب البلاغ أن هذه الشركات كانت ومازالت رابحة وهو ما يتطلب التحقيق العاجل في إهدار المال العام، ويكفي القول هنا إن شركة أسمنت أسيوط حققت وفقا للقوائم المالية الأخيرة مبلغا وقدره ، 199 مليون جنيه ، وحققت الإسكندرية للأسمنت 209 ملايين جنيه، وحققت أسمنت بني سويف 341 مليون جنيه، وحققت المصرية للأسمنت مليارا و494 مليونا، وحققت القومية للأسمنت 8 مليون جنيه، أما أسمنت السويس فقد حققت صافي ربح يصل إلي مليار و441مليون جنيه، والعامرية للأسمنت حققت صافي ربح يقدر ب431مليون.

ولم تخسر مصر فقط الأرباح العالية لشركات الاسمنت الذي لم يستطيع أي قطاع في مصر تحقيق هذه الأرباح إلا قطاع البترول ولكنها خسرت أيضا بيع هذه الشركات بأقل من ثمنها علي سبيل المثال:

- شركة اسمنت بورتلاند حلون بيعت بمبلـغ 102 مليـون جينـة مـن أمـوال البنـوك ولكنهـا بيعـت مـن المسـتثمر إلى شركـة القلعـة بمبلـغ 3.6مليـار جنيـة والتـي باعتهـا إلى المجموعة الايطالية بمبلغ 4.6 مليار جينة

- شركة اسمنت أسـيوط بيعـت بمبلـغ 1.3 مليـار جنيـة ولـدي الشركـة مسـتحقات للأطراف خارجية بمبلغ 1.7 مليار جنية أي أن الشركة الأجنبية استردت أكثر مما دفعت.

كشف مسلسل الخصخصة عن ضياع ما يقرب من 89 شركة مـن أفضـل الشركـات المصرية التي استولي عليها رجال أعمال الحكومـة السـابقة مـن دون وجـه حـق وبعقـود شابها البطلان مما أهدر ملايين الدولارات علي البلاد وشرد عددا ضخما من العـاملين بهـذه الشركات التي قامت الإدارات الجديدة لهـا بـتسريحهم أو إنهـاء خـدمتهم بنظـام المعـاش المبكر.

" الخصخصة ورجال الأعمال " كان عنوان الدراسة التي أعدها الدكتور صلاح جودة – مدير مركز الدراسات الاقتصادية – حول فـاتورة الفسـاد التـي دفعتهـا مصر عـلي مـدار ثلاثين عاما.

وكشفت الدراسة عن أنه لا يمكن عودة شركات الخصخصة إلي قطاع الأعمال العام إلا إذا شاب عقود البيع البطلان، كانت من أفضل الشركات المصرية ذات الأغراض المتميزة وتحقق أرباحا هائلة، وذات عمالة كثيفة، بينما يبلغ عدد الشركات التي شابها الـبطلان مـا يقرب من 89 شركة ، سواء بسعر أقل من سعر التقيـيم أو مـن خـلال مخالفـات في بنـود العقد.

وبحسب الدراسة فإنه لا يمكن الرجوع في الاتفاقيات التي تمت بين بعـض الشركات الأجنبية ، أو يتم إلغاؤها لأنهـا تمـت وفقـا لمعاهـدات وقـوانين يجـب احترامها ،والشركات التي يمكـن اسـتعادتها في كـل عهـود الخصخصـة بـدءا مـن

وزارة عاطف عبيد انتهاء بوزارة محمود محيي الدين ، يمكننا فقط استعادة الشركات التي شابها البطلان أو التزوير في بعض الإجراءات، في هذه الحالة يمكن للحكومة إما أن تسترد هذه الشركات أو تطالب بفروق الأسعار ، ولكن في حال قيام الحكومة بتأميم هذه الشركات ستحدث حالة هلع داخل السوق.

أن الأمر أكبر بكثير وأكثر خطورة مما نتصور فقد قدر البنك الدولي وعدد من الهيئات العالمية قيمة شركات القطاع العام بمبلغ 500 مليار جنيه، كما قدر مركز الأهرام للدراسات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي قيمة نفس الشركات بمبلغ 500 مليار جنية، ومع ذلك فقد تم بيع 241 شركة من إجمالي 314 شركة بحصيلة بيع 16مليار و741 مليون جنيه وبهذه الأسعار فإن حصيلة بيع القطاع العام كله كما قدر المتخصصون لن تتجاوز 22 مليار جنيه فأين ذهب هذا الفرق الهائل بين التقييمات الدولية والهيئات المحايدة وبين الواقع الفعلي؟

وتزداد الصورة قتامه عندما نعلم أن قيمة ما دخل مصر من حصيلة بيع القطاع العام بعد عمليات الفساد المنظمة تم إهداره على تشريد العمال عن طريق المعاش المبكر وسداد ديون الشركات المباعة ..فبأرقام الحكومة عام 2003 فإن حصيلة بيع القطاع العام حتى وقتها كانت 16.9مليار جنيه تم سداد 14.7 مليار جنيه منها 3 مليارات تم إنفاقها كتعويضات للعمال الخارجين على المعاش المبكر و4.5 مليار تسويات ديون للشركات و6.6 مليار تم تحويلها لوزارة المالية ليتم إهدارها في الموازنة العامة للدولة و0.9 مليار أنفقت على الإصلاح الإداري للشركات .. أي أن حصيلة بيع القطاع العام أهدرت بالكامل بينما خلفت

وراءها أكثر من 450 ألف عامل انضموا إلى طابور البطالة عبر نظام المعاش المبكر[1].

إن برنامج الخصخصة المصري لم يتضمن أي قيود تمنع الأجانب من تملـك المشـاريع الاقتصادية الإستراتيجية والمرتبطة بالأمن القومي المصري، مثـل شركـات الاسـمنت والأراضي التي لها بعد إستراتيجية امني وعـلي سـبيل المثـال أراضي سـياج في سـيناء والتـي صرف في مقابلها تعوض 400 مليون جنية .

ولكن الحكومات في أكثر الدولي رأسمالية تقوم بحماية صناعاتها الإسـتراتيجية ففـي انجلترا اعترض مجلس العموم في عام 1986 علي زيادة حصة الحكومة الكويتيـة في ملكيـة شركة البترول البريطانية بريتش تروليوم والتي اشترتها الكويت من خلال البورصة وأرغمت علي إلغاء الصفقة

والمثال الآخر في الوليات المتحدة الأمريكية فقد تم إلغاء صفقة بيع بعـض المـواني الأمريكية لشركة مواني دبي ورغـم شـفافية الصـفقة وأحقيـة دبي بالصـفقة ومـع ذلـك تـم إلغاؤها .

وبعـد الثـورة المصريـة في 20 يوليـو 2011 قـررت الحكومـة المؤقتـة في مصر إلغـاء برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، يبدو أن هناك توافقاً على عدم الاتجـاه نحـو "تأميم" الشركات التي تم بيعها بأقل من أسعارها الحقيقية، خاصةً الكبرى منها، وإن كـان هناك اتجاه لمراجعة العقود الخاصة بتلك الشركات.

وأعلـن نائـب رئـيس الـوزراء للشـؤون السياسـية، والمشرف عـلى قطـاع الأعمال، علي السلمي، عن إلغاء برنامج الخصخصة بالفعل، واصفاً إياه بـ"غـير

(1) شبكة المعلومات القانونية العربية

http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID=35

العادل"، فقد رفض وزير القوى العاملة والهجرة، أحمد البرعي، فكرة تأميم الشركات الكبرى، على اعتبار أن ذلك سوف يضر بالمناخ الاستثماري في مصر، وارجوا ألا يكون ذلك بعد فوات الآوان .

ولكن ما هي نتيجة إتباع الحكومة المصرية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؟ وهل حققت ما حققته الدول التي عارضت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل تركيا وماليزيا ؟

وللإجابة علي هذا السؤال يتم من خلال الآتي:

- مؤشرات أداء الاقتصاد المصري

- مقارنتها بمؤشرات أداء اقتصاد تركيا وماليزيا كحالات مشابهة للاقتصاد المصري في بداية الثمانيات عند تطبيق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

أولاً: مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

هناك العديد من المؤشرات التي قد تظهر أنها ايجابية وهي:

- وفقا لتقديرات نهاية 2009 بلغ الناتج المحلى الإجمالي 187.3 مليار دولار أمريكي.
- حققت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلى ارتفاعا غير مسبوق في الأعوام من 2003 إلى 2007 تجاوز 8%، ثم تراجعت إلى حد ما على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتستقر عند 5% للعامين 2009 و2010.
- والمؤشر الثالث المتوسط السنوي لنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2000 عند 1.447 دولار أمريكي. ارتفع هذا المتوسط في عام 2009 إلى 1.990 دولار أمريكي على الرغم من استمرار الزيادة

السكانية (بمعدل 1.76% سنويا) التي أوصلت تعداد مصر اليوم إلى 83 مليون نسمة.

وفى الأمور الثلاثة ـ إلا أن التقدم والتعافي الاقتصادي هـذا لا يعـدو أن يكـون سـوى الوجه الجميل لمشهد اقتصادي مصري لا يزال به من القبح الشيء الكثير.

ولننظر إلى بقية المؤشرات الاقتصادية:

1- فنسبة الدين العام الداخلي من النـاتج المحـلى الإجـمالي تجـاوزت في عـام 2009 نحـو 80% لتدق ناقوس خطر بالغا على المسار المستقبلي للاقتصاد المصري.

2- بينما بقى إجمالي الدين الخارجي تقريبا على حاله (29.5 مليار دولار أمريكي في 2000 و28.1 مليار في 2009) وإن انخفضت نسـبته مـن النـاتج المحـلى بتضـاعف الأخـير خـلال الأعوام الماضية.

3- خرجت نسب التضـخم عـن سـابق سـيطرة الحكومـة عليهـا وبلغـت العـام المـاضي 11.8% بعد أن كانت قد قاربت على 19% في 2008.

4- اقترب المعدل السنوي للبطالة من 10%. هيكليـا، اسـتمر غيـاب التـوازن بـين قطـاع الخدمات من جهة وبين القطاعات الصناعية والزراعية من جهة أخرى.

5- لم يزد إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلى بين عامي 2000 و2009 سوى بنسـبة 2.4% ليصل إلى 38% في مقابل 48% لقطاع الخدمات. بل وتراجع إسهام القطاع الزراعـي من 16% في 2000 إلى 13.8% في 2009

6- قيمـة العجـز في الميـزان التجـاري بلغـت 17.48 مليـار جنيـه 3 مليـارات دولار في أكتوبر/تشرين الأول2010، مقابل 12.25 مليار جنيه(2.1 مليار دولار) في الشهر نفسه مـن سنة 2009.

7- قيمة الواردات ارتفعت كذلك بنسبة 33% خلال الشهر نفسه، حيث بلغت 30.23 مليار جنيه (5.2 مليارات دولار)، مقابل 22.69 مليار جنيه (3.9 مليارات دولار) في سنة 2009

8- .وبلغت قيمة الصادرات 12.75 مليار جنيه (2.2 مليار دولار)، مقابل 10.43 مليارات جنيه (1.8 مليار دولار) في أكتوبر/تشرين الأول 2009، بنسبة ارتفاع بلغت22.%

9- ثم يزداد المشهد الاقتصادي المصري قبحا عندما نطالع النسب والأرقام الخاصة بالفقر وبالفجوة بين فقراء وأغنياء المصريين. وفقا للتقديرات الدولية. تصل اليوم نسبة المصريين الذين يعيشون دون خط الفقر إلى 25% (محددا بدولار أمريكي كدخل اليوم الواحد) وتتراوح نسبة من يعيشون على خط الفقر بين 15% و20%.

وهو ما يعنى أن التحسن الذي طرأ بين 2000 و2010 على الناتج المحلى الإجمالي ونموه السنوي والمتوسط السنوي لنصيب الفرد منه لم يرتب بعد تغييرات إيجابية بشأن ظاهرة الفقر ونسبة السكان المعانين منها. كذلك رفعت الشريحة العليا من أغنياء المصريين ــ أي 10% من السكان ــ نصيبها من الناتج المحلى الإجمالي إلى ما يقرب من 28% مقدمة بذلك الدليل البين على تنامي تركز الثروة بمصر واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وأفضل ما يطلق علي معدلات النمو في مصر بأنها نمو بلا تنمية موجه إلى قطاعات بذخ وإسراف مثل الاستثمارات العقارية الفاخرة زادت من عدم عدالة توزيع الدخول في المجتمع المصري.

ثانياً: التطور الاقتصادي في ماليزيا وتركيا

ففي ماليزيا يقول د.محمد ماهتير: إن المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي"المصرف الدولي .للإنشاء والتعمير "والاتحاد العالمي للتسويق.

ولهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية1986 عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو.ولتحرير اقتصادها كما صرح بذلك رئيس الوزراء محمد مهاتير الذي تولى المسؤولية عام 1982 م، قائلا نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير، التجارة ورفع القيود عن الصادرات و الواردات.

ولقد قام العديد من الباحثين في حصر أسباب التقدم في ماليزيا في العوامل التالية :

1. تميز المناخ السياسي لماليزيا بالظروف المناسبة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.
2. أصبحت ماليزيا ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
3. انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.
4. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

5. إعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها.

ومن جانبه يرى الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إنه إضافة إلى الأسباب السابقة هناك عوامل أخرى ساهمت في نجاح التجربة الماليزية، أوردها فيما يلي:

1 ـ تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم السماح له بالدخول ولكن ضمن شروط ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية.

2 ـ امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020 .

3 ـ التنوع الكبير في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي " الصناعات: الإستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية".[1]

وفي عام 2008 كان ترتيب الاقتصاد الماليزي 29 عالميا من حيث اتساع الاقتصاد بناتج محلي إجمالي 397.5 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي 4.6 % وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 15700 دولار، وبمعدل تضخم 5.8%

(1) http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html

د. عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية، الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولي، أكتوبر 2003 .

والسكان تحت خط الفقر 3.5%، وتسهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ب9.7% والصناعة 44.6% والخدمات 45.7% ويبلغ حجم قوة العمل 11.2 مليون فرد يعمل منهم في الزراعة 13% والصناعة 36% والخدمات51% وبلغ معدل البطالة 3.7% وقد حققت ماليزيا في العقود الثلاثة الماضية تقدما اقتصاديا مضطردا وصعودا تنمويا سريعا خاصة خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي لتغدو بذلك دولة مصنفة علي أنها حديثة العهد بالتصنيع .

وفي توزيع الدخل فأنه في عام 2007 يتضح من المؤشرات عدالة توزيع الدخول هناك نحو 5.8مليون أسرة معيشية، منهم 8.6% دخلها الشهري أقل من ألف رنجت ماليزي، و 29.4% بين 1000 إلى 2000 رنجت ماليزي، 19.8% بين 2000 إلى 4000 رنجت ماليزي و8.6% بين 4000 إلى 5000 رنجت ماليزي، 15.8 % بين 5000 إلى 10000 رنجت ماليزي و4.9% أكثر من 10000 رنجت ماليزي .

بلغت حجم الصادرات الماليزية في عام 2008 نحو 195 مليار دولار، وحجم الواردات 156 مليار دولار [1]

وكذلك رفض ماهتير محمد خطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1999-2000 وأصبحت خطة ماليزيا المحلية تدرس في جامعات العالم لمواجهة الأزمة المالية، وتجسد هذه الخطة جدية التحولات الاقتصادية الوطنية التي اقترحها

(1) أ. مدحت أيوب، تطورات الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، بالتعاون مع مركز الدراسات الآسيوية، سنة 2009، ص 100:101.

محاضر للإحلال محل توصيات صندوق النقد الدولي لمساعدة ماليزيا على تجاوز محنتها النقدية [1]:

أولاً: استمرار النجاح في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسيات المالية، بهدف الوصول إلى اقتصاد معلوماتي البنية، مع نسبة تضخم منخفضة بدعم من قوة الطلب والاستثمار الخاص في الاقتصاد المحلي ونمو مستقر للاقتصاد العالمي، للعمل على إيصال متوسط دخل الفرد السنوي إلى 17.779 رينجكتاً ماليزيا " الدولار= 3.80 رينجكات" وخفض نسبة البطالة إلى 2.7% مع انتهاء فترة الخطة عام 2005.

ثانياً: تقوية البرامج التوزيعية للدخل من أجل مشاركة أكثر توازناً بين الجماعات العرقية، وبقاء أهداف الخطط السابقة لعلاج مشكلة الفقر، وخفض معدلات الفقر المدقع إلى أقل من 1% في 2005، وإعادة هيكلة التوزيع الوظيفي بين الأعراق والولايات بهدف بناء مجتمع عادل وموحد.

ثالثاً: تعزيز التنمية المدفوعة بالمزيد من التنافسية، من خلال تحسين مستويات، وأداء العمال والموظفين، ورفع مستوى البحوث والتنمية.

رابعاً: تعزيز التنافسية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع تزايد حدة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارية وتسويق الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، فالقطاع الصناعي الذي نما بنسبة 9.1% سنوياً خلال الخطة السابقة، يُتوقَّع أن ينمو بنسبة 8.9% خلال الخطة الثامنة، بسبب النقلة نحو تركيز التقنية وتقليل العمالة، بينما يتوقع أن ينمو قطاعا الخدمات والزراعة بنسبة 7.7% و3% فقط على التوالي.

---

(1) د.عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضر محمد ... بعيون عربية وإسلامية، مرجع سابق.

خامساً: توسيع استخدامات " تقنيات الاتصال المعلوماتي"، وجعل ماليزيا مركزاً إقليميا ودولياً لخدماتها وإنتاجها، مع العمل على توفير البيئة الدستورية والقانونية، بهدف تقليل الفارق الرقمي بين الفقراء والأغنياء، وبين القطاعات الاقتصادية، من خلال توسيع البنية التحتية الاتصالية.

سادساً: دعم تنمية الموارد البشرية، من خلال نظام تعليمي وتدريبي فعال، وبناء المزيد من المدارس، مع تطبيق نظام التعليم المركزي ومفهوم المدارس المتكاملة.

سابعاً: تحقيق مفهوم "التنمية المتوازنة والثابتة"، للاستفادة من ثروات البلاد بأقصى درجات الفاعلية والحفاظ على البيئة.

ثامناً: توفير فرص أفضل لجميع الماليزيين، لتحسين مستويات معيشتهم، وتوسيع حصول الطبقة الفقيرة وقسم من الطبقة المتوسطة – وهي الأغلب بين سكان المدن - على فوائد الخدمات العامة "التعليم والإسكان والصحة".

تاسعاً: استمرار التربية على السلوكيات الإيجابية والقيم الأخلاقية في حياة العمل والمعيشة، من خلال المنهاج التعليمي وبرامج خاصة للعاملين في المنظمات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الوعظ والإرشاد الديني ووسائل الإعلام، باعتبار أن وجود المجتمع المنضبط أخلاقياً والسكان المتحلين بقيم ومبادئ المعاملات المستقيمة هو الأساس لنجاح البلاد.

وفي تركيا صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن الهدف الأول لحكومته هو تنفيذ البرنامج الاقتصادي بحذافيره حتى نهاية عام 2004، وأن تركيا بعد هذا التاريخ ستواصل سيرها بجهودها الذاتية دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي. جاء ذلك في معرض رده على سؤال أحد الصحفيين الذي ذكره بموقف ماليزيا من الأزمة الاقتصادية التي ضربت

عدداً من الدول الآسيوية وكيف رفضت ماليزيا برامج صندوق النقد الـدولي وتمكنـت مـن الخروج من الأزمة ومواصلة سيرها بجهودها الذاتية. وقال أردوغان بـأن الـديون الداخليـة والخارجية كارثة بالنسبة لتركيا، وأن ديون تركيا لصندوق النقد الدولي بدأت تتناقص، وأنها في الوقت الحالي تبلـغ واحـداً وعشريـن مليـار دولار تسـددها تركيـا كلهـا مـع نهايـة عـام 2004.وأبدى أردوغان إعجابه بما شاهده خـلال زيارتـه لماليزيـا، وأملـه بـأن تحـذو تركيـا حذوها كي تتخلص من ضغوط صندوق النقـد الـدولي بالإضـافة إلى الأخطـار الناجمـة مـن الديون الداخلية.يذكر بأن مجموع الديون الخارجية والداخلية المتراكمـة عـلى تركيـا تبلـغ مائتين وعشرين مليار دولار. كما تبلغ فوائد هذه الديون أكثر مـن أربعـين مليـار دولار في العام الواحد[1].

نما الاقتصاد التركي بمعدل سنوي مركب مقداره 8.4 في المائة ليصل إلى 724.2 مليـار دولار في عام 2010 بعـد أن كـان 52 مليـار دولار في عـام 1998، وأصـبح أكـبر سـابع عشر اقتصاد على مستوى العالم، السابع على مستوى الدول الأوروبيـة السـبعة وعشريـن، واكـبر الأسواق الناشئة في أوروبا[2].

ومن الأسباب الأساسية التي ساعدت الاقتصـاد الـتركي عـلى الازدهـار والنمـو بهـذه المعدلات، تلك الإجراءات التي اتخذتها البلاد في الماضي مثل [3]:

---

(1) جريدة الرياض السعودي الثلاثاء 17 ربيع الثـاني 1424العـدد 12779 السـنة 39 الموافـق 17 مـايو 2003.

(2) تقرير عن الاقتصاد التركي و مقارنتة بالاقتصاد العـربي، صـادر عـن إدارة بحـوث الاسـتثمار في شركـة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، 11 مايو 2011.

(3) نظرة عامة علي الاقتصاد التركي، بيت الاستثمار العالمي جلويل، مارس 2011 .

▪ الإصلاحات المصرفية، وإعادة بناء القطاع المالي عقب الأزمة المصرفية المحلية التي حدثت في العام 2001.

▪ الإصلاحات الهيكلية المُنفذة التي أتاحت للمؤسسات والأسواق المختلفة العمل على نحو سليم وجيد (بنك مركزي مستقل، سلطات مستقلة، عمليات خصخصة،علاوة على الإصلاحات التي أجراها الاتحاد الأوروبي).

▪ استقرار الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي.

▪ إصلاحات العملة التي تمت في العام 2002، والتي نجحت البلاد من خلالها بحذف ستة أرقام من العملة التركية.

▪ تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والذي شكّل أكثر من ثلثي الاقتصاد التركي.

▪ المبادرات التجارية التي تمكنت البلاد من خلالها من تعزيز الروابط بينها وبين مختلف دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

▪ إنشاء إدارة تطوير الإسكان التي وفّرت إسكانا منخفض التكلفة لأكثر من مليون مواطن تركي.

▪ إصلاحات الضمان الاجتماعي والتي طبقت بموجبها نظام تأميني اجتماعي موحد على المشتغلين بالمهن الحرة (BAĞ-KUR)، ودمج مؤسسة الضمان الاجتماعي (SSK)، وصندوق التقاعد في هيئة واحدة. وباتخاذها هذه الإجراءات، لم يعد هناك عامل واحد غير مسجل في نظام الضمان الاجتماعي.

▪ إصلاحات الرعاية الصحية التي وفّرت البلاد من خلالها خدمات الرعاية الصحية مجانا للمسنين.

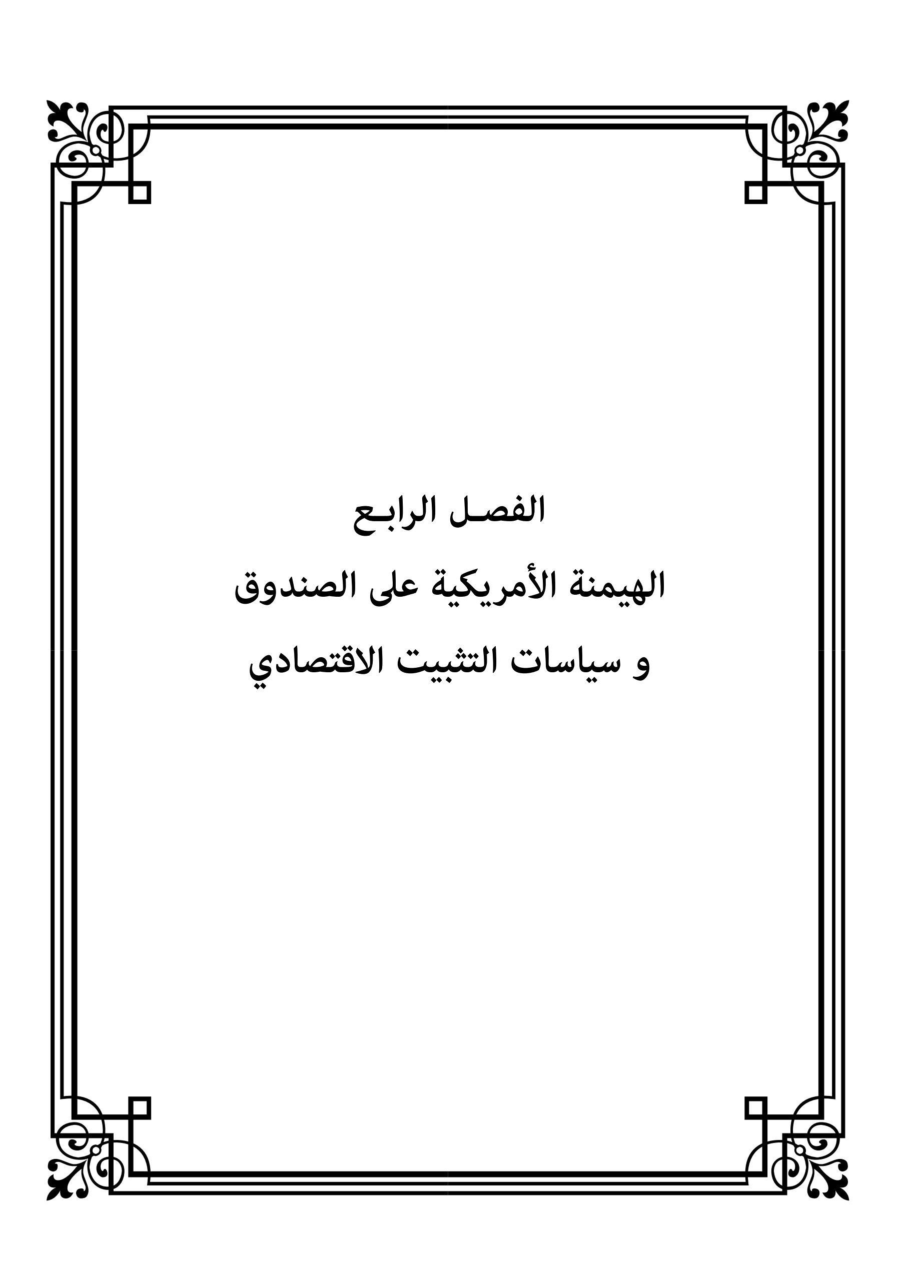
▪ انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 9.4 في المائة في العام 2005 إلى 8.3 في المائة في العام 2010، في حين ارتفعت

مساهمته من ناحية المعدلات الحقيقية، بمعدل نمو سنوي مركب مقداره 5.7 في المائة خلال الفترة ما بين العامين 2005 و 2010 لتصل إلى 59.9 مليار دولار أمريكي. استحوذ قطاع الزراعة على 29.5 في المائة من العمالة في العام 2009.

▪ بقي قطاع الصناعة القطاع الاقتصادي الأساسي في البلاد، واحتل مكانة رائدة في عملية التنمية. حيث شهد القطاع الصناعي نموا بمعدلات ثنائية الرقم منذ العام 2007 باستثناء الانخفاض الذي شهده في العام 2009. فقد نما القطاع بمعدل سنوي مركب مقداره 7.0 في المائة خلال العامين 2005 و2010 وصولا إلى 155.9 مليار دولار أمريكي. هذا وسجل القطاع الصناعي

▪ نموا هائلا بعد عمليات التحرير الاقتصادي وارتقى مستوى الإنتاج في هذا القطاع إلى المعايير العالمية. ومن ضمن القطاعات الفرعية العديدة التابعة للقطاع الصناعي التركي، نجد قطاعات الدفاع، الالكترونيات، الحديد والصلب، صناعة السيارات، الزجاج و السكر.هذا وتلعب صناعة الأسمنت دورا هاما في البلاد و هي تحتل مكانة رفيعة المستوى في الإنتاج العالمي. كما يعتبر قطاع المنسوجات والملابس إحدى القطاعات الفرعية الأخرى المتقدمة في البلاد، إذ تقوم تركيا بزيادة صادراتها من منتجات المنسوجات سنويا باعتبارها منتجًا كبيرا للقطن.يعتبر قطاع الخدمات التركي نجما صاعدا في الاقتصاد التركي سريع النمو. فقد حقق القطاع نمواً مضطردا من 339.7 مليار دولار أمريكي في العام 2005 إلى 526.9 مليار دولار أمريكي في العام 2010، بمعدل نمو سنوي مقداره 9.2 في المائة. ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 70.3 في المائة في العام 2005 إلى 72.8 في المائة في العام 2010. وضمن قطاع الخدمات، كان قطاع النقل والتخزين والمواصلات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مساهمة بلغت 13.4 في المائة في العام 2010، تلاه قطاع

الممتلكات والمساكن بنسبة مساهمة مقدارها 12.5 في المائة، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة مساهمة بلغت 10.8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات. ويمتلك قطاع النقل والمواصلات ما يزيد عن 100 مطار من ضمنها سبعة مطارات دولية. كما بلغ طول شبكة السكة الحديد 8,697 كيلومتر في العام 2008، من ضمنها خطوط مزودة بالكهرباء يبلغ طولها 2,133 كيلومتر. وحتى العام 2008، تضمن الأسطول التجاري البحري 612 سفينة، وهو يحتل المركز التاسع عشر على مستوى العالم. أما من جهة قطاع الاتصالات، فقد بلغ عدد المشتركين في قطاع الهاتف النقال التركي 61.5 مليون مشترك كما في الربع الأول من العام 2011، متراجعاً من 61.8 مليون مشترك كما في نهاية مارس 2010 و 63.7 مليون مشترك كما في يونيو 2009. هذا وبلغ معدلات انتشار خدمات الهاتف النقال والثابت 84.7 في المائة و 24.2 في المائة كما في العام 2009.



الفصل الرابع

الهيمنة الأمريكية على الصندوق و سياسات التثبيت الاقتصادي

تمهيد

شهد القرن العشرين الكثير من المتغيرات التي فرضت نفسها بقوة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فصعدت دول وانهارت أخرى وعمقت مفاهيم وأضمحلت غيرها .

وفي منتصف القرن جاءت الحرب العالمية الثانية لترسم ملامح نظام دولي ستتغير بعض أركانه في فترة قريبة بينما يستمر البعض الآخر وبقوة أكبر في أوليات هذا القرن .

ثلاثة اتفاقيات في ذلك العهد سوف تعتبر فيما بعد الأركان الأساسية لنظام العولمة الجديد الذي تسيطر عليه وبكل وضوح الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها باقي الدول المتقدمة .

وعلى مر الأيام لم تمكن تلك المؤسسات الاقتصادية أكثر من أداة للقيام بدور رئيسي في دعم اقتصاد السوق والترويج له والعمل على إزالة العقبات التي تحول دون الأخذ به .

وبينما اختصت منظمة التجارة العالمية ومن قبلها اتفاقية الغات بتحرير التجارة الدولية كان هدف البنك والصندوق الدوليين واللذين هما مصب اهتمامنا هنا يتمثل في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي العالمي وإعادة إعمار ما دمرته الحرب .

لقد أثبت الصندوق النقدي الدولي على قدرته على الاستمرار مع المتغيرات الدولية فمن سوق ثابت لأسعار الصرف إلى تعويم كامل لها فأزمة مديونية عالمية، كان الصندوق اللاعب الرئيسي في الأحداث وبعد سقوط الأيديولوجية السوفيتية بانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية أظهر نفسه مع توأمه البنك كقائدين عالمين لنظام دائم أبدي نظام السوق المفتوحة

والديموقراطية الليبرالية الخالدة فها هو أحد منظريها (فوكوياما) يقول: " سوف لا يبقى في نهاية التاريخ أي منافس حقيقي للديمقراطية الليبرالية "

تلك الليبرالية التي ما تزال تركز هجماتها على الدور الاجتماعي الممكن أن تلعبه الدولة مقطعة أوصالها وفارضة شريعتها شريعة السوق العالمي الواحد .

في هذه النظرة لدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في النظام الاقتصادي العالمي قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول: أختص الفصلان الأول والثاني بالأساس النظري لكل من المؤسستين مع العمليات المالية التي مارسها صندوق النقد الدولي .

بينما أشرنا في الفصل الثالث إلى التغيرات التي تكيفت تلك المؤسسات معها خلال القرن المنصرم مع لمحة موجزة لتجربتين هما مصر والأردن كانت قد طبقتا وصفة الصندوق لعلاج المشاكل المتراكمة في حين حاولنا الابتعاد قدر المستطاع عن دور العوامل السياسية في فرض القرارات الاقتصادية العالمية وبالعكس .

المبحث الأول
المساعدات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي

1- التسهيلات أو القروض التي يقدمها الصندوق

أ. نظام السحوبات على الصندوق.

ب. سياسات وآليات المساعدات المالية.

ج. المساهمة المباشرة في إعادة جدولة الديون المصرفية.

2- حقوق السحب الخاصة.

1- التسهيلات أو القروض التي يقدمها الصندوق: [1]

أ. نظام السحوبات على الصندوق: يتم التعامل بين الصندوق والأعضاء على شكل قروض والتزامات أما من الناحية الفنية فيتم هذا التعامل على شكل شراء وبيع مختلف العملات فالعملية هنا هي عملية مبادلة أي شراء عملة مقابل أخرى شرط الالتزام بإعادة الشراء بالشكل المعاكس بتاريخ محدد مسبقاً فقد ورد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من نظام الصندوق (يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بعملته الوطنية).

وبالتالي فإن كل عملية سحب لا تغير في قيمة العملات التي يمتلكها الصندوق وإنما تغير تركيب هذه العملات, وقد حدد مقدار السحوبات التي يمكن لبلد أن يطلبها ضمن الحدود التي لا تؤدي إلى زيادة موجودات الصندوق من عملته عن 200% من حصته .

---

(1) الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث ماري فراس لريتو د 1- طلاس 1993 ترجمة هشام متولي.

ومن المعروف أنه قبل عام 1978 كان هناك ما يسمى بالشطر الذهبي أو الشريحة الذهبية وتمثل المقدار المدفوع إلزاماً بالذهب بينما كان الشطر الذهبي الأعلى يشير إلى أن البلد لاحظ زيادة في دائنيته على الصندوق بسبب استعمال هذا الأخير لعملته وبعد التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز في ذلك التاريخ والذي قضى بإلغاء الدفع بالذهب بجزء من الحصة أو المساهمة أذيب المفهومان المذكوران في مفهوم واحد يدعى بالشريحة الاحتياطية أو الشطر الاحتياطي. وإن السحب على هذه الشريحة يمثل تسهيلاً ائتمانياً تلقائياً إذ لا يجوز الاعتراض على طلبات الشراء ضمن هذا الشطر الاحتياطي كما لا ينتج عنها دفع عمولات أو التزام بإعادة الشراء.

ولهذا السبب تعتبر موجودات بلد ما في شطر احتياطياته سيولة فعلية غير مشروطة .تحتسب على هذا الأساس على أنها احتياطيات دولية من قبل الصندوق والمصاريف المركزية .

يستطيع البلد العضو أن يمارس حقه بالسحب على الصندوق ضمن حد إجمالي خارج نطاق الشطر الاحتياطي ويحدد هذا الحد الإجمالي من دافع أن الصندوق لا يستطيع أن يقتني أكثر من 200% من حصته أو مساهمة البلد وهذا ما يمكن تسميته بالتسهيلات الائتمانية العادية هي أربعة شرائح ائتمانية تتم الموافقة على الشريحة الأولى بصورة تلقائية ,أما الشرائح الثلاث الأخرى التي تسمى بالشرائح العليا يكون الحصول عليها خاضعاً لشروط محددة .

[1] تنضوي السحوبات ضمن الشطور أو الشرائح العليا لتقديم التسهيلات الائتمانية إجباريا ضمن إطار إجراءات (ترتيبات أو اتفاقات الدعم) وقد عرفت المادة ثلاثون من نظام الصندوق هذه الترتيبات كما يلي (يقصد

(1) مرجع سابق ص 49 .

باتفاقات الدعم القرار الذي يؤكد الصندوق بموجبه للبلد العضو أنه يستطيع بموجب أحكام هذا القرار القيام بالشراء من حساب الموارد العامة خلال فترة زمنية محددة وفي حدود مبلغ معين) أي أن الأمر يتعلق بحساب على شكل تسهيل ائتماني بمبلغ معين لفترة زمنية محددة ولكن استخدام هذا التسهيل الائتماني من قبل البلد المعني يجب أن يتم وفقاً لأحكام القرار الذي سمح به أي يجب أن يخضع لشروط محددة تقتضي تطبيق سياسة اقتصادية يتفق بشأنها مع الصندوق فالسحوبات على هذه الشرائح العليا تكون مجدولة بدقة .

ب . سياسات وآليات المساعدات المالية:

لقد ازداد عدد آليات المساعدات المالية المقدمة من قبل الصندوق منذ بداية الستينات.

بعض هذه الآليات يمول من الموارد الاعتيادية للصندوق ويتسم بطابع الاستمرارية وبعضها الآخر ذا صفة مؤقتة ويمول من الموارد المستقرضة وهناك بعض الآليات ذات الطابع الخاص التي وضعت لتطبق فقط في مجموعة معينة من البلدان .

1- الآليات الدائمة في السحب على الموارد العادية:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتمثل بالشريحة الاحتياطية والشرائح الائتمانية العادية.

ومن المعروف أن السحوبات على الشريحة الاحتياطية لا تخضع لشروط في السياسة الاقتصادية كما لا تستوجب إعادة الشراء ولا يتم دفع عمولات عليها بينما بقية السحوبات على العكس من ذلك تخضع لدفع عمولات على استعمال الموارد ولا بد من أن يعاد شراءها خلال فترة ثلاث إلى خمس سنوات

وقد أضاف الصندوق إلى هذه الآلية وبالتتابع ثلاث إمكانيات جديدة في السحوبات .

أ- آلية التمويل التعويضي وتسهيل التمويل ضد الطوارئ:

أحدثت هذه الآلية عام1963 بهدف تقديم العون والمساعدة الإضافية للبلدان تعاني موازين ومنوعاتها من صعوبات ناجمة عن ظروف مستقلة وخارجية عن سياساتها وإرادتها مثل التعويض عن ارتفاع تكاليف استيراد الحبوب وتسهيل التعويض عن هبوط موارد الصادرات

وقد تطورت هذه الآلية على مراحل متتابعة وفي عام 1988 تم إيجاد تسجيل جديد أطلق عليه تسمية آلية التمويل ضد الطوارئ والغاية من هذه الآلية هي التعويض عن حدوث تبدلات وتغييرات غير متوقعة ذات مصدر خارجي .

ب- آلية تمويل المخزون الناظم أو الاحتياطي: أحدثت هذه الآلية عام 1969 بغية تحقيق استقرار أسعار المواد الأولية عن طريق تمويل المخزون الناظم أو الاحتياطي .

ج- آلية التسهيل الائتماني الموسع: أحدثت هذه الآلية عام 1974 بهدف تقديم مساعدة للبلدان التي تكون موازين مدفوعاتها في حالة عجز لفترة زمنية أطول من تلك التي تسمح بها الإجراءات الخاصة بالشطور أو الشرائح الائتمانية العليا.

إن الآلية الموسعة تشكل توسيعاً لمضمون الشرائح الائتمانية العادية الثلاث الحجم والزمن وقد تمت الموافقة عليها استناداً لاتفاقيات الدعم وسميت بالاتفاقات الموسعة ووضعت مجموعة من الشروط القاسية لتنفيذها .

ومن ناحية التطبيق فإنها تضع حداً أقصى لفترة السحب ثلاث سنوات ويمكن أن تبلغ أربع سنوات وتحدد مقداراً للشراء يمكن أن يبلغ 140% من الحصة يضاف هذا الشراء إلى الشريحة الائتمانية الأولى البالغة 25% ويمكن لعملية إعادة الشراء أن تتم خلال فترة تمتد من أربع إلى عشر سنوات بعد تاريخ السحب الأول .

جميع ما سبق ذكره من آليات يندرج تحت فئة اللجوء إلى موارد الصندوق العادية وهي الموارد التي تتشكل من اكتتابات الدول الأعضاء.

2- الآليات المؤقتة في السحب على الموارد المستقرضة :

بدأ اللجوء صندوق النقد الدولي إلى الاستقراض منذ منتصف السبعينات حيث اتسع إطار السياسات والآليات في السحب تجلى ذلك من خلال ابتكار الآلية النفطية أو التسهيل النفطي .فمع ارتفاع أسعار النفط تعاظمت ضغوطات موازين مدفوعات العديد من الدول وأصبحت السحوبات المتوفرة ضمن إطار الشرائح الائتمانية غير كافية لذلك تم استحداث الآلية الأولى للتسهيل النفطي عام 1974 ثم أحدثت الثانية عام 1975 وذلك على أساس موارد مستقرضة. وقد كانت المشروطية على تقديم هذه المساعدات ضعيفة أما العمولات التي كان الصندوق يأخذها على هذه السحوبات فقد كانت ذات معدل ثابت وتعكس معدل الفائدة الذي يدفعه الصندوق عن استقراضاته .

- آلية التحويل الإضافي: أحدثت هذه الآلية للاستجابة إلى حاجة عامة لتمويل عجز ميزان المدفوعات وقد كان الحصول عليها مصاحباً بدرجة عالية من المشروطية وقد أخذ بها منذ الشهر الثاني من عام 1979 حتى الشهر الثالث من عام 1981.

- سياسة اللجوء الموسع: تعتبر هذه الآلية استكمالاً لآلية التحويل الموسع وقد أحدثت عام 1981 .

3- آليات خاصة يديرها الصندوق: وهي حسابات يديرها الصندوق أحدثت بهدف منح معاملة تفضيلية لبعض الدول دون غيرها, منها:

- حساب تحسين تسهيل الآلية النفطية الذي أحدث عام 1975 وأغلق عام 1983 .
- التسهيل بغاية التصحيح البنيوي أو الهيكلي التي أحدثت عام 1986
- وقد تمت الموافقة لـ 60 بلد للاستفادة من هذا التسهيل ويتوجب على هذه الدول أن تتفق مع الصندوق على برنامج تصحيح على مدى ثلاث سنوات .
- التسهيل المدعوم بغاية التصحيح البنيوي أو الهيكلي (أحدثت هذه الآلية 1987 وتعتبر استكمالاً للتسهيل السابق ولكن في هذا التسهيل تضاف إلى موارده المساهمات الإرادية من قبل الدول الأعضاء (هبات - قروض) .

ج. المساهمة المباشرة في إعادة جدولة الديون المصرفية:

كان للصندوق دائماً دوراً هاماً في المناقشات المتعلقة بجدولة الديون بين بلدان العالم الثالث والدائنين في القطاع الخاص وذلك من خلال قيامه بتحديد الإطار الاقتصادي الإجمالي للمفاوضات وإن كانت هذه المساهمة لا تعكس التزاماً مالياً من قبل الصندوق . لكن هذه الصورة ما لبث أن تبدلت عام 1989 بموجب إحداث آليتين ماليتين جديدتين تبغيان دعم عمليات تخفيف الدين وخدمة الدين بحيث يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من هذه السياسة

الجديدة شريطة التزامها بإتباع سياسة تصحيحية هيكلية توضع ضـمن إطـار اتفـاق دعـم موسع.

1- وضع بعض الاحتياطيات جانباً : يعتـبر الصـندوق أن 25% مـن المبـالغ المقدمـة ضمن إطار الاتفاق بين البلد المعني والصندوق يمكن أن توضع جانباً كاحتياطي وتخصـص لتمويل عمليات إنقـاص الـدين بواسـطة إعـادة شراء الـديون أو إبـدال الـديون المصرفيـة بسندات توزع السحوبات بهذا الخصوص ضمن فترة الاتفاق كـما يمكـن أن تكـون آنيـة في بعض الحالات .

2-التمويل التكميلي : يستفيد العضو بالإضافة إلى مختلف أنواع التمويل من موارد تكميلية حتى حدود 40% من حصته للمساهمة في صندوق ضمان تسديد الفوائـد ضـمن إطار عمليات إنقاص أعباء أو خدمة الدين بحيث يمكن للبلد المعنـي أيضـاً توظيـف جـزء من موارده الخاصة.

2- حقوق السحب الخاصة: [1]

نظراً لعدم كفاية موارد الصندوق وتعرضه لأزمـة سـيولة فعليـة قـام بابتكـار حقـوق السحب الخاصة عام 1969 كإضافة جديدة للأصول الاحتياطية النقدية إذ أحـدث إلى جانـب الحساب العام الذي تتجمع فيه العمليات والمعاملات العاديـة حسـاب سـحب خـاص تـوزع بواسطته حقوق السحب الخاصة على البلدان المشاركة بنسبة حصصها في مجمـوع الحصـص لدى الصندوق، فبعد أن كان كل عضو مضطراً إلى دفع 25% من حصته بالذهب أو بعملات قابلة للتحويل أصبح يجب عليـه دفـع هـذه النسـبة بوحـدات حقـوق السـحب الخاصـة إذ

(1) الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث – ماري فرانس لبريتو – دار طلاس 1993 – ترجمـة : هشام متولي .

أنه بعد اجتماع جمايكا عام 1976نزعت الصفة النقدية عن الذهب و أصبحت حقوق السحب الخاصة هي الأصول الاحتياطية الأساسية لنظام النقد الدولي.

إن ما يميز حقوق السحب الخاصة عن حقوق السحب العادية أنها محدثة بدون مقابل والبلدان الأعضاء المستفيدة لا تسدد شيئاً مقابلها للصندوق وقد حددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في البداية بالاستناد إلى الذهب والدولار حيث كانت تساوي 0.888671غراماً من الذهب الصافي أي ما يعادل في ذلك الوقت قيمة الدولار بالذهب.

ومع بدية السبعينات تم تعويم العملات عندئذ تم إتباع طريقة أخرى في تقييم وحدات حقوق السحب الخاصة فأصبح التقييم على أساس سلة من العملات وحددت قيمتها على أنها تساوي الوسطي التثقيلي لقيم 16 عملة لبلدان حققت على الأقل 1% من الصادرات الدولية للسلع والخدمات ثم ما لبثت أن أصبحت حقوق السحب الخاصة بعد التعديل الثاني للصندوق الأداة الأساسية للاحتياطيات الدولية إذ أصبح من الإلزامي مسك حسابات الصندوق بوحدات حقوق السحب الخاصة بدلاً من الدولار وفي عام 1981 اعتمدت سلة عملات جديدة لتقييم جديد لحقوق السحب الخاصة إذ تتشكل موجودات هذه السلة من عملات خمس بلدان أعضاء تمثل تجارتها الخارجية أكبر نسبة في الصادرات العالمية (الدولار الأمريكي – المارك الألماني – الين الياباني – الفرنك الفرنسي – الجنيه الإسترليني) والمساهمة في حساب السحب الخاص يمنح العضو حق الحصول على نصيب محدود من حقوق السحب الخاصة التي تخوله بدورها الحصول على عملات قابلة للتحويل من البلدان الأخرى الأعضاء أو تسوية مباشرة لبعض العمليات أو إعادة شراء موجودات الصندوق من عملاتها كما لا يقتصر استعمال حقوق السحب الخاصة على العلاقات بين البلدان المساهمة

فنجد أن الصندوق ينفذ عمليات بحقوق السحب الخاصة في إطار الحساب العام رغم أنـه لا يستطيع الاستفادة من أي تخصيص .

وكما تدفع نسبة من الحصة بوحدات من حقوق السـحب الخاصـة فـإن الصـندوق أيضاً يقوم بتسديد العلاوات بحقوق السحب الخاصة كما يمكن أن يقدم وحدات من هذه الحقوق للمساهمين الـذين يقومـون بعمليـات السـحب وبـذلك يعتـبر الصـندوق مقتنيـاً لحقوق السحب الخاصة في إطار الحساب العام كما يمكـن أن يمـنح صـفة مقتنـي حقـوق السحب الخاصة إلى بلدان ليسـت أعضـاء في الصـندوق أو إلى بلـدان أعضـاء في الصـندوق ولكنها غير مساهمة في حساب السحب الخاص أو أن يمنحها إلى مؤسسات تقوم بوظـائف المصارف المركزية لأكثر من دولة عضـو وإلى مؤسسـات رسـمية أخـرى وخاصـة مؤسسـات تمويل التنمية وذلك في حال توافر أغلبية تصويتية بنسبة 85% . وهؤلاء المقتنون الآخـرون لا يستفيدون من تخصيصـات بحقـوق السـحب الخاصـة إلا أنهـم وضـمن بعـض الشروط يتمكنون من قبول واستعمال هذه الحقوق في علاقاتهم مع البلدان المساهمة) .[1]

وخلافاً لحقوق السحب على مختلف الشطور الائتمانية وآليـات التسـهيل الائـتماني الأخرى لدى الصندوق فالحق الذي تمنحـه حقـوق السـحب الخاصـة لبلـد للحصـول عـلى عملات قابلة للتحويل يعتبر حقاً غير مشروط .

فإجراءات التعامل بموجب التخصيص تعطي مقتني حقوق السحب الخاصة إمكانية الحصول على هذه العملات حين الحاجة ومعيـار الحاجـة هـذا حـدد مـن قبل الصندوق بـأن يعنـي أن يسـتعمل البلـد المسـاهم مـا يقتنيـه مـن حقـوق سحب خاصة فقط حين يحتاج إلى ذلك من أجل تصحيح ميزان مدفوعاته أو في

(1) المرجع السابق ص 61

أي حال كان وضع موجداته يتطلب ذلك وينتظر الصندوق من العضو الامتناع عن هذا الاستعمال إذا كان يرمي فقط إلى تغيير تركيب الاحتياطيات وليس للصندوق أن يعارض بصورة مسبقة استعمال هذه الحقوق وفقاً لمعيار الحاجة المذكور .

وقد كان هناك تحديد كمي لحرية استعمال حقوق السحب الخاصة الذي يشكل أداة ائتمانية وليس سيولة نقدية دولية حقيقية .

ومثلما يقوم البلد العضو عند تسديد قيمة سحب عادي على الصندوق بإعادة شراء عملته فإن استعمال حقوق السحب الخاصة قد نظم في البداية على أساس أن تتبعه إعادة البلد لشراء حقوق السحب الخاصة التي تنازل عنها مسبقاً بهدف الحصول على عملات أجنبية.

ويتمثل ذلك في عملية ((الالتزام بإعادة التكوين)) فالقول أن بلداً مجبراً أن يعيد تكوين موجداته بحقوق السحب الخاصة وفق مستوى تخصيصه التراكمي يعني أنه يتوجب عليه أن يعيد مقابل حقوق السحب الخاصة التي حصل عليها ويجعل من الاستعمال الأولي لحقوق السحب الخاصة عملية ائتمانية مضمونة بالمقادير المتوفرة من حقوق السحب الخاصة.

لقد حاول الصندوق أن يجعل من حقوق السحب الخاصة وحدة حسابية دولية وتجلى ذلك من خلال السلة المقومة بخمس عملات فقط والتي تعتبر أهم العملات التي تحررها المبادلات الدولية بالإضافة إلى الإلزام بمسك حسابات الصندوق بوحدات حقوق السحب الخاصة وضرورة ثبات قيم عملات البلدان الأعضاء المقتناة من قبل الصندوق في حساب الموارد العامة مقومة بوحدات حقوق السحب الخاصة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذه الحقوق تشكل موجودات أو أصول قابلة للمبادلة أنياً دون شروط بعملات قابلة للتحويل أي أنها تتميز بسيولتها الدولية شأنها في ذلك شأن الذهب والعملات القابلة للتحويل، وبموجب ذلك فأن البلدان تضم موجداتها بحقوق السحب الخاصة في حساب احتياطياتها من العملات الأجنبية.

المبحث الثاني

سيطرة الدول المتقدمة و التغيير في دور البنك و الصندوق

بعد خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية منتصرة وتملك اكبر رصيد ذهبي في العالم كان لابد من نظام دولي يقوم بوضع ذلك التفوق الأمريكي صمن إطار شرعي دولي يكفل حرية التبادل التجاري و يضمن الاستقرار للأسواق المالية و النقدية العالمية و يعيد إعمار ما دمرته الحرب , و هكذا جاء ميثاق صندوق النقد الدولي يدشن الوضع الدولي للدولار كعملة احتياط عالمية ترتبط بها باقي العملات و ترتبط هي بالذهب الذي تكدس في أمريكا .لقد جاءت أهداف الصندوق تعبيراً واضحاً عن ذلك الانتصار الأمريكي سواء من حيث الحصص أو من حيث القوة التصويتية المرتبطة بها .

هذا و لم يكن حال البنك الدولي أفضل حيث اشترطت العضوية فيه العضوية في الصندوق و كذلك الأمر بالنسبة للحصص والتصويت.

بما أن الصدوق و البنك قد جاءا لتصحيح الاختلالات و إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب فمن الواضح أن المقصود يومها هو البلدان المتقدمة (أوروبا خصوصاً) و لم يكن موضوع البلدان النامية و تنميتها موضوع نقاش فهي إما حديثة العهد بالاستقلال أو ما تزال تخضع للاستعمار و كانت تدرك طبيعة دورها من حصصها المتواضعة.

مشروع مارشال: لإعادة إعمار أوروبا:

و هو عبارة عن خطة طرحتها الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية ضخمة إلى الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية لتمكينها من استعادة عافيتها الاقتصادية[1]

وفي عام 1948 تم إنشاء المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي وذلك بهدف توزيع المساعدات الأمريكية التي تدفقت بحدود 9 مليارات دولار خلال عامين ثم ثمانية أخرى بعد توقف المشروع رسمياً لتصل المساعدات إلى 17 مليار دولار و هو مبلغ ضخم في تلك الفترة .

من غير الخافي على احد الدور السياسي للمشروع و الذي كان يعمل لبناء مؤسسات اقتصادية أوربية قوية تقف في وجه التدهور الاقتصادي مع ما يرافقه من فقر وتخلف و أزمات اقتصادية تفتح الطريق أمام الأحزاب الشيوعية التي بدأت تقوى في تلك المرحلة مدعومة من الاتحاد السوفيتي و الذي ظهر كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة .

و السؤال الذي يطرح هنا : هو لماذا نجح مشروع مارشال في تحقيق أهدافه بينما فشلت العديد من البرامج التي طرحها البنك و الصندوق الدوليان في بلدان العالم الثالث ؟

إن الجواب يأتي من الخطاب الذي ألقاه مارشال نفسه عام 1947 في جامعة هارفارد: " لكي ننجح في التغلب على الجوع و الفقر و اليأس و الفوضى فان مساعداتنا يجب ألا تكون على أساس جزئي كلما دعت الأزمات المختلفة "بل" يجب أن تقدم علاجا ناجعا و ألا تكون مجرد مادة مسكنة ."

---

(1) العلاقات الاقتصادية في التاريخ الحديث و المعاصر – د . محمد علي القوزي – دار النهضة العربية 2002 – ص 223.

إن المعونات الأجنبية و القروض التي قدمت للدول النامية لم تكن بالكفاءة التي قدمت لمشاريع إعادة الأعمار في أوربا مع الاختلاف الكبير بين إعادة الأعمار و بين خلق تنمية حقيقية في بل إن عانت كثيرا من التخلف و الفقر و لاستعمار لقد جاءت قروض المؤسستين الدوليتين كمسكن للمشكلة وليست كحل جذري لأسباب هذه المشكلة.

السيطرة الأمريكية و التغير في دور البنك و الصندوق: (مرحلة الاستقرار)

جاء تأسيس الصندوق النقدي الدولي ليضمن استقرار أسعار الصرف العالمية و هذا ما التزمت به الولايات المتحدة طالما كان يخدم مصالحها في الفترة الأولى من عمر الصندوق التي تحدثنا عنها لكن النمو السريع لدول أوربا و اليابان و تجارتها الخارجية أدى إلى تزايد الوزن النسبي لهما في الاقتصاد العالمي على حساب الاقتصاد الأمريكي و حصة الولايات المتحدة من إجمالي التجارة العالمية.

هذا ما دفع بالولايات المتحدة إلى إتباع سياسات الاستدانة المجانية عن طريق ضخ الدولارات في السوق العالمية لتحقيق أعلى مكاسب ممكنة.

و بدأ الشك يدور حول مستقبل الدولار و استمر هذا الشك في التصاعد في الستينات إذ كان هذا العقد مليئا الاضطرابات فقد عرف العالم خلال الفترة 1965 – 1971 حروبا نقدية شديدة تمثلت في التقلبات العنيفة في أسعار الصرف و اشتداد المضاربات على الذهب و لم يكن ذلك إلا تعبيراً عن العلاقات الجديدة التي بدأت تتبلور بين المراكز الثلاثة الرئيسية لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة – دول غرب أوربا – اليابان) و بروز عملاتها كعملات دولية قوية.

إن ارتفاع الوزن النسبي للاقتصاد الياباني و الأوربي (ألمانيا و فرنسا) قد خلق ظروفاً موضوعية للتقليل من الاعتماد على الدولار بوصفه عملة احتياط دولية.

في خضم هذه التطورات قام صندوق النقد الدولي باتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بزيادة موارده فبعد أن اتخذ عام 1959 قرارا بزيادة حصة الدول الأعضاء قام عام 1962 بابتكار ما سمي بالترتيبات العامة للإقراض و التي مكنته من اقتراض مبلغ في حدود ستة مليارات دولار من مجموعة الدول التي كونت ما سمي بمجموعة الدول العشرة و هي عبارة عن نوع من الائتمان المتبادل مع السوق الرأسمالية الصناعية الكبرى.

و تتم تحت رقابة الصندوق و أول من قام باستخدامها بريطانيا.

وعلى ضوء ما سبق و نتيجة عدم كفاية موارد الصندوق لمواجهة احتياجات السيولة الدولية اتجه الصندوق إلى ابتكار وحدات حقوق السحب الخاصة كمورد إضافي للسيولة ابتدءاً من عام 1962.

ترافق ذلك مع ازدياد الضغوط على الدولار من اجل تحويله إلى ذهب مع العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكية و النقص في الأرصدة الذهبية و بالتالي قدرتها على الالتزام بهذا التحويل وفق المبدأ المحدد ب35 دولار للاونصة الذهبية.

وهنا عادت الولايات المتحدة لتنفرد في قرارها و تلغي قابلية الصرف و التحويل الدولاري الذهبي بقرار نيكسون في 15 آب 1971 و ليعلن انهيار قاعدة بريتون وودز و انهيار المبدأ الأساسي للصندوق النقدي الدولي.

لكن ماذا عن الدول النامية في تلك الفترة:

في الوقت الذي وجهت فيه جهود البنك و الصندوق لإعادة إعمار أوروبا مع منحها التسهيلات التي طلبتها تحت تسمية " المرحلة الانتقالية" و التي استمرت حتى عام 1958.

كانت الدول النامية تعامل من قبل الصندوق بصلابة و تشدد كبيرين رغم أنه لم يكن لسياسات الصندوق و المشروطية فرصة كبيرة للتطبيق في البلدان النامية خلال فترة الخمسينات والستينات وذلك لسببين:

1- في فترة ما بعد الحرب ركز الصندوق اهتمامه لخدمة الدول الأوروبية لذلك كان نصيب البلدان النامية محدوداً جداً.

2- حاولت البلدان النامية في تلك الفترة حل مشكلاتها بعيداً عن مشروطية الصندوق إما من خلال استخدام احتياطياتها المتراكمة و تطبيق نظام الرقابة على الصرف و دعم الصادرات و التوسع في عقد اتفاقيات التجارة و الدفع الثنائية أو من اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي.

و من الجدير بالذكر أن صعوبات موازين مدفوعات الدول النامية كانت قد بدأت في تلك المرحلة إلا أنها ظلت حتى ذلك الحين معتمدة على الاقتراض الخارجي كمصدر رئيسي لسد عجزها الخارجي و تزايدت في تلك الفترة مصادر التمويل الخاصة كالاستثمارات الأجنبية و كان ذلك بداية لمديونية هذه الدول فعلى الرغم من أن الصندوق قد ابتكر في هذه المرحلة بعض أنواع التسهيلات الائتمانية التي تخص الدول النامية مثل تسهيلات التمويل التعويضي و التسهيلات الخاصة بتمويل المخزون من المواد الأولية لمجابهة تقلبات أسعارها إلا أن موارده التي توجهت نحو البلاد النامية كانت قليلة للغاية مقارنة بالموارد الموجهة نحو البلدان الرأسمالية .

جدول توزيع استخدامات الموارد الائتمانية لصندوق النقد الدولي على الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية خلال عامي 1965,1969 [1]

(آلاف الدولارات)

	1965	1969
الدول الرأسمالية المتقدمة:	2044	2843
منها: بريطانيا	1907	2241
دول أخرى	137	602
دول المناطق المتخلفة:	910	1167
منها: أمريكا اللاتينية	385	282
الشرق الأوسط	113	83
دول آسيوية أخرى	355	607
دول افريقية	56	196

و في مرحلة الخمسينات ظهر الاتحاد السوفييتي (بوصفه مقرضاً للدول النامية بما فيها أكثرها فقراً و بشروط شديدة التساهل منها سعر الفائدة المنخفض 2.5% و فترات السماح الطويلة ..)[2] كأحد مصادر الاقتراض الخارجي.

إن لجوء الدول النامية للاتحاد السوفيتي و ابتعادهم عن البنك الدولي ذو الفائدة المرتفعة والشروط الصعبة قد دفع الدول الرأسمالية و في محاولة لقطع الطريق على الاتحاد السوفييتي إلى إجراء تغيير حيوي في البنك الدولي تمثل في إنشاء : هيئة التنمية الدولية عام 1958 لتقدم قروضاً مدعومة من حكومات

(1) صندوق النقد الدولي وعملياته, مرجع سابق

(2) موقع النظام العربي –سمعان فرج الله -2000-ص38

تلك الدول المانحة مع أسعار فائدة منخفضة و فترات سداد طويلة مع فترات سماح للدول الأكثر فقراً.

و ترافق ذلك بتغيير إستراتيجية المساعدات الأمريكية فمع انتهاء مشروع مارشال أخذت المساعدات الأمريكية بالتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط لدعم و تثبيت حلفائها في مواجهة الخطر الشيوعي (مبدأ ايزنهاور , حلف بغداد).ثم فيما بعد جنوب شرق آسيا (الحرب الكورية) وأفريقيا و أمريكا اللاتينية .

وقد أنشأت لذلك منظمات تمويلية خاصة لدعم البلدان النامية (ذات التوجه إلى اقتصاد السوق) مثل مؤسسة التمويل الدولية , معهد الولايات المتحدة للتنمية الدولية , مؤسسة الاستثمار لما وراء البحار.

السبعينات مرحلة الفوضى:

جاء القرار الأمريكي المنفرد بإلغاء تحويل الدولار إلى ذهب ليعلن فوضى النظام النقدي أو فشل الصندوق في تحقيق أولى أهدافه معلناً عن مرحلة جديدة من عمر هذا النظام .

فمع تراجع الثقة بالدولار كعملة عالمية أخذت الولايات المتحدة في تخفيض قيمته و ذلك لإعطاء ميزة تنافسية للصادرات الأمريكية و هو ما تبعه تخفيضات مستمرة في قيم عملات باقي الدول و لتظهر سوق المضاربة كمارد ضخم يتم فيها تبادل للعملات أضعاف التبادل السلعي .

و في أعقاب هذا القرار تم الاتفاق بين الدول العشرة الكبرى المهيمنة على الصندوق و هي: الولايات المتحدة – اليابان – ألمانيا –فرنسا –ايطاليا –بريطانيا –السويد –بلجيكا –كندا –هولندا على السماح بتذبذب أسعار العملات الحرة الرئيسية بنسبة 2.25% بدلاً من نسبة 1% التي كانت اتفاقية بروتون وودز قد حددتها .

و رغم ذلك فقد تدهور (سعر الدولار مقابل الذهب حيث بلغ سعر الاونصة الذهبية 100 دولار بعد عامين فقط من إلغاء قابلية التحويل)[1]

و بذلك انتقل دور الصندوق من المثبت لأسعار الصرف إلى الموازن لها , وجاءت الأزمة النفطية 1973 و نتائجها :

فمن جهة البلدان النفطية أدت العوائد الكبيرة لتحقيق فائض نقدي كبير لدى هذه الدول أعادت توظيفه في البنوك التجارية الغربية.

ومن جهة البلدان المستوردة للنفط فقد ارتفعت تكالي مستورداتها و بالتالي عجز ميزان المدفوعات و زيادة المديونية وخصوصاً البلدان النامية(بينما كانت البلدان المتقدمة أقدر على تصدير لأزماتها للخارج).

انشأ الصندوق قروضاً جديدة باسم قروض التسويات النفطية كانت موجهة بمعظمها للدول الصناعية بينما استفادت 55 دولة نامية استفادت بريطانيا و ايطاليا من59% من حجم هذه التسهيلات [2] .

انتهى العمل بهذه التسهيلات النفطية عام 1976 لان القسم الأعظم من الأموال التي كانت تنساب نحو الصندوق تحولت نحو الأسواق النقد العالمية خاصة سوق الدولارات الأوروبية.

في العام ذاته جاء اجتماع جمايكا ليلغي السعر الرسمي للذهب و ينزع عنه الصفة النقدية وأصبحت وحدات السحب الخاصة هي الأصول الاحتياطية الأساسية لنظام النقد الدولي ذلك بعد أن تم الانتقال من مرحلة ثبات أسعار الصرف إلى مرحلة التعويم .

---

(1) المرجع السابق ص 24

(2) رمزي زكي مرجع سابق

وقد ذهب بعض الكتاب إلى(أن انتهاء سعر التعادل و بدء العمل بالأسعار العائمة علامة على فشل الصندوق في حين قال البعض انه لم يعد ثمة سبب لوجود الصندوق) [1]

أما البلدان النامية فقد توجهت إلى البنوك التجارية التي أخذت بالإقراض بشروط أفضل من البنك و الصندوق و بضمانات أقل (نتيجة تراكم الفوائض النقدية لديها) و المراهنة على معدلات النمو في دول العالم الثالث الحديثة التصنيع مثل دول أمريكا اللاتينية .

استمر هذا الحال حتى الأزمة النفطية الثانية 1979 لتعلن انتهاء مرحلة التساهل و تبدأ مرحلة تسديد الفاتورة أو بدء أزمة المديونية .

أزمة المديونية

تبدأ أزمة المديونية الحديثة رسميا مع إعلان المكسيك 1982 عن التوقف عن تسديد ديونها البالغة 80مليار دولار بعد عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية و هو ما دفع بدول أخرى للعمل بذات الشيء مما هدد النظام المصرفي العالمي بالانهيار و تدخل الصندوق على الفور لينقذها من الإفلاس(المكسيك و البنوك معا).

و استطاع الصندوق أن يقنع الأطراف صاحبة المصلحة بضرورة حل الأزمة و تقديم قروض جديدة للمكسيك حتى تستطيع سداد الدين المستحق عليها.

وبذلك فقد لعب الصندوق دور الوسيط بين مصادر التمويل وبين الدول المدينة و اشترط عدم منح قروض جديدة للدول المدينة ما لم تلتزم بتسديد ديونها

(1) رمزي زكي مرجع سابق ص155

لبنوك التجارية و الحكومات الدائنة و أخذت هذه الأخيرة تشترط شهادة حسن سلوك من الصندوق و البنك عندما تتقدم أي دولة بطلب اقتراض جديد .

لذلك لا تستطيع أية دولة أن تلجأ إلى نادي باريس لجدولة ديونها بدون الحصول على تلك الشهادة و هذا ما دفع بالبعض لتسمية الصندوق "بوكيل المصارف الخاصة"أو " شرطي المصالح المالية العالمية "

أسباب أزمة المديونية:[1]

توجد عدة أسباب إلى قيام أزمة المديونية الدولية في الثمانينات وزيادة حدتها نذكر أهمها فيما يلي:

1-الركود العالمي في الثمانينات: نجم عن الركود الذي واجهته معظم دول العالم في أوائل الثمانينات نقص واردات الدول المتقدمة و من ثم نقص صادرات الدول الأقل تقدماً إذ إن طلب الدول المتقدمة على منتجات الدول النامية يتسم بأنه شديد الحساسية إذ يتألف أساسا من المواد الأولية الصناعية التي تتأثر بشكل ملموس بما تتعرض له الدول المتقدمة من تقلبات.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان اثر صدمة البترول الثانية عام 1979 كبيراً على الدول النامية إذ أصبحت مضطرة إلى تخصيص جزء كبير من مواردها المحدودة من النقد الأجنبي لمواجهة زيادة أسعار النفط وفي نفس الوقت فقد انخفض معدل التبادل التجاري الخارجي للدول المتقدمة لأنها في غالبيتها تستورد النفط.

وقد نجم عن هذا الركود قيام كل من الدول المتقدمة والنامية- خارج الدول النفطية- فرض الحماية.

---

(1) انظر التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها . محمد عبد العزيز عجمية الدار الجامعية 2001.

هذه الأمور مجتمعة (انخفاض حصيلة الصادرات تراجع معدل التبادل الدولي- زيادة الحماية) حالت دون حصول الدول الأقل تقدما على النقد الأجنبي اللازم لسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية[1] (وتقدر بيانات صندوق النقد الدولي في عام 1983 إن الركود العالمي مسؤول عن ثلث أزمة المديونية الخارجية فيما بين 1978-1981) و أن ارتفاع أسعار النفط مسؤول عن الربع.

2-ارتفاع أسعار الفائدة : يعتقد إن ارتفاع أسعار الفائدة حيث وصل سعر الفائدة إلى 8% عام 1984 [2] الذي بدا عام 1978 كان احد الأسباب الرئيسية لأزمة المديونية وقد كان هذا الارتفاع في أسعار الفائدة عائداً بشكل أساسي إلى :

1- موجات التضخم التي سادت في السبعينات وهذا ما دفع البنوك إلى تغيير أسعار الفائدة حرصاً على مصالح أصحاب الودائع .

2- ارتفاع العجز في الموازنات الحكومية وخاصة في الولايات المتحدة

3- الدولار القوي: إن ارتفاع قيمة الدولار في السوق النقدية العالمية خلال الفترة 1980 – 1985 اثر على الدول الأقل تقدماً بسبب كبر حجم قروضها الدولارية حيث بلغت نسبتها إلى جملة القروض حوالي 70% خلال الفترة 1979-1983 كما بلغت هذه النسبة 90% في أمريكا اللاتينية وبذلك فان ارتفاع قيمة الدولار وارتفاع أسعار الفائدة قد أديا إلى ارتفاع أعباء الديون على الدول النامية.

---

(1) المصدر السابق ص312 .

(2) المشكلات الاقتصادية المعاصرة –د. محمد زنبوعة جامعة تشرين ص182 .

إن الأسباب السابقة هي الأسباب الفعلية المباشرة لنشوب الأزمة لكن ما هي العوامل التي أدت إلى حدوث الاختلال الهيكلي في تلك البلدان وما هي الدوافع التي أدت بها إلى الاستدانة ثم العجز عن الوفاء .

1- احتلال عسكري طويل لعدة عقود طال اغلب الدول النامية .
2- تركز إنتاج المواد الأولية في هذه الدول بما يخدم المصالح الرأسمالية المتقدمة .
3- فرض تقسيم عمل تجاري عالمي تصدر فيه الدول النامية المواد الأولية وتستورد المواد المصنعة .
4- التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي .
5- عجز مزمن في ميزان المدفوعات .
6- توجيه القروض بما يخدم التقسيم الدولي للعمل التجاري ويساهم أكثر في ربط هذه البلدان بشكل اكبر بالاقتصاديات المتقدمة.
7- عدم القدرة على التسديد ثم إعطاء قروض جديدة لتسديد السابقة (جدولة مستترة) وهكذا دواليك .

إن هذه الأسباب لا تنفي مسؤولية البلدان النامية التي:

1- بالغت في الاقتراض دون مراعاة حد الأمان مستفيدة من قروض قصيرة الأجل بدون توجيهها إلى مجالات إنتاجية حقيقية أو الاعتماد على التراكم المحلي لخدمة التنمية [1].
2- التوسع في الإنفاق العسكري (الذي وصل حتى 40% من نصيب الدول المشترية للسلاح)[2] .

(1) الصندوق النقدي الدولي وعملياته – ميشيل لولاز 1995 دار طلاس ترجمة هشام متولي ص27 .
(2) مشكلات اقتصادية معاصرة محمود زنبوعة – عزيز شحود جامعة تشرين 1997.

3- رغبة هذه الدول بتحقيق نمو سريع عن طريق التصنيع وهو ما لزم استثمارات رأسمالية كبيرة عالية التكنولوجيا وهذا ما أدى لارتفاع واردات هذه الدول وحاجتها للاقتراض.

بالإضافة إلى التضخم المحلي وما ينجم عنه من تدهور في أسعار الصرف وهو ما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات وبالتالي الحاجة للاقتراض من العالم الخارجي.

لقد جاءت أزمة المديونية لتعلن مرحلة جديدة في تاريخ البنك والصندوق الدوليين عن طريق التكامل بينهما في تحديد الشروط التداخلية في السياسات الاقتصادية للبلدان المقترضة في ما عرف بوصفة الصندوق .

وليظهر كل منهما كأحد الأعمدة الثلاث للنظام العالمي الجديد : نظام عولمة الاقتصاد والاندماج الاقتصادي العالمي .

((فالانفتاح الاقتصادي سوف يكون له نتائج ايجابية لكل الأطراف وسوف يضيق الهوة بين البلدان النامية والدول الصناعية المتقدمة))؟

الولايات المتحدة والصندوق حديثاً:

بعد الحديث عن الدور التاريخي الذي لعبه صندوق النقد الدولي في تغيير دوره العالمي في خدمة المصالح الغربية العامة والأمريكية على وجه الخصوص وسيطرة هذه الأخيرة عليه , من بدء تكوينه تبنى مشروع هوايت الذهبي ونظام الحصص والقوة التصويتية المبنية عليه الذي فرض الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة .

((وعند افتتاح المؤتمر كانت الأمور محسومة تقريباً فالولايات المتحدة و بريطانيا اتفقتا على تحديد موارد الصندوق بحدود 8 مليار دولار بحيث تكون

حصة الولايات المتحدة مليارين ونصف وحصة المملكة المتحدة نصف هذا المقدار))[1].

سوف نذكر مثالين عن تفعيل دور البنك والصندوق لتحقيق أهداف ومرام سياسية في مناطق عدة في العالم في فترة التسعينات:[2]

الحالة الأولى: التـي اسـتخدم فيهـا الصـندوق لخدمـة أهـداف السياسـة الخارجيـة الأمريكية هو موضوع إعادة انتخاب الرئيس الروسي يلتسين والذي كانت الولايات المتحدة ترغب في استمراره في الرئاسة ومن المعروف أن الاقتصاد الروسي في تلك الفترة كان اقتصاداً مريضاً يعاني من ركود عميق وتضخم كبير وتـدهور مـزمن في مسـتويات المعيشـة وكانـت هذه الأمور لابد وان تؤثر سلبياً في العملية الانتخابية ما كان من صندوق النقد الـدولي إلا أن أعلن عن تقديم قرض كبير لروسيا قيمتـه 10.1 مليـار دولار عـلى مـدار ثـلاث سـنوات فضلاً عن إصداره تقريراً يشيد بالاقتصاد الروسي عام 1996 علماً أن البيانات التي أصـدرها الصندوق فيما بعد تؤكد كلها الحالة المزرية التي كان عليها الاقتصاد الروسي فقـد أشـارت بيانات الصندوق إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي قـد انخفـض -4.8, -5 % في عامي 1995-1996 .

في حين بلغ معدل التضخم 190.1% , 47.8% خلال نفس العامين المـذكورين عـلى الترتيب .

وفي الحديث عـن روسـيا نـذكر انـه بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفيتي ضـعف اهتمام الدول الرأسمالية الصناعية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً بـدعم وكالـة التنمية الدولية (التي كانت أنشئت كبديل عن قروض السوفيت) إذ لم يعد هنـاك

---

(1) ميشيل لولار مرجع سابق

(2) سمعان فرج الـلـه مرجع سابق

حاجة لتقديم قروض بفائدة منخفضة للدول النامية للوقوف في وجه المد الشيوعي بل إن الكونغرس الأمريكي بدأ يعيد النظر في حجم التمويل المقدم إلى هذه الوكالة لاسيما وأن الولايات المتحدة هي الدولة الأهم من بين الدول ال 32 التي تقدم مساعدات لهيئة التنمية الدولية .

بالمقابل وفي إطار التطورات الاقتصادية المتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق أخذت مؤسسة التمويل الدولية ووكالة الضمان متعدد الأطراف (واللتين تختصان بدعم القطاع الخاص), تشهدان تنامياً لدوريهما مع تزايد الدعم المقدم من الولايات المتحدة وباقي الدول الرأسمالية .

الحالة الثانية: للهيمنة الأمريكية وتدخلها في سياسات الصندوق هي: الأزمة المكسيكية الحديثة إذ انه من المعروف أن المكسيك قد تعرضت لأزمة مالية كبيرة نجمت بشكل أساسي عن قيام الحكومة المكسيكية بتخفيض سعر العملة المكسيكية بنسبة 13% مقابل الدولار تم تعويمها في توقيت غير ملائم اقتصادياً أو سياسياً وبذلك قد بدأت موجة بيع العملة المكسيكية تجاه الدولار وهذا ما أدى إلى انخفاض البيسو بنسبة 45% مقابل الدولار خلال كانون الثاني , شباط عام 1995 .

ومن المعروف أن المكسيك شريكة الولايات المتحدة في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وهي ثالث أهم شريك تجاري لها لذا كان عليها إنقاذ المكسيك وقد كانت تكلفة إنقاذ المكسيك باهظة تصل إلى 47.8 مليار دولار وقد رفض الكونغرس الأميركي أن تتحمل أميركا التكلفة بمفردها فما كان من الرئيس الأميركي إلا أن استخدم نفوذه لدى صندوق النقد الدولي و بنك التسويات الدولية لدفعهما إلى المساهمة لإنقاذ المكسيك مالياً [1] إذ كان

(1) المرجع السابق ص27

المطلوب من صندوق النقد الدولي 17.8 مليار دولار وهي توازي 1015% من حصة المكسيك في الصندوق البالغة 17.53 مليون دولار وضمن هذا القرض تلقت المكسيك 7.8 مليار دولار فوراً وهي توازي 445% من حصتها في صندوق النقد الدولي وهو ما يعني عملياً الإطاحة بكل أسس إقراض الصندوق لأعضائه حيث في قروض المساندة للإصلاح أو التحول الهيكلي فان كل دولة عضو يمكنها أن تحصل في أقصى الحالات الاستثنائية على 200% من حصتها خلال ثلاث سنوات).

وبذلك نلاحظ من خلال إقراض المكسيك انه قد تمت الإطاحة بكل هذه الأسس وذلك نزولا عند رغبة الولايات المتحدة التي تملك 18.3% من إجمالي الحصص .

ونظراً لكون الأزمة المكسيكية كانت سريعة للغاية فان الولايات المتحدة لم تنتظر للحصول على موافقة أغلبية الثلثين في الصندوق وإنما تم القرار بشكل إداري تماما رغم التجاوزات من قبل المدير العام كاميدسو الذي وافق أن يدفع صندوق النقد ثمن المضاربة على العملة المكسيكية إذ قال :

((إن الأزمة المكسيكية كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد عالم الأسواق المعولمة وأنه كان يتعين عليه التصرف دونما اخذ التكاليف بعين الاعتبار و إلا كانت اندلعت كارثة عالمية حقيقية))[1].

(1) الاقتصاديات النامية أزمات و حلول د. عبد الحسين العطية دار الشروق 2001 ص 155.

المبحث الثالث

سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي

لقد تبنى صندوق النقد والبنك الدوليين الأفكار التي طرحتها المدرسة النيوكلاسيكية حول التوازن الاقتصادي العام واعتمد هذه الأفكار في معالجة مشاكل البلدان النامية إذ توزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسستين فقد اهتم صندوق النقد الدولي في البداية بقضايا التثبيت الاقتصادي في الوقت الذي تخصص البنك الدولي في آراء وإجراءات التغيير الهيكلي ثم ما لبثت أن تداخلت الحدود الفاصلة بين مهام المؤسستين .

أولاً: سياسات التثبيت الاقتصادي

تستند برامج التثبيت الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً إلى أفكار المدرسة النيوكلاسيكية حول ميزان المدفوعات وكيفية تصحيح الاختلال فيه كما تستند إلى التحليل النقدي الذي يؤكد وجود علاقة سببية بين إجراءات خلق النقود من خلال التسهيلات الائتمانية من جانب وعجز الموازنة وميزان المدفوعات من جانب آخر .[1]

((إذ تنسب الطريقة النقدية في تفسير ميزان المدفوعات وهي التي طورتها مدرسة شيكاغو ضمن مفهوم النظرية الكمية للنقود ومسؤولية العجز في المبادلات الخارجية إلى فرط الإصدار النقدي في البلد ذي العلاقة ... وعلى هذا الأساس فإن السلطات النقدية يمكن لها أن تراقب بدقة حجم العرض النقدي عن طريق التحكم بمقدار التسليف أو الائتمان داخل الاقتصاد الوطني))

---

(1) الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث مارب فرانس ليرينو ترجمة هشام متولي دار طلاس 1993 ص152.

فمن المعروف أن زيادة الائتمان المحلي دون أن تكـون مصـحوبة بزيـادة في النـاتج المحلي يترتب عليها ارتفاع الطلب الكـلي وهـذا بـدوره يـؤدي إلى ارتفـاع الأسـعار وتفـاقم الاختلالات الداخلية والخارجية.

لذلك فقـد هـدفت سياسـات التثبيـت الاقتصـادي إلى معالجـة الاخـتلال في ميـزان المدفوعات في المدى القصير مـن خـلال ضـغط مسـتوى الطلـب الكـلي عـن طريـق إتبـاع سياسات ماليـة ونقديـة ذات آثـار انكماشـية وتتمثـل هـذه السياسـات في تخفـيض قيمـة العملة الوطنية - خفض الإنفاق العام- ترشيد الاقتراض الخارجي الارتفاع في أسعار الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز الادخار من جانب وترشـيد الاسـتثمار مـن جانـب آخـر هـذا فضلاً عن تأكيد سياسات الصندوق على ضرورة وضع حدود عليا للائتمان المصرفي ..

التكييف الهيكلي [1]:

شكلت مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية الأرضية النظرية التي انطلق منها خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي إذ اعتمدوا في تحقيـق أهـداف هـذه البرامج على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية وقـد ارتبطـت هـذه التغيرات بالفترات الزمنية الطويلة والمتوسطة واهتمت بجانب العرض وسعت إلى معالجـة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات غـير التنافسـية وتتوقـف اسـتجابة هـذه الاقتصاديات لمثل هذه التغيرات على مرونة الجهاز الإنتاجي و مستوى التطـور الاقتصـادي و فاعلية السوق في توزيع الموارد.

---

(1) انظر سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصـادي العـربي د. سـالم توفيق النجفي بغداد 2002.

وتشتمل برامج التكييف الهيكلي على المتضمنات التالية:

1- تحرير الأسعار: نظراً للاعتقاد السائد أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار يؤدي إلى خلق تشوهات في العلاقات النسبية السعرية ويحرفها عن نظريتها العالمية وهذا ما ينتج عنه بالضرورة تدني الكفاءة الإنتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الإنتاجي لذا فإن إجراءات التكييف الهيكلي لإعادة تخصيص الموارد تسعى إلى تحرير الأسعار سواء إلى المواد الأولية أو للسلع النهائية ونعمل على إلغاء قيود الدعم وتحرير الأجور من الجمود والغاية من هذه الإجراءات تتحدد في اتجاهين :

الأول: تخفيف العبء عن ميزانية الدولة عن طريق رفع الدعم السعري عن الإنتاج أو مستلزماته.

الثاني: منح جهاز الأسعار إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي حتى تتحقق إمكانية زيادة العرض السلعي في ضوء نمو الطلب وفقاً لآليات السوق.

2- الخصخصة: تتعالى وتتزايد الدعوات نحو الخصخصة في الآونة الأخيرة بعد الاعتقاد بعدم عقلانية التخطيط المركزي وعدم جدوى السياسات التدخلية والشك بالدور الاجتماعي للدولة.

وانطلاقاً من ذلك أخذت المؤسسات الدولية تكثر من الدعوة للتوجه نحو اقتصاد السوق بما ينطوي عليه من ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية وتحويلها إلى القطاع الخاص الأمر الذي يقتضي تغيراً في إستراتيجية إدارتها ونمط توزيع دخل عوائد الإنتاج.

وبناء على ذلك سعت سياسات التغيير الهيكلي إلى تقليص دور الدولة وتحجيم دور نقابات العمال في التدخل في تحديد معدلات الأجور وتوسيع دائرة

امتلاك أسهم الأصول الرأسمالية وتشجيع ملكية العاملين وتنحصر أهداف التحول في الملكية في اتجاهين رئيسيين:

1- خفض الإنفاق الحكومي وتقليص أشكال الدعم المختلفة وبالتالي تخفيف الأعباء الضاغطة على الميزانية العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات.

2- زيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة الابتعاد عن أشكال الدعم والحماية المختلفة واعتماد المشاريع في تخصيصها للموارد وعلى العقلانية بين أسعار المواد النسبية وقيمتها الحقيقة.

ويتطلب هذا الأسلوب إزالة كافة الأسباب التي ترفع من متوسط التكاليف مثل الأعباء الإدارية الزائدة وتوسيع دائرة العمل والارتفاع بمعدلات الأجور.

3- تحرير التجارة [1] : ((تفترض التغيرات الهيكلية إمكانية إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فان ذلك يشير في مضمناته الاقتصادية إلى اقتراب أو تساوي العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية)).

وتهدف سياسات تحرير التجارة إلى تشجيع الصادرات على اعتبار إن هذه الاقتصاديات تعاني من نقص العملات الأجنبية ويفترض إن يعوض هذا النقص من خلال عوائد الصادرات وليس عن طريق الاقتراض الخارجي.

---

(1) المرجع السابق ص27.

ورفـع الكفـاءات التنافسـية للصـادرات يتطلـب إجـراء تغـيرات في العلاقـات بـين القطاعـات الاقتصـادية مـن خـلال تخفـيض الرسـوم الجمركيـة وإزالـة الـدعم أو الحمايـة والابتعاد عن سياسة إخلال الواردات.

سياسات التثبت الاقتصادي و التكيف الهيكلي (حالة مصر و الأردن)

يقصد بعملية التثبيت كما كنا ذكرنا سابقا ضرورة تصحيح الاختلافات الماليـة سـواء كانت ناتجة عن التضخم أو عجز القطاع الخارجي أو كليهما [1]

بينما يشار إلى السياسة الاقتصادية الكلية الهادفة لتخصيص الموارد بشكل أفضـل و تحسين فاعلية استخدامها بالتصحيح الهيكلي.

و قد ارتبط هذان المفهومان بحزمة من السياسات المالية والنقدية التي يـوصي بهـا الصندوق النقدي الدولي و البنك الدولي.

بـدأت عـدة دول عربيـة بتطبيـق بـرامج التكيـف الهـيكلي في الثمانينـات و أوائـل التسعينات عن طريـق المـرور بعمليـة التحريـر الاقتصـادي والخصخصـة و الانفتـاح عـلى التجارة العالمية.

و في هذا الإطار يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: مجموعة الدول النفطية و قـد لجـأت هـذه الـدول إلى التصـحيح الهيكلي لاقتصادياتها بغية التنويع الاقتصادي و التقليل من الاعتماد على النفط.

بينما تضم المجموعة الثانية الـدول متوسـطة الـدخل و التـي تتمتـع بتنـوع اقتصادياتها و تشمل كل من سورية – لبنـان – مصر – الجزائـر- تـونس – المغـرب

---

(1) مصطفى العبد الله : التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصـاد السـوق الإصـلاحات الاقتصـادية و سياسات الخوصصة 2001 ص 31.

– الأردن – و رغم وجود التباين الكبير بين هذه الدول لكنها تشترك إلى حد ما بامتلاكها لمؤسسات اقتصادية و مالية متطورة و متنوعة.

تأتي أهمية الإصلاح من تراجع معدلات الأداء الاقتصادي و انخفاض إنتاجية العمل وتزايد عبء المديونية و ارتفاع معدلات التضخم مع التزايد السكاني و العجز المزمن للموازنات الحكومية.

وتضم المجموعة الثالثة البلدان العربية منخفضة الدخل :موريتانيا –السودان – الصومال اليمن.

و تعاني هذه المجموعة من المشاكل السابقة لكن بحدة أكثر مع ضعف البنية التحتية وانخفاض متوسط دخل الفرد .

لقد نفذت بعض الدول العربية برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي بالتعاون مع الصندوق و البنك الدوليين مثل المغرب 1983, موريتانيا 1985, تونس 1986, مصر 1991, الأردن 1992, الجزائر 1994 .

بينما تطبق بعض الدول العربية سياسات تشريعية جديدة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية بدون التعامل مع الصندوق مثل سوريا و ستقتصر دراستنا على حالتي مصر و الأردن و النتائج المحققة من تطبيق تلك السياسات.

تجربة مصر

ترجع بدايات الخلل الهيكلي في الاقتصاد المصري لفترة طويلة منذ بدء الاستعمار البريطاني و الذي دخل بحجة تصحيح الخلل و ضمان حقوق الدائنين ليحول مصر إلى مزرعة خلفية لتوريد المواد الأولية.

جاءت الثورة بعد ذلك في منتصف القرن الماضي لتحاول بناء اقتصاد متين عن طريق دعم القطاع العام و إقامة بنية صناعية متنوعة و قد أدى القطاع العام

دورا رئيسيا في ذلك وخاصة بعد قرارات التأميم التي شملت المصارف و الشركات الكبرى بالإضافة إلى الأراضي الزراعية.

لكن مع أواخر الستينات و حتى الثمانينات بدأت كفاءة القطاع العام بالتناقص و الناجمة عن قصور في السياسات المتبعة التي لم تكن كافية لمجابهة احتياجات التنمية و هذا ما أدى إلى تزايد العجز في الميزانية و تعاظم معدلات التضخم مع مستويات متزايدة من النمو السكاني.

أدت هذه الظواهر إلى تفكير الدولة في إتباع إستراتيجية تنموية جديدة في إطار الانفتاح الاقتصادي ترمي إلى تنشيط دور القطاع الخاص و تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

و نتيجة لعوامل عديدة كالحرب و عزلة مصر العربية و التضخم العالمي لم تحقق تلك البرامج الأهداف التي وضعت من اجلها و تفاقمت الأزمة الاقتصادية المصرية في منتصف السبعينات مع عدم إغفال تلك العوامل كأدوات ضغط لتحقيق مكاسب سياسية معروفة . مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات ساعدت بعض العوامل على التخفيف من حدة الأزمة كان منها: [1]

- إعادة فتح قناة السويس و انتعاش السياحة بعد توقيع اتفاقيات السلام
- تدفق تحويلات العاملين المصريين في الخليج بعد تحسن الوضع الاقتصادي فيها من ارتفاع أسعار النفط و زيادة عائدات مصر منه.

لكن هذا الحال لم يستمر فأسعار النفط أخذت بالانخفاض حتى أدنى مستوياتها عام 1986 وتزايد عبء الدين الخارجي مع سياسات الانفتاح و

(1) انظر د . ناصر عبيد الناصر , سياسات الصلاح الاقتصادي , دمشق 2001 اتحاد الكتاب العرب ص36.

استمرت كفاءة مؤسسات القطاع العام الذي يضم 40 % من العمالة المصرية و 60% من مصروفات الميزانية (عام 1980) بالتناقص لأسباب عديدة منها: [1]

1- تدخل الحكومة ي القرارات الإدارية
2- تحديد الأسعار
3- الإفراط في التوظيف
4- انعدام المنافسة
5- غياب مسألة الإدارة العليا . كل ذلك قد ساهم في تدهور حال المؤسسات العامة و بالتالي الاقتصاد المصري.

الاقتصاد المصري قبل الإصلاح الاقتصادي

أولاً : مبررات الإصلاح الاقتصادي :

1- الخلل الناتج عن عجز الموازنة العامة و الذي وصل إلى 31.59 % , 35.59 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 1990 – 1991 , و ارتفاع معدلات التضخم حتى 21% عام 1990 [2] وعدم قدرة المدخرات المحلية على تغطية الاستثمارات المطلوبة.
2- اختلال هياكل القطاعات الاقتصادية و الوحدات الإنتاجية و من ثم تدهور أداء وحدات القطاع العام و بالتالي زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة.
3- ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 8.6 % عام 1992 من حجم العمالة الكلي.

---

(1) دور الأسواق المالية في الخصخصة في دول الاسكوا – الأمم المتحدة ص 51.

(2) المرجع السابق

4- عدم القدرة على تحويل الاستثمارات الخاصة بإقامة البنية الأساسية و إحجام القطاع الخاص عن المساهمة في المشروعات التنموية الأساسية .

هذا بالإضافة إلى الدور الدولي الذي تلعبه مصر في المنطقة و الذي بدأ يهتز نتيجة الآثار الاقتصادية التي جاءت مواكبة لدور مصر السياسي في تلك الفترة .

ثانياً: أهداف الإصلاح الاقتصادي:

1- الإدارة الكفوءة للاقتصاد و ذلك بالاعتماد على اقتصاد السوق .

2- تخفيض القوى المؤثرة في حدوث الاختلالات الهيكلية.

3- دعم القطاع الخاص و توسيعه و خصخصة القطاع العام .

4- تخفيض تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية .

5- إلغاء الدعم الحكومي عن السلع و الخدمات بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة.

6- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

و لتحقيق الأهداف السابقة قامت الحكومة بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي (طبعا تحت إشراف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) يتضمن هذا البرنامج حزمة من الإجراءات لحل المشاكل الاقتصادية المتراكمة على عدة مراحل و ترافق ذلك مع تخفيض قيمة الدين المصري بمعدل 50% على ثلاث شرائح [(2)]

الأولى فورية 15% عام 1991 ثم الشريحة الثانية 155مع بدء المرحلة الثانية و تأخرت الشريحة الثالثة حتى عام 1996 بعد توقيع اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي و قد استهدفت المرحلة الأولى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير من خلال إجراءات الإصلاح المالي و النقدي و

استهدفت المرحلة الثانية بعد عام 1993 إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية و ذلك لرفع كفاءة الإنتاج و زيادته.

ففي حين تركزت المرحلة الأولى على عجز الموازنة العامة للدولة و إصلاح نظام الضرائب و توحيد سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية . فقد اختصت المرحلة الثانية بالإصلاح الهيكلي و البعد الاجتماعي

إجراءات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي التي قامت بها مصر:

أ– السياسة النقدية : [(1)]

1- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بقدر الإمكان و منع المبالغة في تحديد سعر الصرف مع العمل على تحريره (و هذا ما تم فعلا).

2- تحرير أسعار الفائدة.

3- الحد من التوسع الائتماني للبنوك.

4- زيادة حصيلة الإيرادات العامة من الضرائب و الرسوم و ضغط الإنفاق العام.

ب– الإصلاح الهيكلي: [(2)] [(3)]

1- العمل على تخفيض القطاع و التركيز على الاستثمارات الإنتاجية الرابحة مع تخفيض الرقابة على الأسعار و إزالة القيود على الاستثمار و تشجيعه.

2- تخفيض الدعم عن السلع الأساسية و زيادة أسعار الطاقة.

3- في مجال الزراعة : إلغاء التركيب المحصولي و التسليم الإجباري باستثناء القطن وقصب السكر.

---

(1) د. ناصر عبيد الناصر سياسات التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي ص72.

(2) المرجع السابق.

(3) خضير حسن خضير أزمة الديون الخارجية ص320ز

4- تنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية.

5- إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي للتنمية و ذلك لخدمة الطبقات المتضررة .

ثالثاً: برامج الخصخصة[1]

يهدف برنامج ((الخصخصة)) إلى تحويل عدد من الشركات المملوكة ملكية عامة إلى الملكية الخاصة كجزء من خطة إصلاح قطاع الأعمال العام, وفقاً لما هو مسطر في وثائق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولكن النظرة المدققة إلى الأمور تجعلنا نرى في هذا البرنامج محاولة لإعادة صوغ أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المصري والقضية هنا لا تتعلق بالأشكال القانونية للملكية عامة كانت أم خاصة بل هي تتعلق أساسا بأسلوب أداء الاقتصاد المصري وتغيير كيمياء المجتمع عموماً.

وقد وافق مجلس الشعب المصري في جلسته المنعقدة في 13 تموز/يوليو 1991 على قانون جديد يسمح ببيع حصة الدولة في شركات القطاع العام كلياً أو جزئياً , على أن يصبح نافذ المفعول بدءاً من 20 تموز/ يوليو 1992 وقد خصصت هيئة المعونة الأمريكية (AID) مبلغاً قدره 17 مليون دولار أمريكي لتمويل عقود لخدمات فنية واستشارية ,على مدى خمس سنوات , لتدعيم برنامج الخصخصة في مصر.

نتائج تنفيذ برنامج الخصخصة:

تشير البيانات المتاحة عن مؤشرات ومقومات قطاع الأعمال في بداية تنفيذ البرامج إلى الحقائق التالية :

(1) محمود عبد الفضيل برامج الإصلاح الهيكلي في مصر و المغرب.

أ. بلغ العدد الإجمالي لشركات قطاع الأعمال 314 شركة في عام 1991 منها 254 شركة رابحة.

ب. يقدر صافي حقوق الملكية فيها بنحو 10.7 مليار جنيه ويعمل بها 1.1 مليون عامل يستحقون أجورا تقدر بنحو 4.5 مليار جنيه .ويلاحظ أن هذا العدد الضخم من الشركات لم تزد صافي أرباحه الإجمالية عن 1.8 مليار جنيه , حيث بلغت جملة الإيرادات نحو 44 مليار جنيه .

في حين بلغت إجمالي التكاليف نحو 42 مليار جنيه .

وتشمل القائمة المبدئية للتخصيصية 278 شركة من بينها 117 شركة صناعية . ولابد من أن يمر معظم تلك الشركات بفترة ((إعادة تأهيل)) لتصحيح هياكلها التمويلية, حيث تعاني من مديونيات ثقيلة لابد من معالجتها (من خلال تحويلها لسندات قابلة للتداول أو رفع رأس مالها عن طريق تغذيتها بأموال جديدة)) قبل طرحها للاكتتاب الخاص.

استخدام حصيلة البيع:

وضعت مجموعة من الضوابط لاستخدامات حصيلة البيع تتلخص فيما يلي:

أ -لا تستخدم عوائد البيع في تمويل أية نفقات جارية بالشركات أو بالموازنة العامة للدولة.

ب- لا تستخدم عوائد البيع في تمويل استثمارات جديدة في قطاع الأعمال العام.

ج- تستخدم هذه العوائد فقط في إعادة الهيكلة المالية للشركات المتعثرة من خلال تسويات ديون البنوك.

د- دفع جزء من التعويضات المستحقة للعمالة الزائدة التي يتم معالجة أوضاعها في الشركات التي تعاني من عمالة فائضة, هذا بالإضافة إلى تمويل نظام الخروج على المعاش المبكر.

هـ- سداد الدين العام بتخصيص ثلثي العوائد ليتم تحويلها إلى وزارة المالية التي تقوم بتمويل الاستثمارات في البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية.

نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي:

1- انخفاض معدل التضخم من حوالي 20% عام 1990 إلى نحو (5% عام 1997 ثم 2.9 % عام 2000).[1]

2- الاستقرار النسبي في أسعار الصرف و انخفاض سعر الفائدة .

3- انخفاض الدين الخارجي من حوالي (50 مليار دولار عام 1990 إلى 26.9 مليار عام 1997 – 27.1 مليار عام 2000).[2]

4- زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى 18.6 مليار دولار 1997 , 13.1 مليار عام 2000 .

5- انخفاض عجز الموازنة من 27% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 إلى ما يقرب من 1% عام 1997.

البيان / السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	1.9	3	3.8	4.6	4.9	5.3	*5.7	*5.9	*5
معدل التضخم	9.7	15	6.4	9.9	8.6	4.8	*4.2	*3.1	*2.9
الدين الخارجي (مليار دولار)	31.6	31.1	33	34.1	31.5	26.9	#29.8	#28.7	#27.1
احتياطي النقد الأجنبي(مليار دولار)	10.8	12.9	13.48	16	17	@20	#18.11	#14.4	#13.1
سعر صرف الدولار الأمريكي	3.32	3.35	3.39	3.39	3.39	3.39	3.39	*3.40	*3.65

*:نظرة أولية على التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في منطقة الاسكوا .

#:التقرير الاقتصادي العربي الموحد2002.

(1) نظرة أولية على التطورات الاقتصادية في دول الاسكوا الأمم المتحدة 2000.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد2001.

@: جاءت في التقرير الاقتصادي 18.6 مليار دولار .

_ : باقي بيانات الجدول: تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا /الأمم المتحدة 1999.

إن نظرة كلية على الأرقام الواردة أعلاه تشير إلى أن هذه البرامج قد حققت أهدافها سواء من حيث خفض نسب التضخم أو خفض معدلات المديونية أو عجز الموازنة العامة

لكن ما يجب التأكد منه هو هل هذه المؤشرات قد تحققت من سياسات التثبيت أو من خلال أسباب أخرى [1]:حيث ساهمت حرب الخليج بتدفق تحويلات العاملين العائدين إلى مصر و المساعدات المالية الكبيرة على تحقيق معدلات النمو , بينما أعفيت مصر من نصف ديونها , أما خفض معدلات التضخم فيرجع إلى الركود العالمي بعد منتصف التسعينات و إذا أخذنا سوريا للمقارنة نلاحظ أن التضخم بلغ مقدارا سالبا قدره 2.2 .2.1 خلال أعوام 1997- 1999 على التوالي حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا 2000.

الحالة الأردنية

تعد المملكة الأردنية من الدول ذات الاقتصاد المتنوع بين الزراعة والصناعة والخدمات. إلا أنها لا تنتج النفط، والاقتصاد الأردني اقتصاد صغير ومنفتح على الخارج وتأثيره ضعيف على الاقتصاد العالمي. [2]

---

(1) أنظر سياسات التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي –سالم توفيق النجفي ص 121.

(2) تقييم برامج الخصخصة في الدول الأسكوا والأمم المتحدة ص83 .

ومنذ بداية الخمسينات (الاستقلال) تبنت الأردن نظام اقتصاد السوق مع غلبة القطاع الخاص على معظم الأنشطة الاقتصادية على عكس الحالة المصرية التي لعب القطاع العام فيها الدور الرئيسي في تلك الفترة .

في منتصف السبعينات تزايد الدور النسبي للقطاع العام وتدخلت الدولة ببعض السياسات الاقتصادية واستمر الأداء الاقتصادي الجيد حتى منتصف الثمانينات عندما تزايدت أعباء المديونية والعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة وارتفاع معدل التضخم (26% عام 1989) (*).

بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي عام 1989 لتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي والذي هدف حسب تصريحات الحكومة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال نمو اقتصادي حقيقي مستدام يزيد عن معدل النمو السكاني وذلك عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية سليمة وتعزيز وضع المالية العامة . لقد فشل هذا البرنامج بسبب اندلاع حرب الخليج صيف 1990 وما كان لها من آثار على الاقتصاد الأردني.

عاد الأردن ليطبق برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي عام 1992 يستمر ثلاث سنوات تلاه بعد ذلك برنامج آخر حتى عام 1998.

تتشابه السياسات المتبعة في الإصلاح مع الحالة المصرية (ومع كل الدول التي طبقت وصفة الصندوق) والتي تهدف إلى تحقيق استقرار في مستوى الأسعار وتشجيع الاستثمار وتخفيض عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي مع تخفيض رصيد المديونية الخارجية وأعبائها إلى مستويات مقبولة وإبلاء القطاع الخاص أهمية متزايدة .

(*) سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي – النجفي مرجع سابق – ص110

لقد أشارت تلك السياسات إلى ترشيد الطلب وفق السياسات المالية والنقدية من جهة والعمل على رفع كفاءة أسواق الموارد الاقتصادية من جانب التغير الهيكلي للعرض مع العمل على ضبط السيولة النقدية ومستوى الأسعار وتوجيه الإنفاق العام ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة .

لكن أداء الاقتصاد الوطني أخذ بالتباطؤ فبعد فترة منتصف التسعينات لذا فقد تم وضع برنامج متوسط آخر من 1999 – 2001 يعالج التطور في البرامج السابقة تضمن البرنامج الجديد :

1-الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي.

2- احتواء معدلات التضخم .

3- تعزيز وضع الاحتياطيات من العملة الأجنبية .

4- المحافظة على استقرار سعر الصرف، تخفيض عجز الموازنة .

	1997	1998	1999	2000
معدل النمو*	3.06	2.9	3	3.88
معدلات التضخم	3	3.1	0.6	1.6
الدين الخارجي مليار دولار	8.2	8.5	8.1	7.9
احتياطي الأجنبي	2200	1750	2629	3402
الاحتياجات الأجنبية حسب النمو الاقتصادي	1693	1169	1990	2762
عجز الموازنة مليون دينار أردني *	155	355.6	23.6	165

*- المجموعة الإحصائية لغربي آسيا 2001 (البنك المركزي الأردني المجلة 37، العدد1، (2001).

- باقي البيانات من تقييم برامج الخصخصة في دول الأسكوا 2000 .

- كان سعر صرف الدينار يساوي 1.4 دولار أمريكي .

بعد البرنامج السابق توصل الأردن إلى اتفاق جديد يمتد حتى عام 2004.

والطريف في الأمر أن الأهداف المعلنة كانت نفسها في تحقيق نمو مستدام يضمن مستوى معيشة أفضل للمواطنين مع باقي الإصلاحات المعروفة . والسؤال هنا : هل هو برنامج إصلاح واحد يتم على مراحل أم أن الاقتصاد الأردني بحاجة مستمرة لدفعات للأمام حتى يستطيع البقاء والاستمرار بجرعات الإعانات والمساعدات .

فعلى سبيل المثال في موضوع المديونية توجه الأردن في شهر تموز من العام الماضي 2002 إلى نادي باريس للمرة السادسة في تاريخه لإعادة جدولة ديونه وفي كل مرة كانت الحكومة تعلن بأنه من المتوقع أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي قد يحتاج الأردن فيها إلى جدولة ديونه

الأبعاد الاجتماعية لسياسات التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي

يرتبط التكيف الهيكلي بمجموعة السياسات التي يوصي بها الصندوق والبنك الدوليان وذلك بهدف إجراء تعديلات في الهيكل الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

معتمدين في ذلك على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل خفض عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم وعبء المديونية والاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لكن النظرة المتخصصة في اقتصاديات البلدان الفقيرة تظهر بوضوح " أن المشكلة ليست في اختلال الموازين الاقتصادية النقدية في الحل الأول ... بل أن المشكلة هي في الاختلال الرئيسي في التوازن الحقيقي بين الموارد المتاحة والاحتياجات الاجتماعية لغالبية السكان "[1]

(1)محمد عبد الشفيع عيسى - الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الحواصصة – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999ص278

إنها مشكلة نمو حقيقي وتنمية قبل أن تكون مشكلة خلل توازني طارئ يحتاج إلى مسكن مؤقت .

1- إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة:

حاولت الدولة في كثير من بلدان العالم الثالث بعد مرحلة طويلة من الاستعمار والارتباط الاقتصادي به أن تمارس وظائف اقتصادية – اجتماعية بهدف تحقيق تنمية واسعة في المجتمع معتمدة على التصنيع من جهة وعلى تخفيف حدة التفاوت الاجتماعي الطبقي وفي إطار تطبيقها لهذه الوظيفة الاقتصادية أصبحت الدولة (دولة منتجة - متدخلة) في الحياة الاقتصادية بشكل متفاوت بين تلك البلدان وأصبح الاقتصاد موجهاً بأدوات السياسات المالية النقدية للدولة ومع غياب المنافسة والمحاسبة أخذ هذا الوضع بالترهل والتراجع في الأداء إلا أن حط مريضاً ينتظر العلاج وفق الوصفات المعروفة من قبل الآليات الليبرالية الحديثة والتي تدعو إلى دور اقتصادي اجتماعي جديد للدولة يعتمد الحرية الاقتصادية وقوانين السوق كناظم لعمل النشاط الاقتصادي لهذه الدولة .

تبدو إعادة تشكيل الوظيفة الاجتماعية الاقتصادية للدولة واضحة أكثر في الحالة المصرية حيث لعب القطاع العام خلال فترة الخمسينات والستينات دوراً اقتصادياً اجتماعياً هاماً من حيث اهتمامه بالتصنيع واهتمامه بفئات الدخل الدنيا (تعميق الوظيفة العامة المرتبطة بالدولة)[1] ومع السبعينات بدأت عمليات الإنتاج والتغيير في الوظيفة القديمة للدولة من حيث الاستثمار الأجنبي والعلاقة مع الغرب والتغيير الاقتصادي الهيكلي لكن هذه التحولات لم تكن بالشكل الكامل أو الجذري بل كانت مقدمات للمرحلة اللاحقة التي بدأت مع الثمانينات لتقوم بتجريد الدولة من وظيفتها الاجتماعية وتزيد من التهميش

---

(1) المرج السابق ص282

المتزايد للفئات منخفضة الدخل ثم جاءت سياسات التكيف الهيكلي لتمثل نهاية الانفتاح وخاتمة مطافه[1].

أما في الحالة الأردنية فقد اقتصرت ملكية الدولة ومنذ الاستقلال على بعض القطاعات الرئيسية مثل مؤسسات التعدين والحاجر والكهرباء والمياه والنقل والمواصلات وقد بلغت مساهمة القطاع العام في الناتج الكلي الإجمالي 30% فقط عام 1997[2] وكان لانتهاج الدولة سياسة الانفتاح على السوق الحر بالإضافة إلى صغر حجم الاقتصاد الأردني زيادة في تأثره بالتغيرات العالمية والاقتصادية والسياسات (حرب الخليج).

2- هرم الثورة : أو الاصطفاف الاجتماعي على سلم الثروة الدخل :

وتعني زيادة التباين بين القوى الاجتماعية من حيث نصيبها من الثروة والدخل فبعد أن هبطت نسبة الفقراء في الريف المصري من 43% عام 1975م إلى أقل من 30% عام 1981م [3]، عادت هذه النسبة للارتفاع إلى 46% عام 1991 وبينما انخفضت نسبة الفقر بين سكان الحضر من 33% إلى 30% عادت لترتفع من 38% إلى 45% خلال نفس الأعوام ويشير تقرير التنمية البشرية عام 1995م أن نصيب أفقر 40% من السكان من الدخل القومي قد انخفض من 19% إلى 17% خلال أعوام 1991إلى 1993م بينما زاد نصيب أغنى 20% من 42.3%إلى 45.1% خلال نفس الأعوام ومن البيانات السابقة يمكن أن نستنتج احترام ظاهرة الانقسام الطبقي بين من يملك ومن لا يملك وما يتبع ذلك من

(1) انظر - محمد عيسى المرج السابق ص283.

(2) التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2002ص160.

(3) المرج السابق نقلاً عن إبراهيم العيسوس - التنمية البشرية في مصر - المجلة المصرية السنة 3 العدد(1) ص20.

تغيير في سبل العيش وكذلك في فرض عدم التكافؤ في الفرص لما تتمتع به الطبقة الغنية من ميزات وثروة تهيئها لتلعب الدور الأساسي القادم ولمزيد من التهميش للفئات الأخرى.

وفي الحديث عن هرم الثورة لابد أن نذكر الآثار الاجتماعية السلبية الأخرى من تزايد معدلات الفقر نتيجة انخفاض حجم الإعانات الحكومية وانخفاض الدخل الحقيقي بسبب ارتفاع أسعار الخدمات الحكومية وأسعار المواد الغذائية والطاقة وكذلك انتشار البطالة وانتشار موجات الركود الاقتصادي والإضرابات الاجتماعية مثل ثورة الخبز.

سياسات التثبيت وشبكات الأمان الاجتماعي:

1- الصندوق الاجتماعي: أشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر على برنامج فرعي لإنشاء ما سمي بالصندوق الاجتماعي بهدف التخفيف من الأعباء والتكاليف الاجتماعية لعملية التصحيحات الهيكلية ولاسيما في مجال البطالة الإضافية وقد تم رصد موارد مالية قدرها 600مليون دولار لتكون بمثابة النواة لهذا الصندوق من خلال مجموعة منح خارجية تقدمها جهات المعونة الغربية والخليجية ووكالة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي والسوق الأوروبية المشتركة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

وتهدف عمليات الصندوق إلى تمويل عمليات إعادة هيكلة القوى العاملة في الشركات العامة التي سيتم نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص وكذلك ترويج وتمويل المشروعات الصغيرة .

وقد توصلت إدارة الصندوق إلى اتفاق مع البنك الدولي حول تحيد فئات البطالة التي تستفيد من أموال الصندوق وهي تتلخص في الفئات التالية:

1- العاطلون والمسرحون من العمل نتيجة برنامج الخصخصة .

2- الخريجون العاطلون عن العمل .

3- فئات العمالة التي تعاني البطالة نتيجة حالـة الانكـماش الاقتصـادي التـي عـادة مـا ترافق برنامج الإصلاح الاقتصادي .

ويقوم الصندوق بتمويل أربع برامج رئيسية هـي:

أ- البرنامج الخاص بتنمية المجتمع

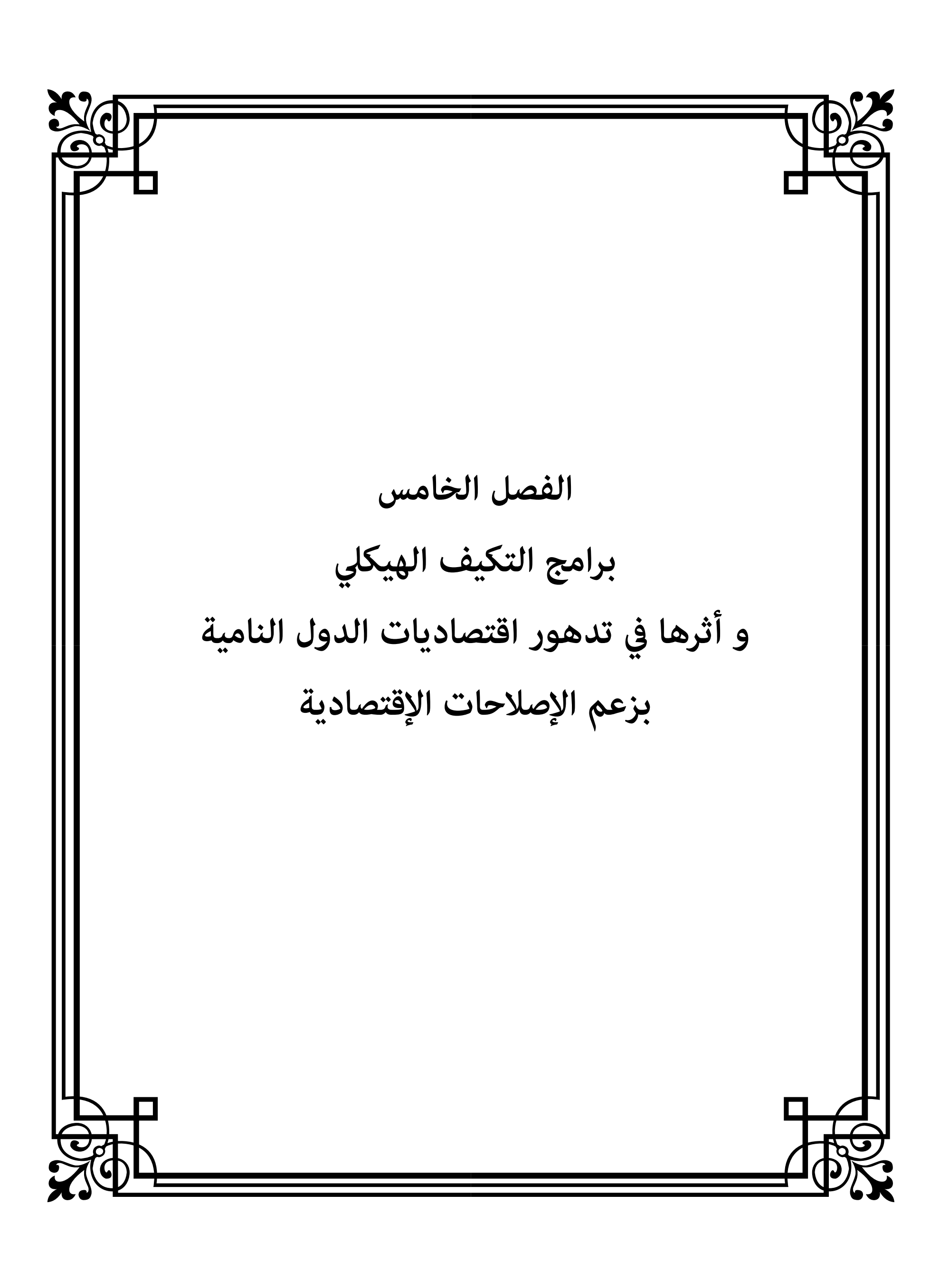
ب- البرنامج الخاص بتنمية المشاريع الصغيرة

ت- البرنامج الخاص بالأشغال العامة والخدمات

ث- البرنامج الخاص بمعالجة حركة العمال المسرحة .

بلغت نسبة إنفاق الصندوق على الأنشـطة الاجتماعيـة 0.2% مـن النـاتج القـومي الإجمالي وهذه النسبة ضئيلة جداً لاقتصاد مثل الاقتصاد المصري ((تقرير التنميـة البشريـة 1995)).

2- الضمان الاجتماعـي: أولى برنـامج الإصـلاح في مصر اهتمامـاً متزايـداً بالتأمينـات الاجتماعية في مصر حيث ارتفعـت حصـة مختلـف نظـم التـأمين الاجتماعـي مـن الموازنـة العامة مـن 4.3الى8.4 خـلال عـامي 19823-1994 عـلى الترتيـب ((التقريـر السـابق)) وفي الأردن تشكل حصة نظام التأمينات (التقاعد) 17% من الإنفاق الجاري مع الإشـارة إلى أن الحكومة قد بدأت بتطبيق نظام الضمان الاجتماعي بدلاً من نظام التقاعد منذ عام 1995.



الفصل الخامس

برامج التكيف الهيكلي

و أثرها في تدهور اقتصاديات الدول النامية

بزعم الإصلاحات الإقتصادية

تمهيد

تمثل الخاصية المميزة لعالمنا المعاصر، هو في تزايد الطروحات حول الإصلاحات الاقتصادية، والخصخصة، والعولمة وأهميتها وتأثيرها ومخاطرها على التطور الاقتصادي والسياسي، وفي مستقبل علاقات البلدان النامية في النشاط الاقتصادي العالمي.

وتتضح أهمية ظاهرة الإصلاحات الاقتصادية، التي يجري تناولها من قبل العديد من الباحثين والكتاب والمفكرين، ومن جوانب عديدة، وبخاصة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وتسارعت في التسعينات منه، وقي الألفية الثالثة التي نعيشها الآن، وقد يختلف المحللون فيما إذا كان يمثل "إصلاحا" اقتصاديا حقيقيا أو لا يمثله، ولكن لا خلاف من انه يمثل تطورا هاما في العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والبلدان المتقدمة، وتناولته مدارس فكريه واقتصاديه متنوعة ركزت وتركز على جوانب محدده في توجهات الدول النامية المختلفة ومنها بلداننا العربية "حيث يشير معظم الكتاب والباحثين إلى أن تطبيقات الإصلاحات الاقتصادية – الليبرالية، تختلف من بلد لأخر، طبقا لاختلاف التطبيقات لها، ففي البلدان العربية، تختلف عنها في بلدان شرق آسيا وجنوبها، وهي تختلف أيضا عنها في بلدان أمريكا اللاتينية، وأساس هذا الاختلاف، هو في التباينات التاريخية والبنيوية، وفي تباين الأنماط الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والدينية وتباين العوامل السياسية في البرامج المتبعة في البرامج المتبعة للإصلاح الاقتصادي وفي أنماط الأسواق وفي الأساليب والوسائل المتبعة في التنفيذ" ... التي تتعاطى مع فلسفة وأهداف الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمد على اقتصاد السوق، التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بإعتبار الإصلاح الاقتصادي، أي "التحول من اقتصاد قائم على

التخطيط المركزي إلى اقتصاد تحكمه حرية السوق". والسوق وآلياته هي التي تحدد نشاط الاقتصاد، بصرف النظر عن حجم وعمق المراحل الزمنية والتكاليف التي يتبناها هذا البلد النامي أو ذاك، فأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تضييق الدور الاقتصادي للدولة، وإعطاء المبادرة والأولوية في التوجه للقطاع الخاص، وتقديم التسهيلات والامتيازات والمزايا الضريبية والمالية والتجارية لتحقيق أهدافه بالإضافة إلى جذب الرأسمال الأجنبي.

والبديل المطروح "القطاع الخاص" يفترض أن يؤدي مهام فشلت تجربة إجراءات قطاع الدولة في أدائها، من تطبيق سياسة تنموية، قادرة على بناء اقتصاد، يؤمن زيادة مستمرة في النمو وفي معالجة البطالة والمنافسة وفي تمويل المشاريع الأساسية في البنى التحتية... يقول اينشتاين "عندما تفشل التجربة بالرغم من الجهود الكبيرة والمتكررة التي نبذلها فيها، فعلينا إعادة النظر في منطلقاتها الأساسية" والسؤال الذي يطرح نفسه كيف! فهل فشلت قطاعات الدولة فعلاً من أداء مهماتها؟ وما الأسباب... وهل إعادة النظر، ينظر إليها فقط من زاوية الإصلاحات الاقتصادية عبر القطاع الخاص وإعادة النظر بهيكلة الاقتصاد عموما في البلدان النامية، وهل البديل النظري والعمل يمكن أن ينتشل واقع اقتصاديات ضعيفة ومتدهورة ومتخلفة في هذه البلدان... وهل أصبحت الإصلاحات الاقتصادية وفق منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو القدر والحلم المنشود؟ أم أن عقود الألفية الثالثة، ستقدم لنا تطورات جديدة، في ظل المبارات الاقتصادية العالمية الخطيرة، حول أفق وتطور البلدان النامية وهل يمكن لهذه البلدان، أن تثبت وجودها الاقتصادي في ظل عالم متغير الأهداف أو بإمكانها الاندماج تدريجيا أو كليا مع اقتصاديات العولمة.

المبحث الأول

ظهور مفردة الإصلاحات الاقتصادية

استخدمت كلمة "الإصلاح الاقتصادي، (Economic Reform)" وهي مفرده معاصره في بداية الثمانينات من القرن العشرين كبديل أو كرديف عن "التنميه (Development)" كما يشار لها، وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد الدولي I.F.M والبنك الدولي W.B في تقريريهما، وهي تحمل منعطف جديد في الحياة الاقتصادية الدولية، وسرعان ما انتشرت في تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الأعلام، وكذلك الدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها.

المبحث الثاني

مبررات الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية

1. أهمية الإصلاحات الإقتصادية

تشير الكثير من الكتابات، إلى أن الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية والبلـدان العربية ضمنها تسعى إلى إعادة النظر في مجموعـه مـن الإخـتلالات الهيكليـة، التـي تمثـل صوره من صور الإختلال في العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، التي يعود بعضها إلى عوامـل داخليه مثل عجز الموازنة وارتفـاع معـدلات البطالـة وتـدني الإنتاجيـة والتضـخم، وعوامـل خارجية متمثله في عجز ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية ومعالجة ذلك، ليس عن طريق الدولـة الاقتصـادي، وإنمـا إعطـاء الأولويـة للقطـاع الخـاص في السياسـة الاقتصـادية، والى إضـعاف دور الدولـة المبـاشر والابتعـاد عـن التخطـيط المركـزي والانـدماج في اقتصـاديات السـوق العالميـة، ولعـل مـن أسـباب ذلـك تفـاقم المديونيـة الخارجيـة، وفـرض الإصـلاح الاقتصادي من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الـدولي، كحـل في إعـادة جدولـة الـديون، ومنذ بداية الثمانينات وبرامج الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى اعـتماد الليبراليـة واسـتهداف السوق التي تطرح على البلـدان الناميـة، ومنهـا بلـدانا العربيـة، وازدادت هـذه العمليـة اتساعاً وعمقا خلال السنوات الأخيرة ومازالـت مسـتمرة... وتتضـح أهميـة الظـاهرة مـن جوانب عديدة كما يشار لها في:

1. الإصـلاحات التـي تأخـذ الـدول الناميـة بهـا التـي تشـترك في الجـواب الفلسفية والفكرية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهـدف إلى آلية السوق محوراً مركزيـا للنشـاط الاقتصـادي والسـعي لتضـييق أو إنهـاء دور

الدولـة الاقتصـادي وإعطـاء المبـادرات للقطـاع الخـاص ولجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة والاندماج في السوق العالمية.

2. والجانب الثـاني، لظـاهرة الإصـلاح الاقتصـادي، فهـو تـدخل المؤسسـات الماليـة والتمويلية الدولية تدخلا مباشرا في صياغة برامج الإصلاح المذكور، والشيء الجديد فيـه، إن هذا التدخل يمارس الآن بشكل علني ومفضوح، ويناقش على مسـتويات عاليـه، ولا يجـري بشكل من السرية والكتمان، كما كان يجري في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي.

2. هدف: الإصلاحات الاقتصادية وفق مواصفات "الصندوق والبنك" الدوليين

يشير البعض من الباحثين والكتاب إلى أن أهداف الإصلاحات الاقتصادية المقترحة من قبل (صندوق النقد الدولي والبنك الـدولي) وغاياتـه العاجلـة والمسـتقبلية ونتائجـه المتوقعة وعواقبه المحتملة ومتطلباته المحليـة والخارجيـة، هـو السـعي إلى التحـول إلى الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ومن خلال نظره إلى تجارب "الإصلاحات الاقتصادية" وفق فلسفة هاتين المنظمتين الماليتين الـدوليتين، التـي يجـري الـترويج في البلـدان الناميـة، وفي البلدان العربية بشكل خاص، من خلال الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسـية، وطرح الأفكار وفـتح حـوارات مفتوحـة، حـول أهـداف البنـك والصـندوق، وتوضـيح القضايا الفكرية والعملية المتعلقة بالإصلاحات وربطها بالخروج من مـأزق المديونيـة الخارجية، وأن الإصلاحات المقـررة حسـب "الصـندوق والبنـك" الـدوليين يحـول دون تحديد دور ملائم للدولة، لإعادة رسم الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية، بل ولا يترك لهذا البلد أو ذاك أو يمنحه ثقة يحدد لنفسه نوع برنامجه الإصلاحي بصوره مستقلة وفي إعـادة جدولـة الـديون، بـل يشرف بشـكل مبـاشر عـلى تصـميم البرنـامج ويحـرص

على تنفيذه ومحاسبة الحكومة المعنية بكل خطوه يشعر فيها "البنك والصندوق" بأنها (الدولة) إعادة النظر في البرنامج المرسوم من قبلهما.

غير أن هنالك دول آسيويه "النمور الأربعة" البلدان التي حققت نجاحا، لأنها كانت تتبع معظم أملاءات "إجماع واشنطن" يقصد بها "الصندوق والبنك والمنظمات المالية الأمريكية" فحسب، بل أن نجاحها لأنها لم تتبع هذه الإملاءات، بل أخذت بمزجة تدخل الدولة الاقتصادي وتدخل القطاع الخاص، في إطار تخطيط استراتيجي شامل وقطاعي داخلي وتصديري وتطبيق اقتصاد السوق وتطوير لعبة العرض والطلب في إطار التخطيط الديناميكي، إضافة إلى الصين وبدرجه اقل الهند... وسوريا أيضاً، أخذت بإصلاحات بقرارات وطنيه وذاتيه وبمنهج مرحلي وليس تبعا لضرورات الخروج من مأزق المديونية الخارجية... أما بالنسبة للعراق وما يجري فيه من نموذج ودليل عملي لنشاط المنظمات والمعاهد التي تروج لخيار "الإصلاح" ولاقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية الجديدة وفق الوصفات المشار إليها، ولعل تخفيض ديون العراق 80% من قبل نادي باريس كانت مشروطة بالتوجهات الاقتصادية اللاحقة للعراق، وهذا ما تعكسه الإجراءات والقوانين التي يجري تشريعها أو شرعت "قانون الاستثمار" وغيره من قوانين، وما الإجراءات التي استهدفت الارتفاع في أسعار الوقود والغاز وغيرها من الاحتياجات الضرورية للمواطنين، بالإضافة إلى الإجراءات تجاه النقابات العمالية كدليل حول هذه التوجهات، في ظل حالة الفوضى الاقتصادية التي سوف لا تؤدي إلى إنشاء " اقتصاد سوق" وإنما مافيات سوق، بالوقت الذي تحتاج ظروف العراق إلى سياسة اقتصاديه واضحة في ظل عراق يعيش حاله انتقاليه واستثنائية.

(سيأتي الحديث لاحقا، وبالتفضيل عن التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية في العراق)

ما هي الإشكالية حول تطبيقات الإصلاحات الاقتصادية

1. الإصلاحات الاقتصادية وفق نموذج صندوق النقد الدولي

يشير الكثير من المؤلفين إلى أن ما يميز الإصلاحات من خلال تطبيقات الإصلاح الاقتصادي وفق وصفة البنك والصندوق الدوليين، في أنها تسعى إلى إلغاء دور الدولة الاقتصادي ولخصخصة مؤسسات القطاع العام بأقصى ما يمكن دون مراعاة الآثار التي تتمخض عن ذلك ومدى انعكاساتها على جمهره كبيره من المواطنين، وكشف السوق والاقتصاد الوطنيين أمام التأثيرات الخارجية ودمجها بالسوق العالمية واحتكاراتها، وجعل الدولة ووظيفتها الاجتماعية خاضعة لإرادة السوق والاقتصاد، والى إعادة جدولة الديون وفقا لمشيئة الدول والبنوك الدائنة، وتقليص دور الحكومة تقليصا مسبقا (عبر الخصخصة) لجميع مرافق القطاع العام، ويمكن أن يجري التدخل حتى بالقرارات السياسية.

2. الإصلاحات الاقتصادية الوطنية

لا تنطلق القرارات الوطنية من ذات المبدأ، وإنما تنطلق من تثبيت مالي للميزانية ولميزان المدفوعات وإعادة الهيكلة للقطاعات المصرفية والمالية والإنتاجية وغيرها ليس دفعه واحده، وإنما بالتدريج زمنيا وقطاعيا ومحاولة التوفيق بين الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبين تحريك السوق وتنشيط القطاع الخاص بالتواكب مع الانفتاح على السوق الخارجية، ولا تؤدي هذه الإصلاحات لعملية إعادة الجدولة، وإنما تترك خيارات متعددة ومفتوحة بشأن ادوار الدولة وقطاعها العام، بل تخلق حاله من التنافس مابين القطاع الخاص والعام والمحلي المختلط أو التعاوني أو الأهلي (غير الحكومي وغير الخاص) في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث

مكونات برنامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية

لتحقيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة وفق وصية (الصندوق والبنك) الدوليين، للدول التي توافق على هذه الشروط والإجراءات، يشار إلى إن عليها.

أولاً: إن تجري عملية التثبيت الاقتصادي Economic Stabilization، والتي تعني اتخاذ مجموعه من الإجراءات وتنفيذ العديد من السياسات نحو التمهيد وإقرار برنامج التثبيت، ولغرض إثبات أن الدولة المعنية جادة تجاه الإجراءات التي تشمل مجموعه من السياسات الأولية لإدخال التعديلات على

أ. السياسة المالية، والتي تؤثر في تحسين السيطرة على عجز الموازنة بكفاءة وضمان هذا التحسن واستقراره، مع تحديد برنامج التخفيض في الموازنة بنسب محدده من الناتج المحلي الإجمالي، وان يواصل هبوطه وفق شروط الصندوق النقد الدولي وان الهدف الذي يتحقق من خلال خفض النفقات الجارية وخفض النفقات الرأسمالية وعدم التوسع في الأجور وتخفيض عدد العاملين في الجهاز الحكومي ولا يحصل زيادة في بند الأجور وتخفيضها بنسب معينه مع إيقاف أو تخفيض الدعم الحكومي أو تحديده في الفئات المنخفضة الدخل، وتخفيض حجم الاستثمارات الحكومية في الأنفاق على الخدمات والقطاعات الاجتماعية وعلى التعليم والصحة، وإصلاح النظام الضريبي وفرض ضريبة عامه على المبيعات، ورفع أسعار الطاقة (في العراق تم رفع أسعار البنزين ما بين 8 إلى 9 مرات بعيد الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2005). وكذلك رفع العديد من السلع والخدمات كالكهرباء والغاز وأسعار المواد الغذائية الأخرى وأسعار خدمات الاتصالات والنقل، وأسعار بعض المنتجات والمدخلات الزراعية، بالإضافة إلى

أساليب تمويل العجوزات في الموازنات وغيرها من الإجراءات التي تتعلق بالتضخم.

ب. السياسة النقدية، التي تهدف إلى امتصاص السيولة النقدية والحد من التوسع الإئتماني وضبط عرض النقود للتقليل من معدلات التضخم ووضع سياسة للسقوف الإئتمانية، وبناء سياسة نقدية متطورة وتفعيل دور البنوك المركزية في قيادة السياسة النقدية وتحسين كفاءته المالية وتعزيز دور التنافسي في البنوك الأخرى العاملة.

ج. اعتماد سياسة سعر صرف، تعتمد إلى خلق سعر صرف واقعي الذي يصبح بمقدوره الحفاظ على إنجاح برنامج التثبيت، والسماح بتداول النقد الأجنبي خارج البنوك من خلال شركات صيرفة.

ثانياً: برنامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Program

ويتضمن هذا البرنامج عدد من العناصر والعوامل في نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص فيما يعرف بالخصخصة، وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية، وإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث تعتبر سياسة الخصخصة من أهم الأهداف الأساسية لبرنامج التكيف الهيكلي، وإصدار قوانين وإجراءات تسمح بتنفيذ برنامج الخصخصة، وإطلاق يد الاستثمار، والسماح للعمل في الأوراق المالية وتحرير أسعار منتجات القطاع العام ورفع الأسعار عن منتجات الطاقة، ووضع إجراءات خاصة بتسعير المنتجات الدوائية، وتعديل بنود التعريفة الجمركية وغيرها من الإجراءات والقوانين التي تخص تشجيع القطاع الخاص.

إن هذه الإجراءات التي يتبارى مدراء وخبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تأكيدهم على هذه التوجهات (برنامج التثبيت وإعادة الهيكلة) يخلق قلق وإشكاليه مبرره، فمن حيث المبدأ، إن الإجراءات المقترحة في إطار الإصلاح الاقتصادي تنطوي كلها على تخفيض دور الدولة ويضعف النمو في الاقتصاد وهذا بحد ذاته يخلق عددا من الإشكالات.

الإشكالية الأولى:

كما يشار لها، تتمحور حول أن التثبيت المالي الذي يكون هدفا عاجلا وتتحدد إعادة الهيكلة هدفا ثانيا، في حين يتحدد النمو الاقتصادي في المدى البعيد ومثل ما أشير إليه في البداية، إن وصفة التثبيت المالي وإعادة الهيكلية واستئصال الإختلالات الاقتصادية، والتوازن المالي والنقدي في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات التي يضعها "الصندوق والبنك" الدوليين قبل إعادة الهيكلة وتفعيل النمو، ومن وجهة نظر أخرى، إن برنامج التثبيت يعيق ويؤخر بل ويوهن استئناف النمو، وان التثبيت يضيق آفاق النمو بفعل إعادة الهيكلة، 1- وأنه يضعف إن لم يلغي دور الدولة المباشر في الاستثمار، وبالتالي في تفعيل النمو، الذي يفترض أن الحكومة أو الدولة، إنما تتدخل في الأساس من اجل حماية ذوي الدخل المحدود والفقراء 2- الجانب الأخر من الشك في أن إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي، يمكن أن تستهدف وتضر الفقراء من خلال تخفيض حجم العجز في الموازنة الحكومية، بما فيه تخفيض أو إلغاء الدعم لبعض السلع الأساسية، 3- تخفيض الأنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، والمستهدف بهذه الحالة، هي الفئات المسحوقة ومن ذوي الدخول الواطئة. 4- التخفيضات المقترحة عادة في أسعار صرف العملات الوطنية، كجزء من التثبيت الاقتصادي تعمل على رفع بعض أسعار السلع والخدمات الضرورية، بينما يؤدي رفع

أسعار الفائدة أو ايلاء أهميه مفرطة ذات توجهات ودوافع إيديولوجيه للخصخصة، أي لتقليل الاستثمار الجديد في مرافق وأنشطه جديدة وتقليل إمكانية العمل، وبالتالي تزيد من مشكلة البطالة.

الإشكالية الثانية:

إن الخصخصة حينما تقلص دخل الدولة، من خلال استهداف مؤسسات حكوميه رابحه، بما يتناقض وهدف تثبيت الميزانية العامة، كما وتؤدي إلى تمركز رأس المال وتقوية الاحتكارات المحلية، عندما تبيع مؤسسات عموميه إلى كبار المستثمرين بأسعار رخيصة جدا "كما جرى في روسيا" وخلق مافيات، وقد ترفع هذه الإجراءات من معدلات البطالة، استجابة لدافع تعظيم الأرباح وإفساح المجال إلى التدفقات الاستثمارية الأجنبية الخاصة والتي تؤدي الزيادة في حجم البطالة، وتوسع من فجوة التفاوت في الدخول عن طريق ما قد تؤدي إليه من انتشار أنماط جديدة للاستهلاك، والى تطبيق أساليب جديدة للإنتاج أكثر كثافة في استخدام رأس المال، والى إحلال منتجات جديدة محل المنتجات المحلية التي كانت أكثر استجابة ومناسبة لطلب محدودي الدخل.

الإشكالية الثالثة:

من ابرز النتائج المترتبة على تحرير الاستثمار الخاص وتشجيعه يؤدي إلى تدهور مريع في إعداد وحجم الطبقة الوسطى وأوضاعها، بما يتناقض مع تأكيدات الأيديولوجية "للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، الداعية إلى إن التحول، يستهدف ويحقق توسيع قواعد الطبقات الوسطى وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. في الوقت الذي إن هذه الإجراءات عسرت عملية الانتقال بالإصلاح الاقتصادي وفق الوصفات المذكورة، عسرت تفعيل النمو وتوسيعه، وهذا ما يلاحظ في معظم الدول العربية أو غيرها من البلدان

النامية، إذ إن تفعيل النمو يتأخر أو يفشل لدى التنفيذ في إجراء الإصلاحات الاقتصادية.

ولنأخذ بتجربة مصر بإيجاز كنموذج للإصلاحات الاقتصادية المشار إليها وفق وصفات (الصندوق والبنك) الدوليين، حيث يشير د.عبد الرحمن يسري في مؤلفه قضايا معاصره ص[44] "فقد ترتب على أساليب خفض الموازنة العامة آثار توزيعيه لغير صالح محدودي الدخل والفقراء... فضريبة المبيعات، هي ضريبة على الاستهلاك بالنسبة للقطاع المنزلي وهي تراجعيه يزداد عبئها مع انخفاض مستوى الدخل... كما ويقول أيضاً إن خفض الأنفاق العام للدول المخصص لدعم السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات الضرورية، آثار توزيعيه لغير صالح محدودي الدخل والفقراء، وقد قيل إن الدعم لم يكن يصل إلى مستحقيه من قبل. والحقيقة إن جانبا من الدعم من واقع التجربة لم يكن يصل إلى الفئات المستحقة فعلا، ولكن جانبا آخر كان يصل إليها على سبيل التأكيد، وقد انعكس خفض الدعم على ارتفاع تدريجي في أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية، وكانت الحكومة حريصة على أن لا يتم هذا الارتفاع مره واحده، ومع ذلك فأن الأثر التراكمي، خفض الدعم على بعض السلع أو للارتفاع التدريجي في أسعارها كان واضحا، خاصة الخبز والنشويات وزيت الطعام والسكر والشاي وفي تكلفة المواصلات والوقود... أما الملاحظة التي يبديها (د.يسري)... إن أهداف البرنامج الإصلاحي وهو تخفيض عجز الموازنة العامة، قد تحقق إلى حد كبير في خلال السنوات التالية (سنوات التسعينيات) لتنفيذ هذا البرنامج وأدى دورا هاما في خفض معدلات التضخم، ولكن الأساليب التي اتبعت لخفض العجز في الموازنة كانت "ماليه بحته" فلم تتسع لرؤية شامله للآثار المترتبة عليها بالنسبة للنشاط الإنتاجي وهي آثار لن تنضج بكاملها وبأبعادها إلا في المدى الطويل

وهنا تكمن خطورة الأمر، كذلك، فأن هذه الأساليب أثارت قضية إعادة توزيع الدخل لغير صالح محدودي الدخل والفقراء من دون أن يكون لهذه القضية مواجهه عمليه مطروحة في نفس الوقت...

وبالوقت نفسه يشير د.محمود عبد الفيصل في مؤلفه (دفتر أحوال الاقتصاد المصري) "إن تخفيض عجز الموازنة هدفا أساسياً للسياسة المالية في مصر خلال التسعينات، قد نجحت تلك السياسة من خلال ضغط الأنفاق ورفع حجم المحصلات الضريبية، ولكننا لو تأملنا قليلا فيما حدث، نجد أن تقليص "عجز الموازنة العامة للدولة" إلى أدنى الحدود، وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي، قد يكون قد نجح مؤقتا في حل مشكلة التوازنات على المستوى الكلي في الاقتصاد المصري، ولكن نجم عنه في نفس الوقت نقل أزمة العجز المستديم "من ميزانية الدولة إلى ميزانه الأسر والأفراد، وجرى ترحيل العجز المالي من الدولة إلى المواطنين". ص67

الإشكالية الرابعة:

دور الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي

بقدر ما أولت الدولة في الدول النامية والبلدان العربية ضمنها للتنمية التي وجدت تطبيقات لها في الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات ودورها المركزي في الميدان الاقتصادي وفي الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها حتى بالنسبة لتجارب التنمية التي اتسمت في بعضها باللبرالية الاقتصادية "فأن الدولة لعبت دورا مركزي في النشاط وفي عملية التنمية". ورغم الفرقات في دور الدولة في النظم السياسية والأيديولوجية في العديد من هذه البلدان، فأن الدولة تصدرت القيادة في تحديد الإستراتيجية التنموية وفي توجيه عملية النشاط الاقتصادي. ومع المتغيرات الدولية الجديدة أصبحت

الدولة في العقود الأخيرة تشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي وإمام الكفاءة لأداريه، كما يذهب إليه خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويشاطرهم البعض من الباحثين الداعين إلى التنديد بدور الدولة وفي التمجيد بدور القطاع الخاص، وان التنديد الذي طرأ اثر السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة في بداية التسعينيات من القرن الماضي وزادت بداية الألفية الثالثة في بلداننا العربية اثر عوامل ضاغطة خارجية أكثر من كونها داخليه، وهذا لا يعني عن الضعف والعجز في التحكم بالعملية الاقتصادية ومن جوانبها العديدة والذاتية التي ترتبط بالتخطيط ولأداره، حال دون تحقيق الكفاءة في قيادة العملية الاقتصادية والنمو وفي إدارة المؤسسات الاقتصادية بشكل كفوء ومرن بعيدا عن البيروقراطية لكن الإصلاحات الإقتصادية المقررة في "الصندوق والبنك" الدوليين يحول دون تحديد الدور الملائم المخصص المطلوب من الدولة لإعادة رسم الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية وإعادة تحديد ادوار الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي (غير الحكومي) في العملية الاقتصادية والإنمائية، كما يحول منطقيا بالتالي دون اضطلاع الدولة الفعلي بدورها كما يتم تحديده. وبرز شعار حرية التصرف الاقتصادي، بلا قيود بديلا عن الدولة ورقابتها وأدارتها البيرقراطيه "لقد تناس هؤلاء المنددون بملكية المؤسسات الرئيسة العمومية، الاقتصادية والمدعون بأن هذه الملكية أصل الداء ونعني داء الإدارة الاقتصادية القاصرة، تناسوا أن الأداء الاقتصادي يتحدد بنمط الإدارة لا بنمط الملكية وان الشركات الكبرى ومتعددة الجنسية يديرها لامالكوا أسهمها أو غالبية أسهمها وإنما مدراء غير مالكيها، كما بين بول باران Paul Baran وبول سويزي Paul Sweezy في مؤلفهما القيم رأس المال الاحتكاري Monopoly Capital، إنما الأمر الفصل في مسألة الكفاءة الاقتصادية هو الإدارة الكفوءة الناجعة التي من شأنها تنظيم

الفـائض الاقتصـادي، لكـن نمـط اسـتخدامه الاقتصـادي يبقـى محـدودا تحديـدا طبقيـا واجتماعيا.

أهمية تناول أوجه الاتفاق والخلاف حول الإصلاحات الاقتصادية

حول هذا الجزء، هنالك آراء ومفاهيم وأفكار تتفـق وأخـرى تختلـف ومـن بـاحثين عديدين ومن مدارس مختلفة، نشير إلى البعض منها.

أوجه الاتفاق

1. تشير بعض الكتابات، إلى أن التجارب الاقتصادية في البلدان النامية في الثمانينات من القرن العشرين، أدت إلى مشاكل في التنمية والى فشـل تجـارب الخطـط الإسـتراتيجية القادرة على بناء اقتصاد يؤمن زيـادة مسـتمرة في النمـو والتشـغيل والمنافسـة وفي تمويـل المشاريع الأساسية في البنـى التحتيـة، نتيجـة لعـدد مـن الإخـتلالات الهيكليـة الإقتصـادية والمالية التي تنعكس في عجز الموازنة العامة وعجز الميزانيـة التجـاري وميـزان المـدفوعات، يضاف إلى ذلك تدني مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولـوجي بالمقارنـة مـع الدول المتقدمة، والتجارب التاريخية لهذه البلدان أثبتت عجزها باتجـاه تحقيـق معـدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة ومعالجة البطالة وتوفير ضـمانات اجتماعيـه، بالإضـافة إلى العجـز في تلبيـة متطلبـات التنميـة بإسـتثناء دول النمـور الأسـيوية الأربعـة، وبعض دول الخليج النفطية، السعودية، الكويت، الأمارات، قطر، التي تتمتع بوفرة نسـبيه في الموارد المالية والتي لا تعاني عجز في ميزان المدفوعات والتجارة.

الأمـر الـذي يتطلـب التفكـير بتغيـير الاسـتراتيجيات المطروحـة وبنـاء مؤسسات سياسيه وديمقراطيه قادرة عـلى بنـاء اقتصـاد وطنـي قـادر أن يلبـي

طموحات هـذه البلـدان ويعـزز القـدرة عـلى تحقيـق مطـامح المـواطنين، والحفـاظ عـلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

2. والبعض يشير إلى أن تضاعف الديون الخارجية للبلدان الناميـة مـن (116 مليـار دولار) في سنة 1972 والى (636 مليار دولار) في سنة 1980، أي تضاعفت خمسة أضـعاف، ثم ارتفعت إلى (1,182 مليار دولار) في سنة 1990 والى (1,707 مليار دولار) في سنة 1995 والى (1,980 مليار دولار) في سنة 1999، ويمكن ملاحظة جدول (10-1، تابع جدول 10-1).

أما ما يتعلق بالمديونية الخارجية للبلدان العربية، فتتركز بصوره رئيسيه بخمسـة بلدان "بإستثناء العراق" وهي مصر، الجزائر، المغرب، سوريا، السودان حيث تقـدر ديونهـا في سنة 1999 بحوالي (126 مليار دولار) وتشكل هذه أكثر من 80% من مجمـوع الـديون العربية (انظر الجدول رقم 10-2)، وأن تضاعف الدين بفعل ارتفاع فوائـد الـدين وصـفته المركبة وتراكم متأخرات خدمته وتوقـف المؤسسـات الماليـة والبنـوك الدوليـة عـن تقـديم القروض ووقوع معظم البلدان الناميـة في مـأزق المديونيـة... وتـدل تجـارب بعـض الـدول النامية لعل أبرزها الجزائر إلى احتـدام أزمـة المديونيـة الخارجيـة وشـدة مأزقهـا تتناسـبان طرديا مع أهمية القـروض أو الـديون التجاريـة قصـيرة الآجـال مرتفعـة الفوائـد والعكـس صحيح، أي حينما تغلب الديون الرسمية طويلة الآجال ميسورة الفوائد يمكن تجنب مأزق المديونية الخارجية، كما يتضح من التجربة السورية، كما ويشير بعض الباحثين إلى أن أزمة المديونية ليست ماليه بحته وإنما هي اقتصاديه شامله، ترتبط ارتباطا عضويا بضعف البنى الإقتصادية والسياسة الإقتصادية العامة ومن ضـمنها السياسـة الماليـة والسياسـة التجاريـة وبالخصائص الاجتماعية والسياسية.

المبحث الرابع

السياسات المقترحة في برامج صندوق النقد الدولي

يمكن حصر أهم أهداف سياسات البرامج المواءمة الاقتصادية في الدول النامية فيما يلي:

أ- خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.

ب- تحجيم العجز في ميزان المدفوعات, و حصره في أضيق الحدود الممكنة.

ت- تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للسكان.

ث- السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية, و تحسين تخصيص الموارد الاقتصادية باستخدام سياسات تعديل هيكلي ملائم, يسهم في رفع قيمة معامل مرونة الجهاز الإنتاجي.

ج- ترشيد برامج الاستثمار العام و رفع إنتاجيتها, من خلال تقليص الاستثمارات العامة في قطاعات الإنتاج المباشر, و تحويلها إلى قطاعات البنية الأساسية المادية و الخدمية.

ح- تطوير الفن التقني المستخدم بما يتلاءم و طبيعة الخصائص و المشاكل الاقتصادية. [1]

- الأدوات المستخدمة لعلاج الإختلالات:

1. السياسات الموجهة للتأثير على صافي مدخرات القطاع الخاص:

تسعى هذه السياسات إلى تدعيم قدرة المستثمر في قطاع الأعمال المحلي و الأجنبي, على تكوين المدخرات و حفز ميله للإستثمار بما يؤدي إلى تحسين

---

(1) سميرة إبراهيم أيوب, ص 64.

معدلات الأداء الإقتصادي الكلي, من خلال زيادة العرض الإجمالي لعوامل الإنتاج و زيادة الإنتاج المحلي. و يمكن حصر أهم السياسات المالية و النقدية المقترحة في هذا الصدد في:

1- تخفيض الضرائب على الدخول و عوائد رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الأعمال الخاص.

2- تقديم تيسيرات جمركية ملموسة على الواردات الإستثمارية و الوسيطية للمشروعات الجديدة بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج و تعظيم معدلات العائد على الإستثمار فيه.

3- إلغاء الرقابة و التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص, و ترك آليات السوق تحدد هذه الأسعار, علاوة على رفع معدلات الفائدة على المدخرات المحلية, و إعفاء تلك الفوائد من الضرائب و كذلك تنمية و تدعيم دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية بالتوسع في عمليات الخوصصة. [1]

2. السياسات الموجهة للتأثير على العجز المالي للحكومة:

و هي تستهدف خفض الإتفاق العام و زيادة الإيرادات العامة و حيث تتلخص الإجراءات فيما يلي:

1- إجراء تخفيضات ملموسة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي, و بصفة خاصة بند الدعم المتعلق بأسعار السلع الضرورية.

2- تجنب الدعم الإقتصادي الممنوح للوحدات الإقتصادية التي تحقق خسائر ضخمة في نطاق القطاع العام, و يتم ذلك بتصفية تلك الوحدات من خلال عملية الخوصصة.

---

(1) سميرة إبراهيم أيوب, مرجع سبق ذكره, ص 68.

3- ابتعاد الدولة عن الاقتحام في المجالات الإستثمارية التي تنافس القطاع الخاص المحلي و الأجنبي أو المشترك, و حصر دور الإستثمار في تدعيم مشروعات البنية الأساسية, أما الإجراءات المقترحة في مجال زيادة الإيرادات العامة و الإيرادات الضريبية بصفة خاصة يمكن إيجازها فيما يلي:

أ. زيادة أسعار موارد الطاقة خاصة المستخدم منها في أغراض الإستهلاك العائلي, زيادة رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة, مثل خدمات النقل و الإتصال... إلخ.

ب. رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة, خاصة فيما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية, و منتجات الصناعات التحويلية و الخدمات المحلية.

ج. تبني برنامج زمني محدود لخوصصة مشروعات القطاع العام غير الرابحة بهدف التخلص من الأعباء المادية الناجمة عنها, و تحقيق إيرادات ضخمة تسهم في تمويل برامج التنمية.

المبحث الخامس

هل ساعد صندوق النقد الدولي البلدان النامية المثقلة بالديون على تخفيف أعباء ديونها

في عام 1996، أدرك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي العبء الشديد الذي تمثله الديون الثقيلة على البلدان الأكثر فقراً في العالم. ومن ثم فقد بدأا معاً برنامجاً شاملاً غير مسبوق، ألا وهو مبادرة الهيبك *، ليتيحا للبلدان إمكانية التخلص من الديون التي لا تقدر على الاستمرار في تحملها، وهي ديون مستحقة لجهات دائنة متعددة الأطراف. وقد نشأت هذه المبادرة نتيجة المخاوف من أن مستويات المديونية الزائدة لهذه البلدان تعوق النمو الاقتصادي، وتثبط جهود تخفيض أعداد الفقراء.

وفي يوليو/تموز2005 ، وافقت بلدان مجموعة الثمانية التي اجتمعت في غلين إيغلز باسكتلندا على شطب كامل للديون المستحقة للبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية(، وصندوق النقد الدولي، والصندوق الأفريقي للتنمية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيتم توجيه هذا التخفيف الإضافي لأعباء الديون، المعروف باسم مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف(MDRI) *لصالح أشدّ بلدان العالم مديونية، والتي يقع معظمها في أفريقيا، حيث سيجري تقديم تعويضات على أساس، "دولار مقابل دولار" إلى المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الأفريقي للتنمية للحفاظ على قدراتهما المالية على المدى الطويل.

وفي إطار هاتين المبادرتين، يتلقّى حالياً 30 بلداً تخفيفاً لأعباء ديونها تزيد قيمتها على 63 بليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية الصافية لعام 2005 .ومن المتوقع أن تبلغ حصة البنك الدولي من ذلك 25 بليون دولار بالقيمة الحالية

الصافية، وهي موزعة كالأتي: 10 بلايين دولار أمريكي في إطار مبادرة الهيبك، و15 بليون دولار أمريكي في إطار مبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف. ومن الممكن أن يرتفع ذلك المبلغ ليصل إلى نحو 30 بليون دولار أمريكي (بالقيمة الحالية الصافية) نظراً لوجود 10 بلدان أخرى مؤهلة للاستفادة إذا ما استوفت كافة الشروط.

- ما هي مبادرة الهيبك؟

- تتضمن مبادرة الهيبك اتفاقاً بين كافة جهات الإقراض الدولية الرئيسية على منح فرصة بداية جديدة للبلدان التي تكافح لتجد مخرجاً من خلاله تستطيع أن تتواءم مع أعباء ديونها التي تثقل كاهلها. وفي عام 1999، جرى إدخال تحسينات على هذه المبادرة وعرفت باسم مبادرة الهيبك المعززة*، وذلك بغرض إتاحة إعفاء أوسع وأسرع من أعباء الديون لمجموعة أكبر من البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة ولتعزيز الروابط بين هذا البرنامج والجهود المستمرة لتخفيض أعداد الفقراء في تلك البلدان. وبالفعل تشارك كل الجهات الدائنة المتعددة الأطراف في هذه المبادرة. ولقد التزمت الجهات الدائنة المتعددة الأطراف حتى الآن بتقديم ما يزيد على 99 في المائة من المبلغ المحتسب عليهم لإجمالي مبلغ الدين المطلوب الإعفاء منه في إطار هذه المبادرة.

- ما هي آلية عمل مبادرة الهيبك؟

- تتعهد حكومات البلدان التي تقرر المشاركة في مبادرة الهيبك في مقابل حصولها على مساعدات تخفيض أعباء الديون بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الرئيسية التي تستهدف تشجيع النمو الاقتصادي المستدام من أجل تخفيض مستويات الفقر. وتتضمن هذه الإصلاحات إدخال سياسات اقتصادية وطنية شاملة (اقتصاد كلي)، وإنشاء نظام قانوني سليم، علاوة على إقامة نظام مالي

يمكن التعويل عليه وخاضع للمساءلة. كما تضع الحكومات أيضاً خططاً تفصيلية لتحسين الجودة النوعية للخدمات العامة وطرق الحصول عليها وكذلك تحسين نوعية حياة الفقراء.

ويتم بلوغ نقطة اتخاذ القرار بشأن المشاركة في هذه المبادرة عندما يتعهد بلد ما بإجراء الإصلاحات اللازمة؛ ويحقق سجل أداء يثبت استقرار الاقتصاد الكلي؛ ويقوم بإعداد وثيقة إستراتيجية مؤقتة لتخفيض أعداد الفقراء *تتيح للبنك الدولي وصفاً للإصلاحات الهيكلية والاجتماعية الأساسية؛ فضلاً عن قيام هذا البلد بتسوية أية متأخرات مستحقة عليه. عند ذلك يتم قبول هذا البلد في هذا البرنامج، ويتم منحه مساعدات لتخفيف أعباء الديون.

للوصول إلى نقطة الإنجاز، يجب أن يحافظ البلد المعني على استقرار الاقتصاد الكلي في إطار برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر(PRGF) *التابع لصندوق النقد الدولي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية الأساسية في إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء بشكل مرضٍ والتي تم الاتفاق عليها عند نقطة اتخاذ القرار لمدة عام، والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. وعند تحقق ذلك، تصبح مساعدات تخفيف أعباء الديون دائمة.

- على أي أساس تتحدد أهلية أحد البلدان للمشاركة في مبادرة الهيبك؟
- لكي يتسنى لأي بلد المشاركة في مبادرة الهيبك، يجب أن:

○يكون هذا البلد في وضع لا يستطيع معه تحمل أعباء الديون التي تثقل كاهله بصورة مستدامة عقب التطبيق الكامل للآليات التقليدية للتخفيف من أعباء الديون، مثل تطبيق شروط نابولي بموجب اتفاق نادي باريس. ويعتبر أي بلد في وضع لا يستطيع معه تحمل أعباء ديونه بصورة مستدامة إذا كانت نسبة الديون إلى الصادرات أعلى من 150 في المائة على نحو ثابت، أو إذا كان اقتصاد

البلد شديد الانفتاح وإذا كان الاعتماد على المؤشرات الخارجية فقط قد لا يعكس بصورة كافية عبء المالية العامة الذي يمثله الدين الخارجي وعندما تكون نسبة الديون إلى إيرادات الحكومة أعلى من 250 في المائة.

○ ويجب أن يكون مؤهلاً للحصول على مساعدات ميسرة بنسبة كبيرة من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي ذراع البنك الدولي المعني بتقديم قروض واعتمادات بشروط ميسرة للغاية، ومن تسهيل النمو والحد من الفقر (PGRF) التابع لصندوق النقد الدولي.

○ ويجب أن يكون لدى هذا البلد سجل حافل بالإصلاحات، مع وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء تتضمن مشاركة المجتمع المدني.

• ما مقدار تخفيض الديون الذي قدمته مبادرة الهيبك، ومبادرة الهيبك المعززة، ومبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف؟

• في الوقت الحالي، هناك 41بلداً *ـ 32 بلداً منها تقع في أفريقيا جنوب الصحراء، مؤهلة للاستفادة من تخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة الهيبك ومبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف. وفي الأول من يوليو/تموز 2006، بدأ كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية)، والصندوق الأفريقي للتنمية في عملية شطب كامل الديون (50 بليون دولار أمريكي) المُستحقة على 22 بلداً من إجمالي التزامات كل من مبادرة الهيبك، ومبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف. وبحلول يناير/كانون الثاني 2007، كان هناك 30 بلداً قد استفادت بالفعل من تخفيف الديون الذي قدمته مبادرة الهيبك، ووصل 22 بلداً منها إلى نقطة الإنجاز، حيث تصبح مساعدات تخفيف أعباء الديون غير قابلة للإلغاء .ويتلقى حالياً 8 بلدان أخرى بعض مساعدات تخفيف أعباء الديون، كما أن هناك 10 بلدان أخرى مؤهلة للاستفادة من تخفيف

الديون الذي تتيحه مبادرة الهيبك، ريثما تتم الموافقة على إصلاحات الإقتصاد الكلي وإستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء أو خطط تسوية المتأخرات.

والبلدان *المؤهلة للاستفادة هي: بنن وبوليفيا وبوركينا فاصو والكاميرون وإثيوبيا وغانا وغيانا وهندوراس ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموزامبيق ونيكاراغوا والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

وقد وصلت 8 بلدان أخرى إلى نقاط "اتخاذ القرار" الخاصة بكل منها وهي تتلقى حالياً تخفيفاً مؤقتاً من أعباء الديون من المؤسسة الدولية للتنمية في إطار مبادرة الهيبك. ولذا، فإن ثلاثة أرباع تلك البلدان المؤهلة (30 بلداً) تتلقى حالياً تخفيفاً من أعباء الديون، يمكن أن تصل قيمته إلى 63 بليون دولار أمريكي (بالقيمة الحالية الصافية لعام 2005) في شكل تخفيض في مدفوعات خدمة الدين بمرور الوقت. وستتأهل باقي البلدان البالغ عددها 10 بلدان الأعضاء في مبادرة الهيبك *للاستفادة من شطب ديونها بمجرد استيفائها لمتطلبات هذه المبادرة. وقد سادت الكثير من تلك البلدان حروب أهلية وصراعات مسلحة عابرة للحدود وتحديات تتعلق بأنظمة الإدارة العامة، مما كان له بالغ الأثر في تراكم متأخرات كبيرة مستحقة لديون خارجية في بعض الحالات.

• لماذا لم يستكمل سوى 22 بلداً فقط البرنامج الخاص بمبادرة الهيبك؟

• حتى في حالة عدم تخرج أي بلد، فإن تخفيف الدين يبدأ مباشرة بعد نقطة اتخاذ قرار المشاركة عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول المعايير الواردة في هذا البرنامج بين البلد المعني ودائنيه. وهذا يعني أن هناك 30بلداً من مجموعآ 41 بلداً مؤهلاً *تتمتع بالفعل بتخفيف مرحلي من أعباء خدمة الديون الذي تتيحه مبادرة الهيبك.

يأخذ الإصلاح بعض الوقت حتى يتم تنفيذه وتترسخ جذوره. وفي بعض الحالات تأخذ صياغة إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء *ـ وهي أحد مقتضيات المبادرة ـ وقتاً أطول مما كان متوقعاً. ويرجع ذلك لأن البلدان المعنية تكون مشغولة في مشاورات واسعة مع الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة، وهو أمر يستحق التشجيع. ومن هنا اعتمد معظم البلدان نقاط إنجاز غير محددة زمنياً لتقليل الضغط على البلد المعني الذي من شأنه أن يحمله على استعجال الإصلاحات دون تروٍ. وآخر شيء يطلبه البنك هو أن تلتزم البلدان المعنية بمواعيد نهائية اعتباطية على حساب نوعية الإجراءات التي تتخذها.

• هل المعايير الموضوعة للوصول إلى نقطة الإنجاز الخاصة بهذه المبادرة عالية بصورة يصعب معها تحقيق ذلك؟

• لقد تم وضع المعايير للتأكد من الحصول على أقصى فوائد ممكنة من خلال المبادرة ومن أن الأموال المعفاة تصل إلى الفقراء وتستخدم أفضل استخدام. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذه الشروط حتى تتمكن البلدان من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقديم برامج لتخفيض أعداد الفقراء ذات تأثير فعال.

• هل تضمن مبادرة الهيبك استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون؟

• مهما كان مقدار الإعفاء من الديون، فإن ذلك لا يمكن أن يضمن قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزامات مديونيته في المستقبل. حيث إن هذا على المدى الطويل يعتمد على تحقيق نمو اقتصادي قوي يقوم على سياسات حكومية سليمة، بما في ذلك توخي الحرص في الاقتراض من الخارج وإدارة الديون.

وإدراكاً منهما بأهمية تحقيق القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون، طبق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إطاراً لإمكانية تحمل أعباء الديون في

البلدان المنخفضة الدخل*، يسعى إلى تخفيف صعوبة التحديات التي تواجهها تلك البلدان عن طريق تقديم التوجيهات بشأن القروض الجديدة الممنوحة للبلدان المنخفضة الدخل التي يتمثل مصدرها الرئيسي للتمويل في القروض الرسمية. وقد تم إعداد هذا الإطار بغرض تحسين رصد ومنع تراكم أية ديون لا يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها.

• كيف تراكمت ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى وصلت إلى هذا الحد؟

• كان للأحداث الدولية التي وقعت في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي– لاسيما أزمة سعر النفط وزيادة أسعار الفائدة والكساد في البلدان الصناعية وضعف أسعار السلع الأولية - تأثير كبير في الإسهام في خلق مشكلات الديون التي حلت بالكثير من البلدان منخفضة الدخل.

وفي فترة السبعينيات من القرن الماضي كان الاتجاه السائد أن تلعب الحكومات دوراً رائداً في عملية إضفاء الطابع الصناعي على اقتصاداتها. واضطرت حكومات البلدان الفقيرة إلى الاقتراض بصورة كبيرة خلال السبعينيات من القرن الماضي بناءً على الفكر التنموي السائد آنذاك وخاصة إستراتيجية التصنيع وإحلال الواردات. وقد كان هناك تشجيع للبلدان المنخفضة الدخل لكي تستثمر في التصنيع والبنية الأساسية على أن تحل السلع والخدمات المنتجة داخل البلد محل السلع والخدمات المنتجة في الخارج. ولهذا قامت البلدان والمؤسسات المملوكة لهذه البلدان باقتراض الأموال من أجل هذه المجهودات. علاوة على ذلك، أدى انهيار أسعار السلع الأولية في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي إلى انخفاض قيمة الصادرات، في حين أدى ارتفاع أسعار النفط إلى

ارتفاع تكلفة الواردات. وعليه، لجأت تلك الحكومات إلى تعويض الخلل الناتج عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات من خلال زيادة معدلات الاقتراض.

كما لعبت العوامل الداخلية دوراً ملحوظاً في تراكم الديون. فقد استمر تراكم الديون لدى الكثير من البلدان المتوسطة أو المنخفضة الدخل بالعيش في مستوى يتجاوز مواردها المادية مع التوسع في النشاط التجاري وعجز في الموازنة العامة وانخفاض معدل الإدخار. ثم قامت هذه البلدان بالاقتراض أكثر ولكن في غالب الأمر لم توجه القروض الجديدة إلى استثمارات منتجة من شأنها تحقيق عائدات لخدمة مديونية هذه البلدان. وبصورة أكثر تحديداً، نتيجة ضعف إدارة القطاع العام وسوء اختيار المشروعات من جانب الجهات المانحة والمقرضة فإن هذه القروض التي كان الهدف منها هو زيادة الإنتاجية وتحقيق فائض للتصدير قد أخفقت في تحقيق هذا العائد المرجو ولم تحقق أية مزايا خاصة فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على عملات أجنبية. وقد أدت مشكلات الجفاف والفيضانات والحروب الأهلية وضعف السياسات الاقتصادية وضعف نظام الإدارة العامة إلى تفاقم مشكلة تراكم الديون، كما تم توجيه بعض القروض لخدمة ديون قائمة بالفعل.

• كيف قامت بعض البلدان المنخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون؟

• نجحت بلدان الاقتصادات المعروفة باسم نمور شرق آسيا ـ بالإضافة إلى الصين والهند ـ في تخفيض معدلات الفقر بصورة كبيرة من خلال استخدام تمويلات ميسرة ولم تعان هذه البلدان من أزمة ديون بسبب الأحداث الاقتصادية الدولية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وقد استخدمت هذه البلدان الأموال المقترضة لتنويع صادراتهما بعيداً عن الاعتماد على سلع أولية بعينها. وأدى ذلك إلى حمايتها من موجات انخفاض أسعار السلع الأولية في

أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. ولقد تمكنت هذه البلدان من خلال المناخ الاستثماري الذي شهد تحسناً من جذب استثمارات كبيرة وتحقيق معدلات نمو عالية، مما ساهم في تخفيض أعداد الفقراء.

الخاتمة

هل كانت أهداف الصندوق حقاً تأمين الاستقرار وتقديم المساعدات للدول المحتاجة أم أنها تأطير شرعي جديد لإدارة تلك المعادلة القديمة في تحويل ثروات أمم لأخرى.

في البداية عليكم أن تستدينوا لتنموا وبعدها عليكم أن تشدوا الأحزمة حتى تسدوا ديونكم وتنمو، في اجتماع لمجلس إدارة الصندوق وبعد مبادرة للدول الأكثر فقراً ذات المديونية العالية صرح المجتمعون أن هذه المبادرة تأتي من أجل إيصال دين البلدان الفقيرة إلى حدود مقبولة والمقصود بالمقبولة هنا هو ما يمكن للبلدان المدينة أن تتحمله دون الانهيار أو أقصى مرحلة تستطيع فيها الدول المتقدمة أن تنهب فيها تاركة الدول النامية ضمن الحد المطلوب فلا مجال للصعود وممنوع عليها العكس حتى لا ينهار نظام السيطرة العالمي .

إن إشكالية الدول النامية والبلدان العربية من ضمنها، التي أتسمت بالإصلاحات الاقتصادية المحكومة وفق برنامج وتوجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وأهدافه الأساسية في إخراج الاقتصاد في هذه البلدان من أزمته ودفعه في عجلة التنمية الإقتصادية (الانتعاش والنمو) المؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وتحسين الكفاءة في تعبئة عوامل الإنتاج وتوزيعها على مختلف الهياكل الأقتصادية المطلوبة، والتضييق على آثار المعاكسة للإصلاحات لذوي الدخول المحددة والفقراء... ومواجهة التضخم و هذا ما لم يحدث في الواقع المرير للدول النامية

إن هذه الدوافع تصطدم بالتصميم الواقعي للإصلاح وبالأساليب التي ينفذ فيها والنتائج التي يفترض أن يخرج منها (يفترض أن تحقق نتائج موضوعيه

غير معيقه للنمو الفعلي) وتحقيق العدالة الإجتماعية وفي الجانب السياسي تحقيق السيادة الوطنية.

والإصلاحات الاقتصادية المذكورة، تصطدم أيضاً بالتشكيلة المتنوعة والعديدة لاقتصاديات البلدان النامية ومنها العربية، التي تتشكل من أنماط عديدة (متخلفة، وأخرى مشوهه، وغيرها طفيليه)، كلها تعيق الإصلاحات، بل وتستغل إجراءات الإصلاحات الاقتصادية بقوانين غير موضوعيه للاستثمار (خاصة إذا تبوأت مراكز قياديه في السلطة) والى بروز حلقات طفيليه اعتاشت من قبل، وشكلت الآن فطريات ومافيات، ضاعفت الفساد والرشوة مرات عديدة وعديدة، ومسخت الديمقراطية أوحدتها آليا وسياسياً "بالأنتخابات" فقط، وزادت من آلام المواطنين، وتحديدا الفقراء منهم، وقلصت أو محت دور الطبقات "الوسطى" ودور الدولة، وهذه العوامل مجتمعه سوف تعيق أو أنها إعاقة فعلا أي مسعى للإصلاحات الاقتصادية أو التعويل عليها.

الحقيقة المريرة جداً

بعد مرور ثمانية عشر عاماً على تطبيق الليبرالية الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هل كانت الحصيلة إيجابية...؟

يمكن تلمس الإجابة من ممثلي المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة - وهم ليسوا يساريين - ففي كتابه : خيبات العولمة، انتقد جوزيف ستيغلتز كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، ومستشار الرئيس كلينتون الوصفات الليبرالية، وأكد إخفاقها في تحقيق الرهانات التي عقدت عليها وللدعاية التي واكبت تطبيقها.

و في عام 1995 قاد الفرنسي (ميشيل كامديسو) رئيس صندوق النقد الدولي آنـذاك عمليـة (درع البيـزو) وهـي أكـبر حملـة إقـراض عالميـة لحمايـة الاسـتثمارات العالميـة في المكسيك بعد انهيار عملتها الوطنية جراء تطبيقها لوصـايا واضـعي توافـق واشـنطن، لقـد تطلـب الأمـر مشـاركة حكوميـة أمريكيـة وأوربيـة، إضـافة للمصـارف العالميـة الكـبرى ومؤسسات التمويل المختلفة لتأمين (50) مليار دولار لتغطيـة هـذه العمليـة، وغنـي عـن البيان ما دفعه الشعب المكسيكي لاسيما الفئات الفقيرة منه من مآس ثمناً لهـذه الوصـايا و لا ننس الأزمة الآسيوية و!!! ...

و الخلاصة الرئيسية لهذه النتائج الكارثية:

*أن سياسات المؤسسات المالية الدولية هي المسؤول الرئيسي عن تدهور أوضاع الطبقـات العاملة والشعبية في دول الجنوب والشرق .

*أن هذه السياسات لا تشكل حلا للأزمة، بل تدفع على العكس نحو تفاقمها.

لقد أصبح واضحاً لكل ذي عينين حجم التحديات التي تواجه الدول الناميـة خـلال القرن الحادي والعشرين، وهـى تحـديات تنبـع مـن مصـادر شـتى وتهـدد بإلحـاق أفـدح الأضرار ليس فقط بالمستقبل الاقتصادي للشعوب العربية، ولكن بات الخطـر يلتـف حـول هويتها وثقافتها بل ووجودها القـومي ذاتـه، فهنـاك تحـديات العولمـة، وانفتـاح الأسـواق وشراسة الشركات عابرة القارات، وتنامي النزعة نحو بناء التكـتلات الاقتصـادية والإقليميـة واشتداد حمى التنافس الاقتصادي، ومخاطر التهميش التي تنتظـر الكيانـات الصـغيرة غـير القادرة وغير المؤهلة للمنافسة، والسـماوات المفتوحـة، الأقـمار الصـناعية والبـث الفضـائي الذي لا تحده قيود، وهناك من جانب آخر، تحديات القوى الإقليمية المتحفزة لدور جديد في منطقة الشرق الأوسط خصماً من حساب قوى إقليمية عربية كبرى كمصر، ..وغيرها من التحديات التي تهدد المستقبل العربي بصفة عامة .

وبالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات (اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ...) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات .

وتعتبر التحديات الاقتصادية واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الدول النامية التي معظمها دول عربية في الوقت الراهن، وإحدى التحديات التي يجب على البلدان العربية الانتباه إليها حالياً وخاصة مع بروز الأزمة الاقتصادية العالمية.

ونظراً لخطورة التحديات الاقتصادية وأثارها السلبية المختلفة فإنه يتوجب على الدول العربية أن تسرع العمل على إيجاد السياسات والإستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

قائمة المراجع

- أولاً: المراجع باللغة العربية
- الرسائل العلمية:

1. سلامة عبدالله الخولى، دور تحرير تجارة الخدمات المالية في التكامل الاقتصادي العربي، (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدارسات العربية، 2005) .
2. محمد عبد الناجي، اقتصاديات دول الخليج العربي بين التخلف والتبعية وإستراتيجية الاعتماد على الذات، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987).
3. محمود سالم، الاتحادات الجمركية بين الدول النامية : مع دراسة خاصة بالسوق العربية المشتركة، (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،1981).

- الدوريات:

1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 22، أبو ظبي، 2004 .
2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد 28، سبتمبر 2008 .
3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، السنة22، العدد3، 2004 .
4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، 2004 .
5) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي، بيروت، 2002 .
6) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1979 .

7) منظمة العمل العربية، تقرير المدير العام، القاهرة، 2002 .
8) منظمة العمل العربية، تقرير العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة – التحديات والأفاق، (القاهرة : منظمة العمل العربية، 2002) .

- الكتب:

1) أنيس فتحي، الإمارات إلى أين ..استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً، (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والإعلام، 2005) .
2) توحيد الزهيرى، التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، (القاهرة : دار الجميل للنشر والتوزيع والإعلام، 2003) .
3) عبد الغفار رشاد، "مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية"، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004) .
4) فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي (طروحات تنموية للتخلف)، (بيروت : دار الفكر العربي، 1990) .
5) محمد إبراهيم منصور(محرر)، أبحاث المؤتمر السنوي الثاني " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي " الذي عقده مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط في الفترة (25-27 نوفمبر 1997)، (أسيوط : مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، 1998) .

- الصحف والجرائد:

1) محمد عوض، كارثة أسمها البطالة، جريدة الوطن، 2008/10/12.

الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث مارب فرانس ليرينو ترجمة هشام متولي دار طلاس 1993 ص152.

د. سالم توفيق النجفي، بغداد 2002، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي.

محمـد عبدالـلــه المغـربي، تقرير عـن سياسـات التكييـف الهـيكلي والتصـحيح الاقتصادي، الجزء الأول .

- المواقع الإلكترونية:

• منذر خدام، هموم التنمية الإفريقية ومشكلاتها،
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=14226

• منظمات العولمة الاقتصادية،
http://www.islamecon.com/publish/article_46.shtml

• ربيع شاهين، مطالب إفريقية من أوربا ابريل القادم،
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-mar-26/alhadath4.asp

• حول موضوع النداء العالمي لمكافحة الفقر،
http://www.gcaparabregion.net/index.php?option=com_content&task=view&id=43&Itemid=75

• حمدي عبد الرحمن حسن، القمة الأفرو أوربية الأولى .. صراع الأولويات،
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-mar-2000/qpolitic23.asp

• ديون بلدان الاسكوا والتدفقات المالية الخارجية،
http://georgescorm.com/ar/articles/articledetail/article25.shtml

• جورج مونباوت،
http://www.taleea.com/newsdetails.php?id=8761&ISSUENO=1744

• محمد شريف بشير، مكاسب باكستان من معاونة الأمريكان،
http://209.85.135.104/search?q=cache:D3JF2eXjOVkJ:www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article16.shtml

• عبد الرحمن نجم المشهداني، المديونيـة الخارجيـة.. جدولـة الـديون ودورهـا في إعـادة اعمار العراق.
http://www.almadapaper.com/sub/05-661/p19.htm

• سوزان جورج، تدفق الأموال من الشمال إلى الجنوب،

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa20-11-99/namaa.asp

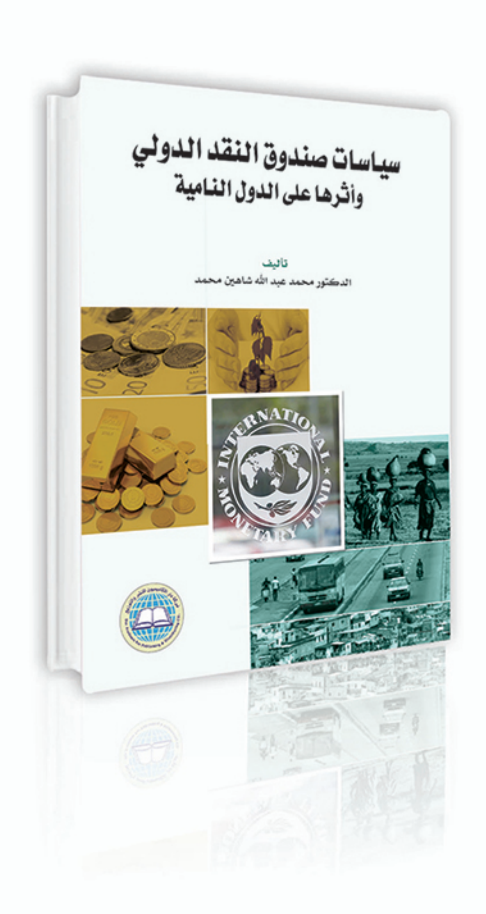
- www.alwihdah.com/print.php

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. UNCTAD, World Investment Report 2004, Geneva,2004.
2. UNDP , Human Development Report,2004.
3. World Bank , World Development Report 2004

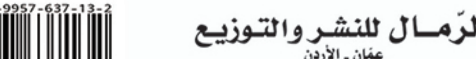
المحتويات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات










ISBN 978-9957-637-13-2

الرّمـال للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس :08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com